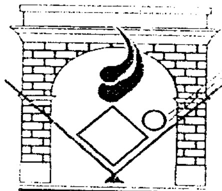
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كليــة العلوم الاقتصاديــة و علوم التسيير

قسـم علوم التسيير

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيـل شهـادة الماجستير

في علوم التسيير

تخصص محاسبة ومالية

الموضوع:

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

دراسة حالة مجمع رياض سطيف

إعداد:

عادل عاشور

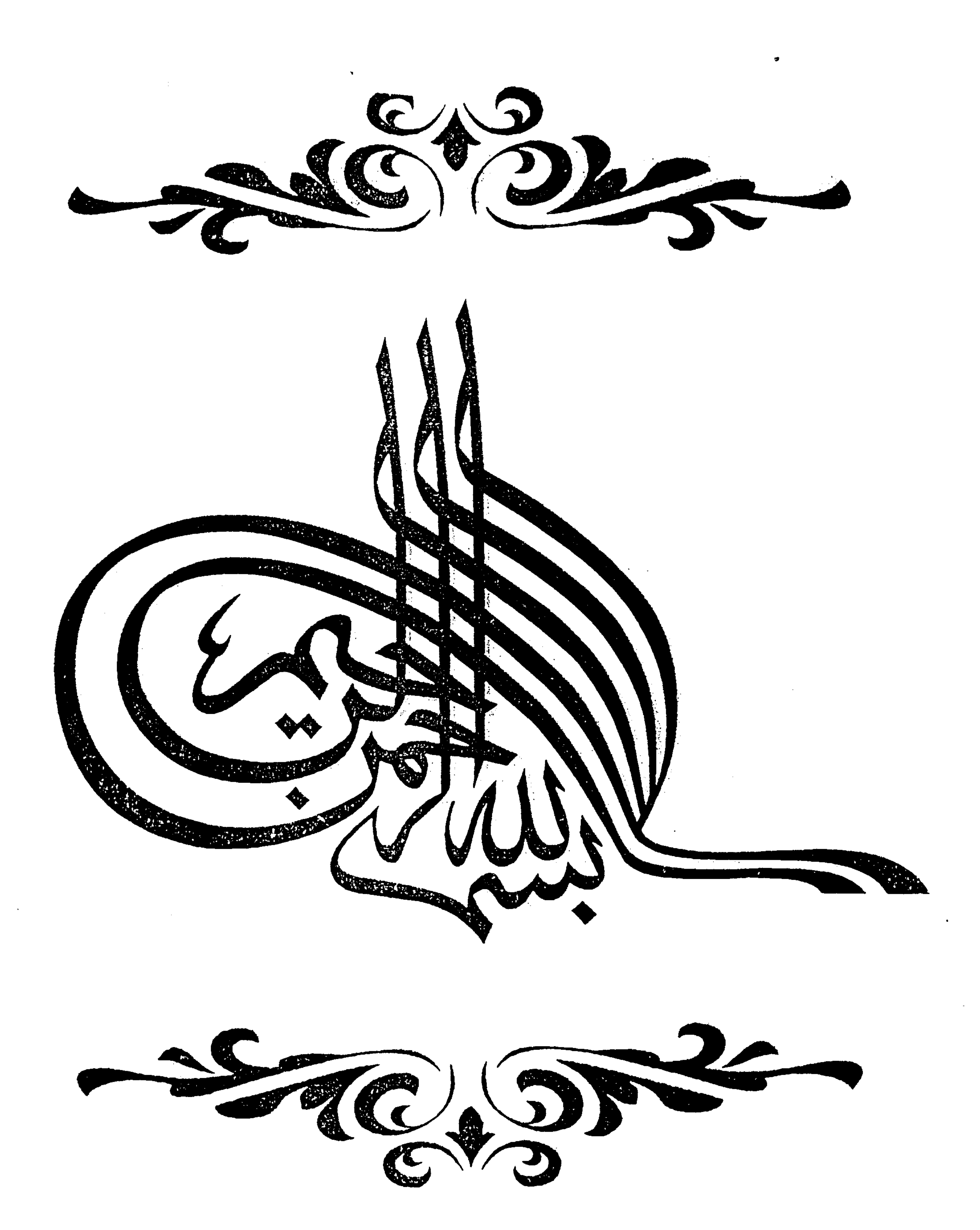
إشراف الدكتور:

د. عبد الرزاق خليل

لجنة المناقشة:

د.مقـدم عبـيرات	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	رئيسا
د.عبد الـرزاق خليل	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	مقررا
د.ناصر دادي عـدون	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة- الجزائر	ممتحنا
د.محـمد رجـراج	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	ممتحنا
د.محـمد بـــراق	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للتجارة- الجزائر	ممتحنا

السنة الجامعيــة 2006/2005


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أمي الغالية ... أبي العزيز

عادل عاشور

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا و منّ علينا بنعمة الإسلام ، أحمد الله و أشكره على نعمه الظاهرة و الباطنة فالحمد لله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة الماجستير، و الشكر له أن وفقني على إتمام المذكرة.

الشكر كل الشكر للأستاذ المشرف : الدكتور عبد الرزاق خليل الذي مد لي يد العون بصبره و إرشاداته و توجيهاته و دعمه لإنجاز هذا العمل الذي أسأل الله العلي القدير أن يتقبله مني.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا و تفضلوا بقراءة هذا البحث و تحملوا عناء مناقشته و تقييمه و تقويمه و تثمينه

الدكتور مقدم عبيرات: أستاذ محاضر ، جامعة الأغواط ، رئيسا

الدكتور عبد الرزاق خليل: أستاذ محاضر ، جامعة الأغواط ، مقررا

الدكتور ناصر دادي عدون: أستاذ التعليم العالي ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، ممتحنا

الدكتور محمد رجراج : أستاذ محاضر ، جامعة الجزائر ، ممتحنا

الدكتور محمد براق : أستاذ التعليم العالي ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، ممتحنا

و أوجه شكري و احترامي لجميع أساتذة و عمال و طلبة جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، وكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

و أخيرا أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم و أن يتقبله مني و يجعله في ميزان حسناتي.

عادل عاشور

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة المصطلحات

الرمز	المصطلح
AAA	American Accounting Association
AAB	Accounting Affaire Board
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
AIA	American Institue of Accountants
APB	Accounting Principles Board
ASB	Accounting Standard Board
ASBE	Accounting Standards for Business Enterprises
ASC	Accounting Standards Committee
ASCA	Arab Society of Certified Accountants
ASE	American Stock Exchange
ARDF	Accounting Research and Development Foundation
BADC	Business Accounting Deliberation Commercial
BEPS	Basic Earnings Per Share
CCAB	Consultative Committee of Accounting Bodies
CPA	Certified Public Accountants
CNUCED	Conférence des Nation Unies sur le Commerce Et le Développement
DEPS	Diluted Earnings Per Share
FASB	Financial Accounting Standard Board
FASC	Financial Accounting Standard Committee
FAF	Financial Analysts Federation
FBE	Fédération des Bourses Européenne
FEE	Fédération de Experts Comptables Européenne
FRRP	Financial Reporting Review Panel
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IASC	International Accounting Standards Committee
IFAC	International Federation of Accountants Committee
IOSCO	International Organisation of Securities Commissions
IRS	Internal Revenue Service
NFCPAA	National Federation of CPA Association
NIVRA	Netherlands Institue of Register Accountants
OCDE	Organisation pour la Coopération et le Développement Economque
SEC	Securities and Exchange Commission
SFAC	Statements of Financial Accounting Concepts
SFAS	Statements of Financial Accounting Standards
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants
UE	Union Européenne
UITF	Unguent Issue Task Force

UNCTC	The United Nation Commition on Transnationale Corporation
US GAAP	United Stats Generally Accepted Accounting Principles

الملخص:

في ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ومع زيادة اتساع الأسواق المالية و تخطي المعاملات المجالين المحلي و الإقليمي إلى مجال أرحب عبر الحدود، تعاظمت أهمية المحاسبة و معلومات التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى المحلي و الدولي، و من أجل معرفة و تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على فاعلية الإفصاح المحاسبي عند إعداد و عرض القوائم المالية داخل المؤسسة الجزائرية بما يتماشى و متطلبات السوق، فقد ارتأينا دراسة و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التالية : المعيار المحاسبي الأول، المعيار المحاسبي السابع، المعيار المحاسبي السابع عشر، المعيار المحاسبي الواحد و عشرون و المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون ، و لقد بينت الدراسة التطبيقية لهذه المعايير على مجمع رياض سطيف أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الإفصاح المالي و المحاسبي للقوائم المالية خصوصا قائمة التدفقات النقدية التي توفر عند استخدامها مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة، بما في ذلك درجة توافر السيولة و القدرة على سداد الإلتزامات، و كذا قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها من مختلف أنشطتها ، بالإضافة إلى المعلومات التي يوفرها استخدام IAS(21) و .IAS(33).

Résumé

Suite à cette nouvelle époque des technologies d'information et de communication , et avec l'extension des marchés financiers et de la libre échange que ce soit au niveau local ou régional ,la comptabilité et l'information comptable ont pris une importance accrue dans la prise de décision tant au niveau national et international.

Et pour connaître et évaluer l'impact de l'application des standards internationaux de comptabilité **(IAS)** *sur l'efficacité des divulgations comptable au sein des entreprises algériennes quant aux demandes du marché.*

On a alors décidé d'effectuer une étude et d'appliquer les standards internationaux de comptabilité suivants, au sein de Groupe ERIAD *Sétif :*
IAS(1), IAS(7), IAS(17), IAS(21) , IAS(33).

Cette étude a montré que l'application de ces standards a contribué pleinement à la croissance de la divulgation financière et comptable des états financières, et surtout l'état des flux trésoreries qui permet lors de son utilisation avec les autres états financières de donnes des informations permettant aux utilisateurs d'évaluer les transformations actifs dans la structure financière de la société y compris le degrés de présence liquidité et la capacité d'acquittement de ses obligations, et aussi la capacité de générer les flux trésoreries des déférentes activités équivalentes et ainsi les informations offertes par l'utilisation des standards **IAS(21)** *et* **IAS(33).**

مقدمة عامة

1- طرح الإشكالية:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا إقتصاديا هائلا أدى لإزالة الكثير من العوائق الإقتصادية بين الدول المختلفة ، و إمتداد نشاط كثير من مؤسساتها خارج حدود دولها ، و ظهور مجموعة جديدة من المستثمرين و الدائنين المهتمين بالقوائم المالية لتلك المؤسسات ، و هو ما نتج عنه مواضيع و قضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبي ، و تؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد و الإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة.

و مع تزايد تشابك العلاقات الإقتصادية ، توجهت الجزائر باعتبارها جزء من الكيان الإقتصادي العالمي إلى دمج أعمالها و اتجاهها نحو خصخصة القطاع العام ، و في ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، ومع زيادة اتساع الأسواق المالية و تخطي المعاملات للمجالين المحلي و الإقليمي إلى مجال أرحب عبر الحدود تعاظمت أهمية المحاسبة و معلومات التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى المحلي و الدولي ، و من أجل ضمان شفافية و مصداقية البيانات الناتجة عن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات و إعطاء بعد التوافق المحاسبي للأنظمة المحاسبية المختلفة ، ظهرت مجموعة من اللجان و الهيئات المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية و على رأسها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، هذه المعايير تعد الركيزة الأساسية التي يتم استنادا إليها إعداد القوائم المالية و المكونة أساسا من الميزانية العامة ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، بالإضافة إلى بعض الإيضاحات .

و من أجل معرفة و تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على فاعلية الإفصاح المحاسبي عند إعداد و عرض القوائم المالية داخل المؤسسة الجزائرية بما يتماشى و متطلبات السوق ، فقد ارتأينا تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على مؤسسة رياض سطيف لمعرفة مدى مساهمة استعمالها لهذه المعايير في زيادة كفاءة المعلومات المحاسبية و المالية المعروضة في قوائمها المالية و بالتالي بيان إيجابيات و سلبيات استخدامها لهذه المعايير.

و بناء على ما تقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي يسعى الباحث لدراستها فيما يلي:

إلى أي مدى يساهم استخدام معايير المحاسبة الدولية في زيادة الإفصاح المحاسبي و تحسين شفافية القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية بما يتماشى و متطلبات اقتصاد السوق؟

يقودنا هذا التساؤل لطرح بعض الإشكاليات الجزئية التالية:

1- ما مدى كفاءة القوائم المالية الجزائرية؟ وهل تساعد حقيقة مستخدمي بيانات القوائم المالية في ترشيد قراراتهم المختلفة خصوصا في ظل سعي الجزائر للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟

2- هل هناك إرتباط و تقارب بين المعلومات المفصح عنها في ظل المخطط المحاسبي الوطني الجزائري و المعلومات المفصح عنها في ظل معايير المحاسبة الدولية؟

2- فروض البحث:

تقوم الدراسة في هذا البحث على مجموعة من الفروض الأساسية نلخصها فيما يلي:

الفرض الأول: توفر القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية المعلومات الكافية التي تساعد على ترشيد القرارات المختلفة لمستخدميها ؛

الفرض الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بشكل فعال في زيادة فاعلية و كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية؛

الفرض الثالث: هناك إمكانية لاتباع معايير المحاسبة الدولية نظرا للظروف التي يمر بها الإقتصاد الجزائري خصوصا و الجزائر تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ما يلي :

أ- أن هناك حاجة ماسة و ضرورية إلى تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على فعالية الإفصاح المحاسبي عند إعداد و عرض القوائم المالية، وعلى زيادة كفاءة و فاعلية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا لبيان إيجابيات و سلبيات تطبيق هذه المعايير و الاستفادة منها فيما بعد عند تعديل المخطط المحاسبي الوطني الجزائري؛

ب- إن زيادة فاعلية وكفاءة الإفصاح المحاسبي يؤثر على ثقة مستخدمي القوائم المالية ومن ثم يعتبر أمرا مفيدا وعنصرا رئيسيا و فعالا في ترشيد القرارات الإستثمارية؛

ج- إن توقع دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيدفعها إلى اتباع أساليب إفصاح جديدة إذا ما رأت أن المعلومات المقدمة في قوائمها المالية لا تخدم مستعمليها.

4- أسباب إختيار الموضوع :

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية و ذاتية أهمها:

أ- حداثة الموضوع وارتباطه بالتغيرات الإقتصادية الراهنة؛

ب- إمكانية إعتماد المحاسبة الجزائرية على بعض المعايير المحاسبية الدولية نظرا لتوقع دخولها المنظمة العالمية للتجارة ؛

ج- تعتبر المحاسبة الدولية أحد مظاهر العولمة الإقتصادية و المالية والمحاسبية في آن واحد، كما أنها أحدث فروع علم المحاسبة؛

8- المنهج المتبع و أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة و المتشعبة، ومن أجل تحليل أبعاده و الإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المطروحة، إستخدمنا المنهج التحليلي الوصفي في معظم أجزاء الدراسة بالإضافة إلى دراسة الحالة من خلال الفصل الرابع الذي يمكننا من تطبيق جانب من الأدوات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية متمثلة في مجمع رياض سطيف ومحاولة استنباط الحقائق.

أما الأدوات المستعملة في البحث فتتمثل في:

- المسح المكتبي و الغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر المختلفة حول الموضوع؛
- الإطلاع على بعض الدراسات السابقة و كذا بعض المجلات و المقالات؛
- إستخدام شبكة الإنترنت؛
- الإعتماد على التقنيات المحاسبية و الكمية المتعلقة باستنباط و تحليل المعلومات المحاسبية و المالية؛
- توظيف أداة الملاحظة و الاستنباط لدى الباحث.

9- هيكل البحث:

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة قمنا بتقسيم موضوع البحث "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، دراسة حالة مجمع رياض سطيف" إلى أربعة فصول ، تناولنا في فصلها الأول"الإطار الفكري للمحاسبة الدولية" لنعرف من خلاله مفهوم وأهمية المحاسبة الدولية وأهم العوامل المؤثرة عليها لنتطرق بعدها لدراسة مقارنة للنظم المحاسبية الدولية وهذا من أجل فهم أهم الاختلافات بين هذه النظم، و بالتالي الجهود الجبارة المبذولة من طرف الهيئات و المنظمات المهنية المحاسبية لمختلف الدول لتحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي ، وفي هذا المجال كان لابد لنا من التطرق إلى الدور الهام الذي لعبته ولا زالت تلعبه لجنة المعايير المحاسبية الدولية عن طريق إصدارها لمعايير محاسبية تراعي فيها أهم متطلبات العرض و الإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثاني و الذي حمل عنوان "معايير المحاسبة الدولية" فقد تطرقنا فيه لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي و إجراءات إصداره، لننتقل بعدها إلى دراسة جملة من المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن IASC و المتمثلة في المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية"، المعيار المحاسبي الدولي السابع "قوائم التدفقات النقدية"، المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر "الإيجارات"، المعيار المحاسبي الدولي الواحد و عشرون "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات"، وأخيرا المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون"ربحية السهم الواحد".

و في الفصل الثالث ركزنا على دراسة " المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية " من خلال فهم النظام المحاسبي و مخرجاته المتمثلة في القوائم المالية و ما هي أهم الخصائص التي ينبغي توفرها في القوائم المالية ؟ لنتناول بعدها بشيء من التفصيل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المتمثلة في الميزانية العامة، قائمة الدخل، و الجداول الملحقة، لنختم هذا الفصل بالتحليل المالي للقوائم المالية والذي يكتسب أهمية خاصة ليس لكونه أداة لتقييم سلامة أداء المؤسسة و الحكم على فعالية التخطيط المالي لها، بل لكونه وسيلة فعالة للحكم على كفاءة و نجاعة مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة.

و لقد أسقطنا دراستنا النظرية على الفصل الرابع و الأخير "دراسة حالة مجمع رياض سطيف"، حيث قمنا بتقديم لمحة عن أهداف المجمع و نشاطاته، و عملية دخوله للبورصة ، و تقييم أنشطته المختلفة، لنطبق بعدها المعايير المحاسبية الدولية المختارة على المجمع الذي أخذناه كنموذج من بين المؤسسات الجزائرية نظرا لأهميته و مكانته على المستوى الوطني.

وفي الأخير قدمنا في الخاتمة ملخصا عاما للموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن بعض التوصيات المقترحة.

و الله و لي التوفيق

الفصل الأول

الإطار الفكري للمحاسبة الدولية

المبحث الأول: نشأة و مفهوم المحاسبة الدولية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية.

المبحث الثالث: التوافق و التوحيد المحاسبي.

المبحث الرابع: المنظمات و الهيئات المهنية المحاسبية.

المبحث الخامس: دراسة مقارنة للنظم المحاسبية الدولية و تطبيقاتها العالمية.

المبحث السادس: لجنة معايير المحاسبة الدولية.

تمهيد :

إن زيادة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى ظهور بعض القضايا المحاسبية الجديدة كانعكاس للتطور الاقتصادي و التكنولوجي وهو ما لزم عنه تصدي المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية المتطورة لدراسة تلك القضايا، و من هنا ظهرت المحاسبة الدولية و التي تعد أحدث فروع علم المحاسبة.

وسنخصص هذا الفصل لفهم الإطار العام للمحاسبة الدولية و أبعادها من خلال مباحثه الستة المتمثلة في نشأة ومفهوم المحاسبة الدولية وتبويبها ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية و المحلية ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التوافق و التوحيد المحاسبي على اعتبار أنه الهدف من وراء المحاسبة الدولية والذي تسعى المنظمات و الهيئات المهنية الدولية و العالمية لتحقيقه وهو ما تناولناه في المبحث الرابع ، أما المبحث الخامس فحاولنا التطرق فيه إلى أهم النظم المحاسبية الأنجلوساكسونية و الأوربية و الآسيوية وتطبيقاتها العالمية ، و المبحث الأخير خصص للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC باعتبارها الهيئة الدولية الرسمية التي تسعى للتنسيق بين منظمات المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال معاييرها الدولية ولما لا التوحيد الدولي مستقبلا.

المبحث الأول: نشأة و مفهوم المحاسبة الدولية.

إن المتتبع لتطور الفكر المحاسبي يستطيع التعرف على دور المحاسبة إذا نظر إلى الماضي والحاضر و تطلع إلى المستقبل، و في هذا المجال يوضح Kohler أن المحاسبة أثرت كثيرا على شكل النشاط الإنساني حيث تمتد جذورها إلى الماضي و تصل إلى الحاضر كما أنها تؤثر في مستقبل كل منا. [1]

تطور الفكر المحاسبي عبر الزمن ليصبح هدفه الأساسي تكوين نظرية محاسبية شاملة بكل فروضها و مبادئها إلا أنه ما زال بحاجة إلى المزيد من توحيد النظريات الناشئة مع ظروف تطورها.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة الدولية.

لقد تطورت مهنة المحاسبة عبر الزمن، كما تطور معها علم المحاسبة ليقدم إطارا كبيرا من الأساليب و الطرق النظرية، هذا الإطار المتكون من المبادئ و الأسس المقبولة قبولا عاما متعرض باستمرار لإعادة الدراسة و الفحص بسبب التغيرات البيئية و احتياجات المستفيدين وبناء على هذا الواقع يمكن تقسيم تطور الفكر المحاسبي إلى خمس مراحل هي:[2]

المرحلة الأولى/ ما قبل 1494م:

شهدت هذه المرحلة الجذور الأولى لمهنة المحاسبة و هذا نتيجة لاستخدام النقود، و ظهور المؤسسات الفردية و يطلق على هذه المرحلة "مرحلة إمساك الدفاتر" و تم التركيز فيها على كيفية إثبات العمليات و تبويبها في دفاتر خاصة بذلك على أساس القيد المفرد البسيط، و التاريخ يحدثنا بأن مصر كان لها السبق في هذه المرحلة لظهور حكومة منظمة فيها قبل الميلاد.

المرحلة الثانية/ (1494- 1800م):

إن نمو التجارة الدولية في شمال ايطاليا خلال العصور الوسطى و رغبة الحكومات في إيجاد وسائل لتحصيل ضرائب على المعاملات التجارية أدت إلى ظهور فكرة إمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في فينيسيا عام 1494م، كما قام Lucas Pacioli بنشر كتاب يحتوي على وصف إمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج، و منذ ذلك التاريخ تزايد معدل تحول المؤسسات إلى الدولية لتصبح المشكلات المحاسبية أكثر تعقيدا و هو ما أدى إلى ضرورة إيجاد طرق للرقابة و المراجعة المالية، و تم إنشاء سجلات لحسابات التكاليف في إنجلترا، و في هذه المرحلة تم أول تطبيق منظم لقواعد إمساك الدفاتر.

المرحلة الثالثة/ (1801-1973م): [3]

في هذه الفترة ظهرت الثورة الصناعية في أوروبا كما ظهرت الشركات الكبرى مع ظهور ضرائب

---

[1] – محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2002، ص33 نقلا عن : Eric L.Kohler, Accounting for management, Prentice- Hall, 1965, p2.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 35 –36.

[3] – محمد ياسين غادر،"دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية"، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أفريل 2004، الموقع الإلكتروني www.ascasociety.org ، (2005/04/25)، ص ص 4–5.

الدخل، ولقد تميزت هذه المرحلة بظهور الشخصية المعنوية للشركات بعد أن انفصلت الملكية عن الإدارة و من ثم البدء بنظرية الوكالة و ظهور بورصة الأوراق المالية في نيويورك التي بدأت في طلب التقارير المالية.

إن هذه التطورات زادت الحاجة إلى خدمات المحاسبة حيث أصبحت وسيلة لقياس مدى كفاءة الإدارة و هو ما ترتب عنه ظهور فروع مختلفة من المحاسبة قصد مد الإدارة بالبيانات التفصيلية، منها إعتماد الموازنات التقديرية، التحليل المالي، المحاسبة الإدارية ، محاسبة الضرائب، المراجعة و ظهر ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور المنظمات المهنية و الأقسام العلمية المهتمة بمهنة المحاسبة إلى جانب ظهور الكثير من الدراسات حول نظرية المحاسبة مثل جمعية المحاسبة الأمريكية AAA، المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين AICPA.

المرحلة الرابعة/ (1973-1990م):

هذه المرحلة هي أهم المراحل التي مر بها الفكر المحاسبي بحيث أصبح علم المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية الذي يرتكز على تطبيق مجموعة من المفاهيم و المبادئ المترابطة، و نتيجة للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية أصبح الاقتصاد العالمي معقدا و متشابكا، و هو ما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية ذات طبيعة دولية، خاصة المشاكل المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى نمو أسواق المال العالمية و سياسة الخصخصة و فكرة تحرير التجارة. من هنا ظهرت الحاجة إلى بذل الجهود اللازمة لبناء اتجاه دولي للمحاسبة و تعزيز هذه المهنة على النطاق الدولي، و توجت هذه الجهود بتأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC.

المرحلة الخامسة/ من 1990 إلى غاية اليوم:

تعتبر هذه المرحلة متممة للمرحلة السابقة حيث بدأ العمل فعلا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي، و تعتبر هذه المرحلة مرحلة اختبار حقيقية لصحة و لضرورة تطبيق هذه المعايير من خلال اكتشاف فوائدها و سلبياتها أثناء التطبيق العملي و الآثار الناتجة عن إعتمادها.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الدولية.

إن المحاسبة هي فن الإقرار بالآثار الاقتصادية للمعاملات و الأحداث و قياسها، و من المبادئ المسلم بها تماما أن الأسلوب المحاسبي المناسب هو الأسلوب الذي يعبر عن الواقع الاقتصادي لحدث ما،[1] و نظرا لكون المحاسبة تنتقل من بلد لآخر مكونة نظما محاسبية خاصة بتلك الدول مع وجود بعض أوجه التشابه و الإختلاف.

1- **طارق عبد العال حماد**، المدخل الحديث في المحاسبة، المحاسبة عن القيمة العادلة، الطبعة الأولى، تم الجمع بمكتب الناسخ جيت للكمبيوتر 2003، ص 5.

يمكن الاعتبار أن المحاسبة هي نتاج بيئتها فهي تعكس عددا من خصائص بيئتها المحلية، متأثرة بالظروف السائدة،[1] ومع ذلك لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه دوليا لمفهوم المحاسبة الدولية بل هناك محاولات لرجال الفكر المحاسبي نذكر منها:

يرى Mueller أن المحاسبة الدولية هي: "الدراسة الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب و الإجراءات المحاسبية الإقليمية فيما بينها ".

و بالتالي يمكن القول بأن المحاسبة الدولية هي: " أحد الفروع المحاسبية التي تعكس أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي للخروج به من نطاق الممارسات المحاسبية الإقليمية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية ذات البعد الدولي".[2]

هناك من يرى أن المحاسبة الدولية هي " الإطار الدولي لمختلف الأساليب و الإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث و المعاملات التجارية الدولية ".[3]

و لقد أشار إليها Jenning بأنها " تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة و المقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسة العملية للمهنة بالرغم من وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول".[4]

أما Bowles فهو يرى بأنها " أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب و المشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات متعددة الجنسيات ".[5]

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن المحاسبة الدولية تعكس تطوير الفكر المحاسبي للخروج به من نطاق الممارسات الإقليمية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية، و بالتالي يمكن تعريف المحاسبة الدولية انطلاقا من:

- وجود معاملات و صفقات دولية.؛
- إجراء المقارنات للمبادئ المحاسبية في البلدان المختلفة؛
- إحداث التوافق بين المعايير المحاسبية المختلفة للدول؛
- وجود تباين و اختلاف في الأساليب و الإجراءات المحاسبية بين الدول.

إن المحاسبة بصفة عامة تتكون من ثلاثة مواضيع رئيسية هي القياس والإفصاح والمراجعة، فالقياس المحاسبي يقصد به "عمليات تحديد و تبويب الأحداث و التعبير كميا عن الأنشطة والمعاملات الاقتصادية"، أما الإفصاح فيقصد به "عملية توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها "، أما المراجعة المحاسبية فيقصد بها " المراجعة العملية التي يقوم بها المراجعون لفحص و اختبار سلامة النظم المالية و التحقق من

---

[1]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، الإطار الفكري و الواقع العملي، الإصدار الخامس عشر، إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، دون بلد نشر، 1998، ص 3.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 6 -7.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 9 .

[4]- المرجع نفسه.

[5]- المرجع نفسه، 10.

القوائم المالية".[1]

المطلب الثالث: تبويب الممارسة المحاسبية.

هناك حقل رئيسي في مجال المحاسبة الدولية ألا و هو تبويب الممارسة و النظم و المفاهيم المحاسبية و يتم إجراء هذا التبويب بطريقتين هما:[2]

1/ التبويب الحكمي:

ترجع بداية العمل على التبويب المحاسبي إلى Mueller حيث يرجع حصر مجموعات الممارسة المحاسبية إلى عشر مجموعات، مبوبة حسب بيئة الأعمال التي تعمل بها، و هذه المجموعات هي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا؛
2- الكومنولث البريطاني (باستبعاد كندا)؛
3- ألمانيا و اليابان؛
4- القارة الأوروبية (باستبعاد هولندا، ألمانيا، إسكندنافيا)؛
5- إسكندنافيا؛
6- إسرائيل و المكسيك؛
7- أمريكا الجنوبية؛
8- الدول النامية في الشرق الأدنى و الأقصى؛
9- إفريقيا (باستبعاد جنوب إفريقيا)؛
10- الدول الشيوعية.

أما التقرير الذي أعدته الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1975- 1976 فقد بوبت فيه نماذج المحاسبة في العالم حسب مناطق التأثير ذات الأهمية، هذه المناطق هي:

1- بريطانيا؛
2- فرنسا، إسبانيا و البرتغال؛
3- ألمانيا وهولندا؛
4- الولايات المتحدة الأمريكية؛
5- الدول الشيوعية.

و قد تم التوصل إلى هذه النتائج على أساس عوامل التأثير في المحاسبة مثل العوامل التاريخية والثقافية و مصادر الاقتصاد الاجتماعي و التي أثرت على مبادئ القياس و التقرير في المحاسبة المالية في العديد من الدول و الأقاليم.

1- فريدريك تشوي و آخرون، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004،ص ص19-20.
2- لمزيد من التفصيل أنظر :المرجع نفسه، ص ص 64 -72.

2/ التبويب التجريبي:

هناك طريقة أخرى للتبويب، و هي تحليل المعايير و التقارير المستخدمة، حيث قام Frank بإجراء دراسة إستخدم فيها قاعدة من مبادئ المحاسبة و الممارسات المحاسبية و التي أعدتها شركة Price Water House International و التي نشرت في ثلاث طبعات 1973، 1975، 1979 و توصل فرانك إلى أربع مجموعات سماها " النماذج الأصلية أو النماذج المحــاسبية " وهي:

1- الكومنولث البريطاني؛

2- أمريكا اللاتينية؛

3- القارة الأوروبية؛

4- الولايات المتحدة الأمريكية.

و قد بوب فرانك نفس المجموعات على أساس العوامل الاقتصادية و الاجتماعية كما هو موضح في الجدول رقم (1) و قد وجد أن كل دولة تقع تقريبا في نفس المجموعة المحاسبية إذا طبقت المقاييس الاقتصادية و الاجتماعية و قد أظهر هذا البحث أن المحاسبة المالية ترتبط بالعوامل البيئية و هو ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن النظم المحاسبية تتشابه في الدول التي تتشابه في النواحي البيئية.

الجدول (1): مجموعات فرانك المحاسبية.

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
أستراليا؛	الأرجنتين؛	بلجيكا؛	كندا؛
البهاماس؛	بوليفيا؛	كولومبيا؛	ألمانيا الغربية؛
إثيوبيا؛	البرازيل؛	فرنسا؛	اليابان؛
إيري؛	الشيلي؛	إيطاليا؛	المكسيك؛
فيجي؛	الهند؛	إسبانيا؛	هولندا؛
جامايكا؛	باكستان؛	السويد؛	بنما؛
كينيا؛	باراجواي؛	سويسرا؛	الفلبين؛
نيوزيلندا؛	البيرو؛	فنزويلا.	الولايات المتحدة.
روديسيا؛	أوروجواي.		
سنغافورة؛			
جنوب إفريقيا؛			
ترينداد؛			
توباجو؛			
المملكة المتحدة.			

المصدر: فريديريك تشوي و أخرون، مرجع سابق، ص 69.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية.

هناك العديد من العوامل غير القليلة و المؤثرة على المحاسبة الدولية، يمكن تقسيمها إلى قسمين قسم يتعلق بالعوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة الدولية و قسم متعلق باختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.

المطلب الأول: العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة الدولية.

هي تلك العوامل التي كونت بيئة أعمال، لها صفاتها و احتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم المحاسبي و الإفصاح، و لعل أبرز هذه العوامل: [1]

1/ الاقتصاد الدولي الحديث:

إن جوهر النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو تحرير التجارة عن طريق إزالة جميع القيود و العوائق أمام حركة السلع و الخدمات و الإستثمار عبر الحدود، حيث فقدت الحدود أهميتها بين أغلب الدول، و لعل أهم خصائص الاقتصاد الدولي هي:

- ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛
- ظهور الإتحادات و التكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة في أوروبا، التكتل التجاري في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك و كندا، تكتل دول المغرب العربي، تكتل جنوب شرق آسيا.
- التوجه نحو تكامل عالمي لأسواق رأس المال.

2/ الإستثمار الأجنبي المباشر:

خلقت العولمة و الزيادة في حركة رؤوس الأموال تنافسا بين الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة، و من جهة أخرى رغبة المؤسسات الكبرى في توسيع أسواقها عن طريق نقل رؤوس أموالها القابلة للإنتقال لأماكن أخرى بسبب وجود بعض الإمتيازات الضريبية أو التنافسية أو لانخفاض تكاليف الإنتاج.

ولا شك أن هذا النوع من الاستثمار كان له التأثير الكبير على المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية و عمليات الصرف الأجنبي.

3/ الشركات المتعددة الجنسيات:

هي تلك الشركات التي تملك و تدار دوليا، و لا شك أن انتشار تلك الشركات عالميا لم يتطلب وجود نظم محاسبية و رقابية لتقييم أداء تلك الشركات فحسب، بل تطلب أيضا وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين، فإذا كان الإستثمار الأجنبي هو القوة الرئيسية التي تشكل العولمة فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر الآلية الفاعلة في هذا الصدد.

[1] - مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الإقتصادية الدولية، دراسة في الإقتصاد الدولي من منظور إقتصاديات السوق و التحرر الإقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 124.

و طبقا لإحصائيات مجلة Fortune عن 50 شركة كبرى متعددة الجنسيات، فإن الأصول المملوكة لهذه الشركات بلغت عام 1995 حوالي 32.2 تريليون دولار، أما الإيرادات فقد بلغت 11.4 تريليون دولار و هي تعادل 45% من الناتج القومي للعالم خلال القرون الثلاثة الأخيرة.[1]

4/ النظام النقدي الدولي:

يعمل النظام النقدي الدولي على تحديد أسعار الصرف و تعديل موازين المدفوعات على أساسه، وكذا تحديد تدفقات رأس المال،[2] فهو بذلك يؤثر على المحاسبة الدولية من خلال مشكلة أسعار الصرف، و للحاجة إلى تطوير نظام مالي دولي تم إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المطلب الثاني: إختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.

إن المحاسبة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية و التاريخية و الاجتماعية و التنظيمية والتي تؤدي إلى اختلاف طرق و أساليب المعالجة المحاسبية من دولة لأخرى و هو ما أدى إلى نشأة المحاسبة الدولية، و يرجع اختلاف هذه الممارسات إلى عدة عوامل هي:[3]

1/ النظم القانونية و أنظمة الضرائب:

يعتمد تأثير النظم القانونية و أنظمة الضرائب على الممارسة المحاسبية، حيث أن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية و قانون الضرائب لبلد ما.

إن مجموعة النظم القانونية و قانون الضرائب لهذا البلد تعتبر بمثابة المعايير للمحاسبة الضريبية والمالية في هذا البلد، كما أن قوانين الشركات - القانون التجاري مثلا - لها تأثير كبير على أساليب تطبيق قواعد و مبادئ المحاسبة، و نظرا لكون كل دولة لها قانون مختلف فإن الممارسات المحاسبية سوف تختلف أيضا.

2/- النظام الاقتصادي:

إن البيئة الاقتصادية مهمة جدا للتنمية المحاسبية بشكل عام و للإفصاح و التقارير المالية بشكل خاص، و بالرغم من أن التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية بناء على نوع النظام الاقتصادي المختار و مستوى و معدل نمو الدخل و درجة التدخل الحكومي و النفقات و مستوى الصادرات، فإن كل عامل من هذه العوامل يمكن أن يكون له أثر خاص على تطور المحاسبة و بالتالي لابد من معرفة تأثير هذه العوامل المختلفة.

كما تختلف اقتصاديات الدول من حيث النشاط التجاري الخارجي، و كذا من حيث مستويات التضخم و

[1]- عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص 64.

[2]- لمزيد من التفصيل أنظر: محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 125-158.

[3]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 13 - 16.

درجة السيطرة عليه.

3/ النظام السياسي:

إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي السائد، فاختلاف النظام السياسي من بلد لآخر- إشتراكي أو رأسمالي- يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك البلاد، فالحرية المحاسبية للعرض و الإفصاح مرتبطة بالحرية السياسية.

4/ المستوى التعليمي:

تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد و بدون فائدة إذا لم يحسن فهمها أو إستخدامها، و المستوى التعليمي لأي دولة يتأثر بعدة عوامل منها:

- درجة أو مستوى الأمية و المقياس المتبع في تحديد الأمية؛
- مدى مطابقة نظام التعليم لاحتياجات و متطلبات مجتمع هذه الدولة أو تلك؛
- الإتجاه العام للنظام التعليمي: تعليم ديني، مهني، عام، علمي، نظري...؛

و بصفة عامة كلما زاد المستوى التعليمي لسكان دولة ما زاد اهتمامهم بدراسة و تطبيق النظريات الحديثة في العلوم المختلفة و منها المحاسبة.

5/ التعداد السكاني:

يلعب عدد سكان دولة ما في تنمية و تطوير المحاسبة كعلم أو كمهنة، فكلما زاد عدد السكان، إرتفع عدد الأشخاص المهتمين بالمحاسبة، و بالتالي تزداد الحاجة إلى مهنة محاسبية متطورة و خير مثال على ذلك تطور الأنظمة المحاسبية لبعض الدول التي تمتاز بعدد السكان الكبيرمثل الهند و باكستان و مصر بالرغم من أنها دول نامية.

6/ المستوى الثقافي:

يمكن القول بأن الثقافة هي القيم و الإتجاهات المشتركة في المجتمع، و تؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية و الإجتماعية و المحاسبية و هو ما يؤثر مباشرة على السياسات المحاسبية داخل البلد.

7/ مصادر التمويل:[1]

تركز المحاسبة في الدول ذات أسواق المال القوية على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل مواردها، أي أنها تساعد المستثمرين في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية و كذا المخاطر المحتملة، أما إذا كانت مصادر التمويل التي تعتمدها المؤسسات هي القروض فإن المحاسبة ستركز على حماية المقرضين.

8/ الديانة:

إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة ففي البلاد الإسلامية و على سبيل المثال باكستان و السعودية فإن فكرة الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات

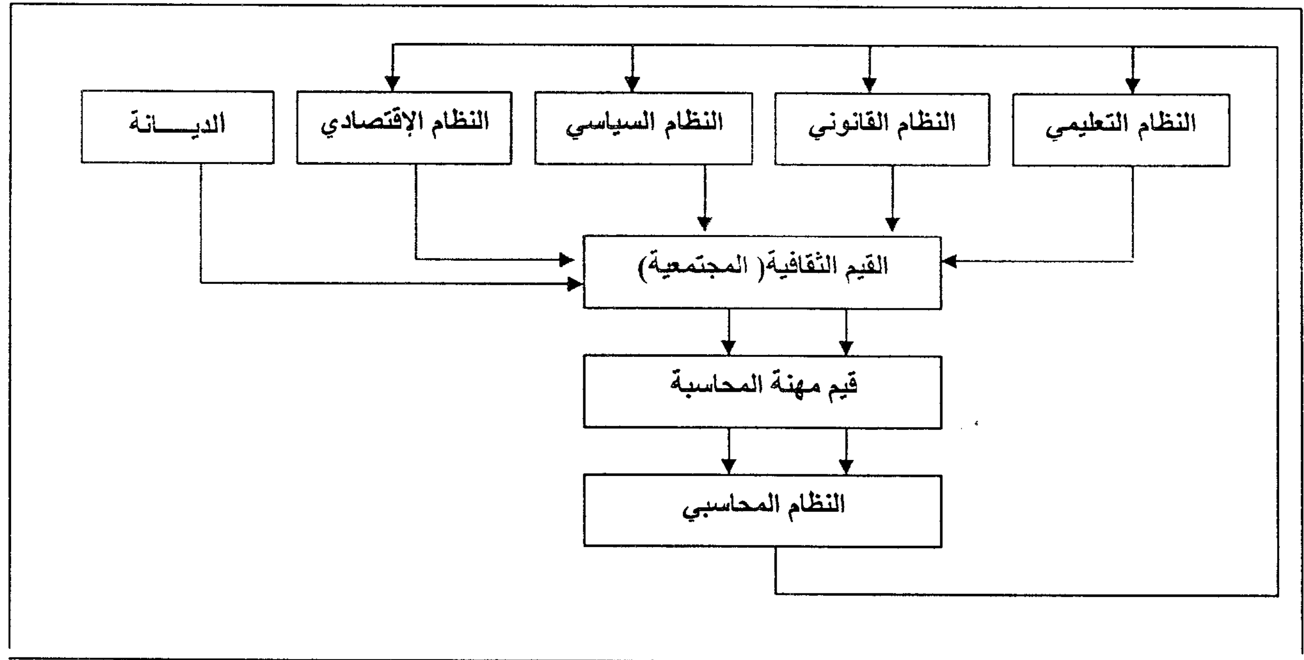
---

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: **فريدريك تشوي وآخرون**، مرجع سابق، ص ص 57- 58.

الدينية المنتشرة بها، لذا فقد قررت الحكومة إعتماد نظام اقتصادي خال من الفوائد (الربا) إبتداء من سنة 2000 و نتيجة لهذا القرار لابد من إيجاد وسائل لعرض و توصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة.[1]

إن العوامل السابقة تتأثر و تؤثر بالمحاسبة و الشكل (1) يوضح العلاقة:

الشكل (1): عوامل إختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص248.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على معايير المحاسبة المحلية.

تتأثر المحاسبة داخل كل بلد بعدة عوامل داخلية أو خارجية نذكر منها:

1/ المستثمرون:

إن المستثمر سواء كان داخلي أو خارجي، مؤسسة أو فرد فهو يتخذ قراره الإستثماري إنطلاقا من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، و بالتالي هذه القوائم يجب أن تكون ذات مصداقية فإذا اهتزت ثقة المستثمر في تلك المعلومات فإنه قد يقرر عدم الاستثمار في الشركة أو حتى في البلد.

2/ المحللون الماليون:

يقدم المحللون الماليون الإستشارات المالية للمستثمرين، لهذا فإذا لم تكن المعلومات مبنية على أساس مبادئ محاسبية مقبولة فإنهم سيواجهون صعوبة في فهم و تعلم مبادئ و تطبيقات المحاسبة لبلد ما من أجل فهم القوائم المالية.

[1] – فريدريك تشوي وآخرون ، مرجع سابق، ص 58.

3/ أسواق الأوراق المالية:

عند انضمام أي شركة لسوق الأوراق المالية فهي أمام إتخاذ قرار بشأن المبادئ التي تعرض بها قوائمها المالية، هل تعدّها على أساس المبادئ المحاسبية المحلية ؟ و بالتالي تكون مفيدة للمستثمرين المحليين، أم تعدّها على أساس المبادئ المحاسبية الدولية ؟ و بالتالي تكون مفيدة للجميع.

4/ المنظمات المحلية للمحاسبة:

تهتم المنظمات المحلية للمحاسبة بمراقبة و متابعة تطورات المحاسبة، و كذا إصدار المعايير المحاسبية للبلد إلا أنها تسعى دائما للوصول إلى درجة كبيرة من المصداقية في هذه المعايير، هذه المصداقية قد ترتبط أحيانا كثيرة بالمعايير الدولية، أما في الدول التي ليس بها مهنة محاسبة متطورة تمكنها من إصدار معايير محاسبية محلية فالمعايير الدولية قد تكون مناسبة لها مع مراعاة الظروف الداخلية و الخارجية للبلد .

5/ الحكومات:

تسعى الحكومات إلى تنمية اقتصادياتها و هذا من خلال جلب الإستثمارات الأجنبية كأحد طرق التنمية فهي بذلك تسن قوانين لتشجيع هذه الاستثمارات، هذه القوانين قد تمس في كثير من الأحيان الإطار المحاسبي للدولة، و بالتالي على معاييرها المحاسبية، مثل قانون الضرائب والقانون التجاري، كما قد تلجأ الدولة إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية كأحد الطرق لمواكبة التقدم الدولي في هذا المجال.

6/ الشركات متعددة الجنسيات:

قد تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على النظام المحاسبي و على المعايير المحاسبية داخل البلد لأنها تجعل الدولة على علاقة كبيرة بالمحيط الخارجي، وبالتالي فهي أمام متطلبات و مشاكل محاسبية جديدة تسعى لحلها.

الأسباب الداعية لاعتماد المحاسبة الدولية:

هناك عدة أسباب تدعو الدول لاعتماد معايير المحاسبة الدولية منها:

1- عدم الاتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة:

بما أنه لا توجد نظرية شاملة و موحدة للمحاسبة فقد ظهرت اختلافات جوهرية أدت لمشاكل أصبحت تعاني منها النظرية المحاسبية في الوقت الحاضر، فهناك العديد من المبادئ المتضاربة مثل مبدأ التكلفة التاريخية و من القواعد قاعدة الإهتلاك ، قاعدة FIFO و قاعدة LIFO.[1] و نتيجة للجدل حول هذه المشاكل جاءت فكرة إمكانية التوحيد المحاسبي و بالتالي ظهرت فكرة المحاسبة الدولية و معاييرها.

2- فكرة العولمة و تحرير التجارة على المستوى العالمي:

تعتمد العولمة على مجموعة من المقومات الرئيسية منها:

- حرية حركة رؤوس الأموال؛

[1]- مداني بلغيث ، "إشكالية التوحيد المحاسبي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002، ص 52.

- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن؛
- عالمية المعلومات المعتمدة على الثورة التقنية؛
- حرية المستهلك في انتقاء ما يريد من أي مكان؛
- الشركات المتعددة الجنسيات.

و نتيجة لهذه العوامل و ما تسببه من ظروف خاصة تزايدت أهمية البيانات المحاسبية نظرا لتزايد و تنوع القرارات الاستثمارية، هذه البيانات تكون قابلة للمقارنة و بالتالي إعدادها وفقا لمفاهيم و مبادئ مقبولة على المستوى الدولي.

3- تدخل الهيئات الدولية و أهمها الأمم المتحدة:

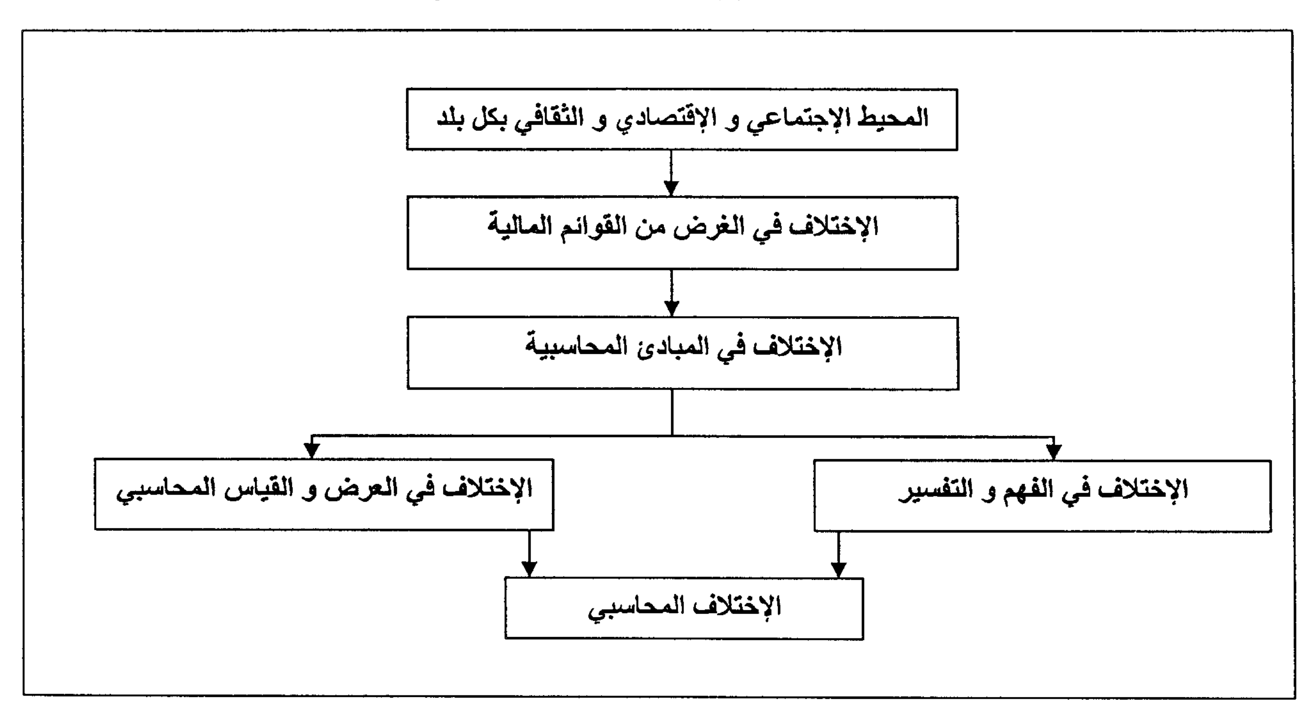
لقد بدأت الأمم المتحدة أعمالها في دعم و تعزيز مهنة المحاسبة على النطاق الدولي منذ 1973 و انصب الإهتمام في هذه الجهود على تحقيق إمكانية المقارنة بين البيانات المالية، حيث قامت بتعيين مجموعة من الباحثين في سنة 1973 لدراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على عمليات التطوير و بناء العلاقات مع الدول المضيفة بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات و خلصت الدراسة إلى وجود نقص في المعلومات الصادرة عن الشركات، لتشكل بعد ذلك لجنة عام 1976 للبحث عن أسباب النقص في المعلومات المقدمة، أما في سنة 1982 فقد شكلت لجنة خبراء حكومية هدفها مناقشة معايير المحاسبة الدولية إعداد البيانات المالية و الأمور المرتبطة، و كذا المشاركة مع المنظمات المهنية الدولية في تحديد معايير المحاسبة.[1]

[1]- **محمد ياسين غادر**، "دور الهيئات الأكاديمية في إعتماد معايير المحاسبة الدولية"، الجزء الثاني ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ماي 2004، العدد 26 ، الموقع الإلكتروني www.ascasociety.org ، (2005/04/25) ، ص ص 7 – 8.

المبحث الثالث: التوافق و التوحيد المحاسبي

على الرغم من أن المحاسبة يطلق عليها لغة الأعمال إلا أن مغزاها يتباين من بلد إلى آخر ذلك أن الإطار المحاسبي هو خليط من القواعد المتوارثة المستمدة من الماضي الإستعماري أو من الروابط التجارية و التاريخية، و بالتالي هناك اختلاف محاسبي بين الدول، أما أصل هذا الإختلاف فيعود إلى الظروف و المتغيرات التي تؤثر حتما في القوائم المالية و بالتالي تؤدي إلى الإختلاف في الغرض من القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية مثلا معدة لأغراض ضريبية بالدرجة الأولى داخل ألمانيا فهي معدة لغرض الإفصاح العام داخل هولندا، و لتحقيق الغرض من القوائم المالية تختلف المبادئ المحاسبية المطبقة و التي تؤدي بالضرورة إلى الإختلاف في العرض و القياس المحاسبي و بالتالي إلى الإختلاف في فهم و تفسير المعلومات المقدمة في القوائم المالية و هو ما يوضحه الشكل (2):

الشكل (2): أصول الإختلاف المحاسبي



Source : Bernard Raffournier et autres, Comptabilité internationale, Librairie Vuibert, France, 1997, p 2.

المطلب الأول: التوافق المحاسبي.

ترجع فكرة التوافق و تنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين و الذي عقد في عام 1904 في سانت لويس في أمريكا، حيث تمت الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات و هو المنتدى و الإجتماع العام الذي خصص لمناقشة و مقارنة المبادئ و الممارسات المحاسبية في الدول الكبرى في العالم.[1]

---

[1]- **أمين السيد أحمد لطفي**، مرجع سابق، ص ص 429 -430.

1/ مفهوم التوافق: Harmonisation

تدل كل من المصطلحات التالية: التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى و يعني التوافق " تطبيق معايير محاسبة مختلفة في بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع" ، فهو عملية زيادة الإنسجام أو التناسق بين النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم، و ذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها أي تخفيض مجال الإختيار بين السياسات المحاسبية و بالتالي إحداث نوع من التقارب بين هذه النظم و السياسات المحاسبية المطبقة، أما تاي باركز فقد ذكر بأن " التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماما "[1]

كما يمكن القول أن التوافق هو" عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية "، و تتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال.[2]

2/ مزايا التوافق:

إن مزايا التوافق عديدة نذكر منها:

- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- ✓ زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة؛
- ✓ زيادة الإطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية الدولية، وزيادة الثقة في صدق التقارير المالية؛
- ✓ توفير الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد و تجميع المعلومات المالية المختلفة؛
- ✓ يسهل عملية الإتصال التجاري و يخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية.

من هنا يمكن القول بأن التوافق الدولي في المعايير المحاسبية له ميزتان رئيسيتان:

الأولى: أن التوافق سييسر التجارة الدولية و النمو الاقتصادي؛

الثانية: أن كفاءة رأس المال العالمية سوف ترتفع من جرّاء تحقيق التوافق الدولي.

فعلى سبيل المثال قدمت اللجنة الأوروبية لائحة تنظيمية تطلب من شركات الإتحاد الأوروبي المدمجة في سوق الأوراق المالية إعداد بياناتها المالية المجمعة بموجب معايير المحاسبة الدولية إبتداء من عام 2005.[3]

3/ معوقات التوافق المحاسبي:

لا شك أن معرفة معوقات تحقيق التوافق المحاسبي الدولي مهمة جدا لفهم المحاسبة الدولية لأنها تعطي تصورا عن مدى تعقيد هذا الموضوع و المشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعملون في البيئة الدولية، و لأن

---

[1]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 35- 36.

[2]- ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 – 2003، ص 170.

[3] - **Alfred Stettler**, L'harmonisation comptable internationale, Juillet 2000, http:// www.campus.hec.fr,(11/02/2005).

المعوقات و الموانع كثيرة فإننا سوف نقتصر على ذكر أهمها:[1]

①- القومية:

غالبا ما تحول القومية من النظر بموضوعية للمزايا و الأفكار و كذا الممارسات التي تتطور في بلد آخر، بالرغم من ملاءمتها لذلك البلد، لأنه لا أحد يرغب بقبول المبادئ و الممارسات المحاسبية لبلد آخر.

②- مجموعات المستخدمين:

لا يوجد اتفاق على احتياجات المستخدمين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعتبر المستثمر هو المستخدم الرئيسي بينما تعتبر السلطات الضريبية هي المستخدمة الرئيسية للتقارير المالية في ألمانيا.

③- النظم القانونية:

إن تحقيق التوافق الدولي في التقارير المالية يستلزم إحداث تغييرات في التشريعات و هذا ما لا تريد فعله أكثر الحكومات.

④- إختلاف نقاط البدء:

من المهم جدا أن يعرف أنصار التوافق المحاسبي الدولي أن الدول مختلفة الأوضاع، و أنه لا يجب معاملتهم معاملة واحدة، فمن المهم جدا عند مقارنة الدول النامية و المتقدمة مراعاة نقاط البدء المختلفة أي أن الطرق و الوسائل المستخدمة للوصول إلى التوافق مختلفة.

⑤- الخلافات بين المنظمات:

يوجد بين المنظمات الخاصة و العامة إختلاف في الأهداف و الطموحات، فليس لكل المنظمات نفس الإتجاه و القوة اتجاه تحقيق التوافق الدولي.

⑥- الهيئات المحاسبية المهنية:

إن وجود هيئة محاسبية فعالة و مؤثرة سواء خاصة أو مرتبطة بالحكومة دور في عملية التوافق حيث تضع برامج و تلزم بتنفيذها.

⑦- القصور في الإلزام بالتنفيذ:

لنجاح عملية التوافق يجب أن تتوفر القوة القانونية لأنها تضمن تنفيذ و التزام الشركات بالمعايير الصادرة في دولها.

⑧- الاختلافات البيئية و الثقافية بين الدول:

يعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة ، فتحريم الربا مثلا له التأثير الواضح على تحقيق التوافق الدولي، فالدين الإسلامي له الفرصة لزيادة التأثير الثقافي في سبيل تحقيق التوافق و كذلك نفس الشيء بالنسبة للغة.

[1] - لمزيد من التفصيل أنظر: **نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم**، مرجع سابق، ص ص 43 – 53.

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي.

إن التوحيد وظيفة ليس من السهل فصلها عن طبيعة النظام الإقتصادي من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية للمعلومات التي يكون هذا النظام بحاجة إليها،[1] و عليه فالتوحيد المحاسبي أصبح مطلب أساسي لمواكبة التغيرات الإقتصادية و التي تؤثر على المؤسسة.

1/ مفهوم التوحيد المحاسبي:Standarization .

أ) <u>على المستوى القومي:</u>

عرفه André بأنه " مجموعة القواعد الأقل تعقيدا المطبقة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس النشاط و التي تسير تنظيمها على قواعد محاسبية موحدة تستخدمها في حساب و تقديم نتائجها المالية أو التقنية، كما أن هذه القواعد تسمح لها بالمقارنة بين نتائج المؤسسات و تسهيل الدراسة على المستوى المهني أو القومي".[2]

كما عرفه Rousse بأنه "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه".، أما AFNOR فهو يرى " أن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات و نواتج العمل و تبسيطها ".[3]

إن التوحيد يعطى الانطباع بأنه مجموعة من القواعد الجامدة و الضيقة و أنها قد تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المواقف و لا يقبل التوحيد إختلافات على المستوى القومي و هو بالتالي أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي.

ب) <u>على المستوى الدولي:</u>

إن التوحيد يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المجالات لذا فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة و الضيقة، فالتوحيد إذن يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الدول الأخرى.

2/ مستويات التوحيد:

بما أن المعايير المحاسبية هي بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية: [4]

---

[1] - **Saci Djelloul**, <u>Comptabilité de l'entreprise et système économique</u>, OPU, Alger, 1991, p 169.

[2] - **André Abrunet**, <u>La normalisation comptable au service de l'entreprise ,de la science et de la notion</u>. Dunod, Paris, France, 1951, p 9.

[3] - **مداني بلغيث**، مرجع سابق، ص ص 52 - 53.

[4] - مرجع نفسه، ص 53.

أ) على مستوى المبادئ:

يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما حتى يتم الاهتداء بها، و يشمل التوحيد على هذا المستوى ما يلي:

- ✓ توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية و مكوناتها؛
- ✓ توحيد أسس و مبادئ التقييم؛
- ✓ توحيد أسس و مبادئ و قواعد حساب التدفقات النقدية؛
- ✓ توحيد أسس و مبادئ عرض البيانات المالية.

ب) على مستوى القواعد:

و يشمل في هذا المستوى توحيد القواعد و الإجراءات و الوسائل المحاسبية و تتطلب هذه العملية ما يلي:

- ✓ حصر و اختيار القواعد و الإجراءات و الأساليب المحاسبية؛
- ✓ الحذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

جـ) على مستوى التنظيم:

أي توحيد النظام المحاسبي ككل و ما يقوم عليه من أسس و مبادئ و قواعد ووسائل و إجراءات و يمتد إلى توحيد نظم التكاليف و الأسس و المبادئ التي يقوم عليها.

3/ فوائد التوحيد:

يترتب على التوحيد المحاسبي الفوائد التالية:

- ✓ زيادة دلالة البيانات المحاسبية لقيامها على أسس موحدة؛
- ✓ زيادة إمكانية سهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية؛
- ✓ زيادة قابلية البيانات المحاسبية للتعديل بما يتفق و الإحتياجات، كتقلبات مستوى الأسعار.

4/ الإنتقادات الموجهة للتوحيد:

يوجه للتوحيد المحاسبي إنتقادين رئيسيين هما:

- ✓ إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط و إمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ إن المبادئ و القواعد المحاسبية لابد و أن يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة و قد تختلف من مؤسسة لأخرى، و أن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.[1]

إن الإتفاق يتدرج، فالاتفاق على التفصيلات أي التوحيد يكون على مستوى الدولة، ثم على مستوى مجموعة الدول ذات النطاق الاقتصادي الموحد كمجموعة الدول الأوروبية، ثم تطبق التفصيلات و يكون الإتفاق على

[1]- محمد ياسين غادر، "دور الهيئات الأكاديمية في إعتماد معايير المحاسبة الدولية"، الجزء الثالث ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،جوان 2004، العدد 27 ، الموقع الإلكتروني www.ascasociety.org ،(2005/04/25) ،ص 9 – 10.

المستوى العام للمعايير المحاسبية حينما تطبق على مستوى دول قارة ما، لتطبق أكثر وتصل إلى عموميات حينما يكون الاتفاق على عموميات المعايير الدولية بين دول العالم جميعا.[1]
خلاصة القول أن الإتجاه الحالي هو إتجاه نحو تحقيق التوافق المحاسبي و ليس التوحيد.

المطلب الثالث: جهود المنظمات المهنية في تحقيق التّوافق المحاسبي الدولي.

لقد أدى النمو السريع للأنشطة الإقتصادية الدولية التي تقوم بها الشركات إلى مشكلة التباين في المعايير و الممارسات المحاسبية من دولة لأخرى، و لذلك تبذل الجهود حاليا في محاولة لإرساء معايير دولية للمحاسبة و المراجعة من خلال تأسيس تنظيمات خاصة و أخرى حكومية تهدف للوفاء بهذه الحاجات و سنعرض فيما يلي أربع تنظيمات:

1/ لجنة معايير المحاسبة الدولية: (IASC)

تعتبر هذه اللجنة من التنظيمات التطوعية التي تكونت سنة 1973 بمعرفة التنظيمات المحاسبية المهنية الرائدة في عدة دول مختلفة، و تركز هذه اللجنة على إصدار معايير محاسبة مالية تختص بمشاكل معينة، هذا و تتم صياغة هذه المعايير بالطريقة نفسها التي يتبعها مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB"،[2] و بلغت جملة المعايير المصدرة حتى الآن "41" معيارا و "33" تفسيرا.

2 / وكالة الأمم المتحدة المختصة بالشركات الممتدة عبر حدود الدول: (UNCTC) .

هي تنظيم شبه حكومي يتبع الأمم المتحدة و يمارس اختصاصه على المستوى العالمي، و تقوم هذه الوكالة بإرسال تقاريرها عن المعايير المحاسبية إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالأمم المتحدة ، و يتولى صياغة هذه المعايير مجموعة من الخبراء تتكون من أعضاء الدول المنتمية لهذه المنظمة و تسعى مجموعة العمل لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إنشاء نظام شامل للمعلومات يخصص لتحديد آثار الشركات الممتدة عبر الحدود على الدولة الأم و الدولة المضيفة؛
- ✓ إنشاء دليل يفصح عن دور الشركات الممتدة عبر حدود الدول.[3]

3/ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: (OECD)

تتكون هذه المنظمة من تنظيمات حكومية تنتمي إلى "24" دولة و تأسست عام 1960 من معظم دول أوروبا الغربية و دول الكومنولث بالإضافة إلى اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، و هي تهدف إلى تحقيق التوافق الدولي في السياسات المتعلقة بالطاقة و تشجيع النمو الاقتصادي و التنمية في الدول الأعضاء، هذا و

---

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية، القاهرة ، مصر، 1996، ص 19.
[2]- جون لارسن، ن موسش، تعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المتقدمة، الجزء الثاني. دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 1068.
[3]- جون لارسن، ن موسش، مرجع سابق، ص 1070.

قد شكلت هذه المنظمة سنة 1975 " لجنة الإستثمار الدولي و التنظيمات متعددة الجنسيات " و تسعى هذه اللجنة إلى تقديم إرشادات تساعد على وضع معايير تحكم أنشطة التنظيمات متعددة الجنسيات و بصفة خاصة في مجال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنافسة، التمويل، العمالة، السياسات المحاسبية...إلخ، و في سنة 1978 أسس فريق عمل للمعايير المحاسبية بهدف تقديم إيضاحات فنية للمصطلحات المحاسبية الواردة في القوائم المالية. و يمكن القول أن المنظمة تعمل على تطوير إطار نظري دولي موافق عليه كقاعدة لتحسين التوافق المحاسبي الدولي و معايير إعداد التقارير المالية.[1]

4/ الإتحاد الأوروبي : (EU)

أوجدت إتفاقية روما الإتحاد الأوروبي عام 1957 بهدف التنسيق بين النظم القانونية و الاقتصادية للدول الأعضاء، و على العكس من لجنة معايير المحاسبة الدولية و التي ليس لها سلطة تطبيق معاييرها المحاسبية فإن المفوضية الأوروبية و هي الهيئة الحاكمة للإتحاد الأوروبي لها كامل القوة الملزمة للدول الأعضاء لإتباع توجيهاتها الخاصة بالمحاسبة، هذه التوجيهات تغطي قانون الشركات و العديد منها له علاقة مباشرة بالمحاسبة و من أهم أعمالها التوجيه الرابع و السابع و الثامن*، و في نوفمبر 1995 إتبع الإتحاد اتجاها جديدا نحو التوافق المحاسبي يشار إليه بـ " إستراتيجية المحاسبة الجديدة "، و التي تمكن الشركات الأوروبية من التسجيل في أسواق المال العالمية، و كجزء من هذه الإستراتيجية قامت لجنة الاتصال بتحليل درجة إتفاق معايير المحاسبة الدولية مع التوجيهات المحاسبية الأوروبية لتتوصل إلى نتيجة مفادها أن جوهر مجموعة معايير المحاسبة الدولية تتماشى مع التوجيهات الأوروبية.[2]

و في اجتماع للجنة الأوروبية في 21 ماي 2003 من أجل تدعيم المراقبة القانونية للحسابات داخل الإتحاد تم اقتراح عشر أولويات نحو تحسين و توافق المراقبة القانونية للحسابات داخل الإتحاد من بينها التطبيق المقترح لمعايير المراجعة الدولية للمراقبة القانونية للحساب داخل الاتحاد الأوروبي.[3]

هناك جهات أخرى مختلفة وطنية و محلية و دولية لها تأثير ملحوظ في دفع عجلة التوافق نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر الهيئات التالية كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

---

[1]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 64 - 65.

* أنظر الملحق رقم (3).

[2]- فريدريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 374 - 375 .

[3] - Rapport annuel 2003,http// www.ibr-ire-be (22/12/2004).

الجدول (2): بعض الهيئات و المنظمات المهنية المساهمة في عملية التوافق.

الرمز	الهيئة أو المنظمة المحاسبية
NIVRA	المعهد الهولندي للمحاسبين المسجلين
ICICE	المعهد الأسباني للخبراء المحاسبين
CNCB	مجلس المعايير المحاسبية البلجيكي
AASB	مجلس المعايير المحاسبية الاسترالية
PSASB	مجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام
CASA	مجمع المحاسبين القانونيين في استراليا
UEC	الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين و الاقتصاديين و الماليين
IFEC	المؤسسة الفرنسية لخبراء المحاسبة
ASCA	إتحاد المحاسبين القانونيين العرب
CAPA	إتحاد المحاسبة في آسيا و الباسيفيك
	تجمع المحاسبين القانونيين في انجلترا و ويلز
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
CEE	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
CAA	الجمعية الاسترالية للمحاسبين
AFA	إتحاد المحاسبين الآسيويين
AAC	مجلس المحاسبة الإفريقي
CAPA	الكونفدرالية الآسيوية و الباسيفيك المحاسبية
ABWA	جمعية منظمات المحاسبة في غرب إفريقيا
EAA	جمعية المحاسبة الأوروبية
FAF	إتحادات المحاسبين الماليين

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الرابع: المنظمات و الهيئات المهنية المحاسبية.

لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية منتجات المحاسبة المالية للوحدة الاقتصادية في إتخاذ القرارات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، فسارعت إلى إيجاد الوسائل التي تكفل جودة هذه المنتجات من خلال هيئات و منظمات متخصصة تتابع إيجاد هذه الوسائل و تحديثها و الرقابة على تنفيذها، فأصدرت المعايير التي تحكم قياس الأحداث المالية و إعداد القوائم المالية و أسلوب عرضها و الإفصاح عن معلوماتها[1] و نعرض فيما يلي أهم هذه المنظمات والهيئات.

المطلب الأول: التنظيمات و الهيئات المهنية المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

من أكثر التنظيمات تأثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية نجد:

1/ مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي: "AICPA"

أنشئ هذا المجمع سنة "1917" و هو تنظيم مهني خاص يتكون من المحاسبين القانونيين، و هو يهتم بصفة أساسية باحتياجات المحاسبين القانونيين لممارستهم لمهنة المحاسبة، و بالتالي فإن جهوده و منشوراته تركز على ممارسة المحاسبة العامة ما لم تتعارض مع ما ينشره مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومن أهم منشوراته: مجلة المحاسبة (شهرية)- فهرس المحاسبين (سنوية)- إتجاهات و أساليب المحاسبة (سنوية)- دراسات و أبحاث في المحاسبة- قوائم بمعايير المراجعة.[2]

2/ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي :"FASB"

هي هيئة مستقلة أنشأت بواسطة AICPA في 01 جويلية 1973 و حلت محل مجلس المبادئ المحاسبية APB و هي متكونة من سبعة أعضاء دائمين ممثلين عن المراجعة القانونية و الصناعية و التعليم المحاسبين، و يدعم هذا المجلس بهيئة إستشارية و جهاز كبير يتولى إجراء البحوث المحاسبية، و يعتبر المجلس المسؤول عن إنشاء المعايير المحاسبية، كما أنه نشر ست نشرات أطلق عليها قوائم مفاهيم المحاسبة المالية SFAC.[3]

3/ هيئة تداول الأوراق المالية :" SEC"

هي هيئة حكومية أنشأت سنة 1934 ، و تتمتع بسلطة قانونية تمكنها من صياغة و فرض المبادئ المحاسبية و متطلبات الإفصاح التي يجب أن تلتزم بها الشركات المنظمة لبورصة الأوراق المالية، و حتى تتأكد هذه الهيئة من تنفيذ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فهي تلزم هذه الشركات بتقديم نوعين من التقارير المالية الدورية هما: نموذج "10-K" و هو تقرير مالي سنوي عن نتائج المؤسسة و مركزها المالي

[1] - **عبد الله علي المنيف، عبد الرحمن إبراهيم الحميد،** "مهام لجان المراجعة و معايير إختيار أعضائها، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد و الإدارة، المجلد 11، 1998، ص 38.

[2] - **عبد الباسط رضوان،** المحاسبة المالية، قياس، تقويم، تحليل، دار الكتب، الكويت، 1993، ص 46.

[3] -Pour plus de détails ,voir : **Bernard Raffournier et autres** , Comptabilité internationale, Librairie Vuibert , France, 1997, p p71-74.

مصادق عليه من طرف المراجع القانوني، و نموذج "10-Q" و هو تقرير مالي ربع سنوي لا يشترط التصديق عليه من المراجع القانوني، و يصدر عن هذه الهيئة المنشورات الآتية:

- S-X قوانين توضح متطلبات إعداد التقارير ؛
- ASR النشرات المتسلسلة في المحاسبة؛
- النشرات الخاصة؛
- SAB التفسيرات.[1]

4/ جمعية المحاسبة الأمريكية :"AAA"

تضم أعضاء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات الأمريكية و غيرها، و هي تهدف بصورة عامة إلى التأثير على وضع و تطوير نظرية المحاسبة و ذلك من خلال تشجيعها و تبنيها الدراسات و الأبحاث العديدة في المحاسبة، و كذا تحسين و تنمية التعليم المحاسبي.

و تصدر الجمعية مجلة محاسبية ربع سنوية The Accounting Review، علاوة على ذلك توجد تنظيمات أخرى منها الجمعية القومية للمحاسبة NAA ومجمع المديرين الماليين FEI و مجلس معايير محاسبة التكاليف CASB، مصلحة الإيراد الداخليIRS .[2]

المطلب الثاني: التنظيمات و الهيئات المهنية المحاسبية في أوروبا.

توجد عدة هيئات مهنية و محاسبية في أوربا نذكر منها :

1/- إنجلترا:

إن قانون الشركات و مهنة المحاسبة هما المصدران الرئيسيان لمعايير المحاسبة المالية، و قد عرفت المنظمات المحاسبية في إنجلترا تطورا كبيرا فبعد تشكيل اللجنة الاستشارية للهيئات المحاسبية CCAB سنة 1970 تحركت عملية وضع المعايير البريطانية بتكوين لجنة المعايير المحاسبية ASC عام 1970 ليحل محلها مجلس معايير المحاسبة ASB سنة 1990 و هو تحت إشراف مجلس التقرير المالي FRC المنشأ عام 1989 ذي الشعب الثلاث وهي مجلس معايير المحاسبة ASB و قوة مواجهة العمليات العاجلةUITF و جهاز مراجعة التقارير المالية FRRP، حيث يضع FRC السياسة العامة و ASB يختص بإصدار المعايير أما UITF فهي لمواجهة المشكلات الطارئة و FRRP لمراجعة تطبيقات هذه المعايير.[3]

2/- فرنسا:

لا يوجد للمنظمات المهنية للمحاسبة في القطاع الخاص أي وضع رسمي، فهي جهات تصدر توصيات فقط

---

[1]- **وصفي عبد الفتاح أبو المكارم**، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999. ص ص 19 – 20.

[2]- **عبد الباسط رضوان**، مرجع سابق، ص ص 50 – 51.

[3] - Pour plus de détails ,voir : **Bernard Raffournier et autres**, Op.cit., p p 166 – 172.

و لا تعتبر جهات تشريعية، لذلك فإن المصدر الحقيقي للمعايير المحاسبية في فرنسا هي القوانين المكتوبة و من بين المنظمات المهنية نذكر:

- السجلس الوطني للمحاسبة- le Conseil National de la Comptabilité -CNC: تأسس سنة 1957، و هو تابع لوزارة المالية. مسؤوليته هي المحافظة على تطبيق الخطة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة و ليس له أي قوة تنظيمية أو إجرائية كما لا يملك صلاحية وضع المعايير المحاسبية بشكل مباشر.
- لجنة تقنين المحاسبة- le Comité de la Réglementation Comptable -CRC: تأسست في 1996 و بدأت عمليا فعليا في فيفري 1997 و هي تصادق على المعايير المحاسبية.
- لجنة التقنين البنكي- Comité de Réglementation Bancaire -CRB
- لجنة معاملات البورصة- la Commission des Opérations de Bourse -COB: تأسست سنة 1967 و هي تعادل SEC و هي تشرف على الإصدارات الجديدة في السوق و على عمليات البورصات.
- تنظيم خبراء المحاسبة- l'Ordre des Experts – Comptables -OEC: وهو تابع لوزارة المالية و تساهم في تطوير معايير المحاسبة من خلال CNC.
- الجمعية الوطنية لمحافظي الحسابات- la Compagnie Nationale des -CNCC Commissaires aux Comptes: تأسست في 12 أوت 1969 و هي تدافع عن حقوق محافظي الحسابات (15000 عضو سنة 1995) و تتبع وزارة العدل.[1]

3/ الإتحاد الدولي للمحاسبة:

تم تأسيسه في 07 أكتوبر 1977 أي بعد تأسيس IASC بأربعة أعوام، و هذا بعد توقيع إتفاقية من قبل 63 منظمة محاسبية في 49 دولة. هذا و يركز الهدف العام للإتحاد كما ورد في الفقرة الثانية في دستوره على تطوير و دعم مهنة محاسبة دولية مترابطة في إطار قواعد متناسقة،[2] أي تنمية و دعم التنسيق العالمي بين الهيئات المهنية المحاسبية و كذلك دعم التوافق المحاسبي الدولي كما يهتم بإصدار الإرشادات و التعليمات الخاصة بالمراجعة الدولية، كما أن أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبة هم أعضاء أيضا في لجنة معايير المحاسبة الدولية.[3]

3/ منظمات أخرى:

من بين الهيئات المهنية نجد شركات المحاسبة الخمس الكبرى و هي مسؤولة من خلال مراجعتها على التأكيد

---

[1] - **Bernard Raffournier et autres**, Op.cit., p p 136 – 139.

[2] - **إتحاد المحاسبة الدولي**، تعريب عصام مرعي، أدلة التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1987، ص15.

[3] - **لجنة قواعد المحاسبة الدولية**، تعريب عصام مرعي، قواعد المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1987، ص 13.

المستقل بأن القوائم المالية للشركات المراجع حساباتها تعبر بصورة مدققة عن نتائج أعمالها، و هي معروفة باسم الشركات الخمس الكبرى، و هي:

- ❖ آرثر أندرسون — Arther Anderson
- ❖ ديلويت و توتش — Deloitte and Touche
- ❖ إرنست و يونغ — Ernest and Young
- ❖ برايس كو — Price – Co
- ❖ كي بي إم جي — KPMG

المطلب الثالث: التنظيمات و الهيئات المهنية المحاسبية العربية.

بعد استقلال دول الوطن العربي أصبحت هذه الدول تملك رسم السياسات الإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثر في مهنة المحاسبة باعتبارها أحد فروع العلوم الإجتماعية، و نظرا لأن إقتصاديات الدول العربية سيطرت عليها شركات أجنبية فقد إرتبطت المحاسبة كمهنة بنظيرتها في الدول الأجنبية، و هو ما أدى إلى ظهور هيئات مهنية محاسبية عربية منها: [1]

1/ الاتحاد العام للمحاسبين و المراجعين العرب: " AACGH "

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين و المراجعين العرب كأحد المنظمات العربية و هو يصدر مجلة فصلية باسم "المحاسب" تنشر البحوث و الدراسات في مجال المحاسبة و التدقيق، لينشأ بعد ذلك المعهد العربي للمحاسبة و التدقيق في ديسمبر 1981 و حددت المادة 05 من النظام الأساسي أهداف المعهد في ترويج الأسس العلمية في أعمال المحاسبة و التدقيق:

- ✓ ضمان مستوى علمي رفيع لمزاوليها؛
- ✓ نشر الوعي بالتشريعات المالية و الضريبية في الوطن العربي؛
- ✓ الإشراف المهني مع أعضاء المهنة و وضع قواعد سلوك و مستويات أداء مزاولة المهنة؛
- ✓ تقديم الاستشارات الفنية في ميدان المحاسبة و التدقيق.

2/ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: " ASCA "

بالرغم من وجود الإتحاد العربي للمحاسبين العرب إلا أنه في أكتوبر 1983 وافق 28 محاسبا عربيا من العاملين في شركات مهنية عربية و دولية في الوطن العربي على تأسيس المجمع، و قد سجل كشركة في جانفي 1984 بلندن. و يسعى المجمع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ السعي لتطوير مهنة المحاسبة و الإدارة المالية؛
- ✓ حماية الأعضاء و المحافظة على استقلالهم المهني؛

---

[1] - عبد الباسط رضوان، مرجع سابق، ص ص 61-64.

- ✓ تنمية و تطوير مستوى الكفاءة و الممارسة العملية و السلوك المهني للأعضاء؛
- ✓ إرتباط المجمع بجمعية المحاسبة القانونية البريطانية.

كما قام هذا المجمع بإنشاء كلية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، و أصدر المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجلة شهرية مهنية متخصصة باسم "المحاسب القانوني العربي" صدر عددها الأول في فيفري 1986. بالإضافة إلى أنه في بعض الدول العربية جمعيات و نقابات مهنية للمحاسبة و المراجعة، هدفها الحفاظ على حقوق المحاسبين و المراجعين و العمل على رفع كفاءتهم، ففي مصر مثلا نجد الجهاز المركزي للمحاسبات و جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية، و في الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبين.

3/ اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة و قواعد السلوك المهني المرتبطة بها:[1]

إهتمت الجمعيات العلمية و التجمعات المهنية و اللجان الفنية في مصر بمتابعة المتغيرات البيئية على المستوى المحلي و الدولي من خلال المعايير الدولية و كذا المعايير التي تصدر في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بالإضافة إلى عقد المؤتمرات العلمية، و في ضوء ما سبق فقد صدر قرار وزير الاقتصاد رقم 478 سنة 1997 المعدل بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة، و التي قامت بإعداد المعايير المحاسبية المصرية، و التي اشتق معظمها من معايير المحاسبة الدولية الصادرة في عام 1997 و بلغ عدد المعايير 22 معيارا حتى سنة 2001.

4/ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (1412هـ/ 1992- حتى تاريخه): " SOCPA"[2]

حظيت مهنة المحاسبة باهتمام المسؤولين في المملكة العربية السعودية، ففي عام 1395هـ الموافق لـ 1974م صدر نظام المحاسبين القانونيين الأول و الذي وضع النواة الأولى لتنظيم المهنة في المملكة و أوجد لجنة عليا للمحاسبة القانونية أوكل إليها مهمة الإشراف على المهنة، لتتوج الجهود التي قامت بها وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية بصدور المرسوم الملكي رقم م/12 بتاريخ 1412/05/13هـ المتضمن إنشاء "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين" و هي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة و المراجعة و كل ما من شأنه تطوير هذه المهنة و الارتفاع بمستواها، أما مهام الهيئة فتتمثل في:

- ✓ مراجعة و تطوير و إعتماد معايير المحاسبة و المراجعة؛
- ✓ وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة؛
- ✓ تنظيم دورات التعليم المستمر؛
- ✓ إعداد البحوث و الدراسات الخاصة بالمحاسبة و المراجعة و ما يتصل بهما؛
- ✓ إصدار الدوريات و الكتب و النشرات في موضوعات المحاسبة و المراجعة؛
- ✓ وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير

[1]- **طارق عبد العال حماد**، التقارير المالية، أسس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2000، ص ص 16-17.

[2] -http// www.socpa.org.sa .(28/11/2004).

المحاسبة و المراجعة و التقيد بأحكام هذا النظام و لوائحه؛

- ✓ المشاركة في الدورات و اللجان المحلية و الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة و المراجعة.

يقوم مجلس الإدارة بتصريف شؤون الهيئة و ممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، و يقوم الأمين العام للهيئة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة و متابعتها و ممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية. كما تقوم اللجان الفنية بالهيئة بإعداد المعايير و القواعد العامة التي تنظم المهنة بما في ذلك وضع و تطوير معايير المحاسبة و المراجعة و قواعد سلوك و آداب المهنة و تنظيم برنامج الزمالة و مراقبة الأداء.

5/ هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: [1]

أنشأت هذه الهيئة بقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون بتاريخ 19 ديسمبر 1998، و بدأت الهيئة عملها بتاريخ 20 ماي 2001، و تهدف هذه الهيئة إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في دول مجلس التعاون و تحقيق التنسيق و التكامل بينها من خلال:

- ✓ مراجعة و تطوير و اعتماد معايير المحاسبة و المراجعة و قواعد السلوك، آخذة في الاعتبار تجارب الدول و الهيئات المهنية؛
- ✓ تطوير و توحيد وسائل تنظيم المهنة.

[1] - **محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم**، "عولمة التقرير المالي و المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوربي، حالة المعايير الدولية للمحاسبة و معايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، 2005،الموقع www.jps-dir.com (2005/03/03)، ص ص 27-28.

المبحث الخامس: دراسة مقارنة للنظم المحاسبية الدولية و تطبيقاتها العالمية.

تختلف النظم و التطبيقات المحاسبية بين الدول نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها و سنحاول الآن التطرق إلى بعض الأنظمة المحاسبية لبعض الدول الأمريكية و الأوربية و الأسيوية.

المطلب الأول: المحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية.

لا تطبق المحاسبة الأنجلوساكسونية في الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا فقط، بل إن تطبيقها منتشر في العديد من الدول خاصة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي مثل أستراليا، كندا، هونج كونج، ايرلندا، كينيا، ماليزيا، نيوزيلندا، سنغافورة و غيرها، لذا تعتبر هذه المحاسبة أكثر إنتشارا من غيرها بالإضافة إلى تأثيرها على معايير المحاسبة الدولية، و سنحاول الآن التطرق إلى المحاسبة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا.

1/ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (الإطار الفكري):

تنظم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية هيئات من القطاع الخاص هي مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، و الذي له سلطة إصدار المعايير المحاسبية، و بعض الهيئات المهنية مثل مجمع المحاسبين القانونيين AICPA و جمعية المحاسبين القانونيين AAA، وهيئة حكومية هي هيئة تداول الأوراق المالية SEC كجهة مشرفة تتدخل عند الضرورة بالإضافة إلى خدمة الإيراد الداخلي IRS.[1]

كما صدَرت الولايات المتحدة الأمريكية إضافة للغة و الثقافة، المحاسبة من خلال مبادئ المحاسبة الأمريكية و التي تمثل الإطار الفكري العام لمحاسبتها و الممثلة في هذه البيانات:[2]

البيان الأول: صدر عام 1978 و هو يغطي أهداف التقارير المالية الصادرة في المؤسسات الإقتصادية؛

البيان الثاني: صدر عام 1980 و هو يعتمد على البيان الأول ويقوم بتفصيل الخصائص الوصفية للمعلومات المالية كما يشير إلى المنفعة و الخصائص الأساسية للمعلومات المالية؛

البيان الثالث: صدر عام 1980 إلا أنه استبدل بالبيان السادس الصادر سنة 1985، و هو يغطي عناصر القوائم المالية و تعريفاتها؛

البيان الرابع: صدر عام 1980و هو يغطي أهداف التقارير المالية للمؤسسات غير الاقتصادية؛

البيان الخامس: الصادر سنة 1984 والخاص بأسس القياس و الإعتراف في القوائم المالية.

و فيما يلي أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أهم مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات الأمريكية:

❖ **القياس المحاسبي:**

المحاسبة عن إتحاد الشركات (الإندماج) : تستخدم طريقتين هما طريقة الإندماج(الإتحاد) إذا كان الإتحاد

---

[1] - Pour plus de détails , voir : **Bernard Raffournier et autres**, Op.cit.; pp 69-76.

[2] - http//www.fasb.org (18/04/2005).

يتطابق مع شروط GAAP وطريقة الشراء(الحيازة)، وفي ظل هذه الطريقة ترسمل الشهرة و تستنفذ بطريقة القسط الثابت في 40 سنة،أما عند تقييم الأصول فتستخدم التكلفة التاريخية و لا يسمح بإعادة التقييم إلا في إتحاد الشركات عن طريق الشراء و فيما يخص الإهتلاك فهي تستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص.
تقييم المخزون: تنتشر طريقة FIFO مع السماح باستخدام LIFO و التكلفة الوسطية المرجحة CMP.
الإيجار التمويلي: يرسمل وتترجم القوائم المالية على أساس سعر الإقفال.

❖ **التقرير المالي:**

يشتمل التقرير المالي السنوي على المكونات التالية:
قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية بالإضافة إلى بعض الملاحظات و المعلومات المقدمة في التقرير السنوي مثل بيانات مالية ربع سنوية، المعلومات القطاعية، بيانات مالية لخمس سنوات، الإفصاح عن نشاطات المؤسسة، تفسير الإدارة للوضعية المالية و لنتائج المؤسسة، أما الميزانية فهي تعرض بالشكل ذي الجانبين و من اللازم إعداد القوائم المالية الموحدة، و لا يطلب تقديم قوائم الشركة الأم.[1]

2/ المحاسبة في إنجلترا (المملكة المتحدة):

تأثرت التطبيقات في المملكة المتحدة بأسواق الأوراق المالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تكن المسيطرة على عملية تنظيم و تقنين المحاسبة داخلها ، فقانون الشركات الصادر عام 1985 و المعدل عام 1989 يحتوي على كافة المتطلبات المحاسبية، و قد تعرضت هذه القوانين لتغييرات كبيرة حتى تتوافق مع التوجيهات الصادرة عن المجموعة الأوربية كالتوجيه الرابع حول حسابات الشركات و التوجيه السابع الخاص بالقوائم المالية الموحدة، كما أنشئ في المملكة المتحدة مجلس معايير المحاسبة ASB و هو مثل FASB إذ له سلطة إصدار المعايير المحاسبية،[2] وقد تم إصدار 25 معيارا يطلق عليها بيان الممارسة المحاسبية المعيارية SSAP، أما بيان المبادئ فيتكون من سبعة فصول هي :

1- أهداف القوائم المالية؛
2- الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية؛
3- عناصر القوائم المالية ؛
4- الإعتراف بالبنود في القوائم المالية؛
5- القياس في القوائم المالية؛
6- عرض القوائم المالية ؛
7- المبادئ التي تحكم إجراءات الإندماج.[3]

و فيما يلي أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي داخل المملكة المتحدة بالإضافة إلى أهم

---

[1]- فريدريك تشوي و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 120-122.
[2]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 48.
[3] - http//www.ASB.com , (18 04/2005).

مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات الإنجليزية:

❖ **القياس المحاسبي:**

المحاسبة عن إتحاد الشركات: من المسموح إستخدام الطريقتين إلا أن طريقة الحيازة هي الغالبة، وفي ظل هذه الطريقة ترسمل الشهرة و تستنفذ في 20 سنة على الأكثر.

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة الجارية أو التاريخية كما يمكن إعادة تقييم الأراضي و المباني على أساس القيمة السوقية، أما الإهتلاك فتستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص.

تقييم المخزون: تستخدم طريقة FIFO ولا يسمح باستخدام LIFO، أما الإيجار التمويلي فيرسمل.

تترجم القوائم المالية على أساس سعر الإقفال بالنسبة للشركات التابعة شبه المستقلة.

❖ **التقرير المالي:**

يشمل التقرير المالي السنوي على المكونات التالية:

قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية، قائمة إجمالي المكاسب و الخسائر المحققة بالإضافة إلى تقرير المراجع و بعض الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية، كما أن الميزانية تعرض بشكل أفقي لتتفق مع توجيهات المجموعة الأوربية، و من اللازم تقديم ميزانية خاصة بالشركة الأم.[1]

المطلب الثاني: المحاسبة في الدول الأوربية.

تختلف المحاسبة في الدول الأوربية عن المحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية بالرغم من تأثرها بها وسنحاول الآن التطرق إلى الإطار الفكري للمحاسبة في بعض الدول الأوربية .

1/المحاسبة في فرنسا:

تعتبر فرنسا ذات دور قيادي في مجال تطوير المحاسبة القومية، فقد أصدرت عدة خطط رسمية عدلتها عامي 1982- 1986 لتعكس بذلك التوجيهات الصادرة عن المجموعة الأوربية (التوجيه الرابع و السابع)، أما مهنة المحاسبة حاليا فهي صغيرة إلى حد ما و تفتقد إلى التقنية مقارنة بالدول الأنجلوساكسونية كما أن السوق المالية تعد صغيرة ، و لهذا السبب لا توجد جهة تصدر المعايير المحاسبية في فرنسا، فالقانون التجاري يشمل القوانين و المراسيم المحاسبية بالإضافة إلى القانون الضريبي ، فالتقليد المحاسبي في فرنسا يعطي الأولوية للدائنين و للسلطات الضريبية كما هو الحال في ألمانيا.[2]

إن المحاسبة في فرنسا هي جزء من المحاسبة اللاتينية و التي تضم بالإضافة إلى فرنسا كل من بلجيكا الأرجنتين، إسبانيا، البرازيل، إيطاليا، التشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك و الأوروغواي، و هي تميل إلى التخطيط و السرية مقارنة بالدول الأنجلوساكسونية.

---

[1] - **فريدريك تشوي و آخرون**، مرجع سابق، ص ص 114-116.

[2] - **أمين السيد أحمد لطفي**، مرجع سابق، ص 53.

و سنعرض الآن أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي في فرسا بالإضافة إلى أهم مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات الفرنسية:

❖ **القياس المحاسبي:**

تتسم المحاسبة في فرنسا بالتحفظ و السرية و لكن بدرجة أقل من ألمانيا:

المحاسبة عن إتحاد الشركات(الإندماج): تستخدم طريقة الشراء(الحيازة).

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية كما يمكن إعادة التقييم باستخدام المؤشرات الحكومية.

الإهتلاك: تستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص، ويقيم المخزون على أساس التكلفة الوسطية المرجحة CMP، أو طريقة FIFO ولا يسمح باستخدام LIFO.

الإيجار التمويلي: يرسمل، و تطبق الطريقة المؤقتة و طريقة سعر الإقفال لترجمة العملات الأجنبية.

❖ **التقرير المالي:**

تتميز المحاسبة فيها بالإزدواجية حيث تعد التقارير المالية الموحدة للمستثمرين ، و الخاصة لاستخدام الدائنين و للسلطات الضريبية و يشمل التقرير المالي السنوي على المكونات التالية:

قائمة الدخل، الميزانية، الجدول التمويلي أو قائمة التدفق النقدي، تقرير محافظ الحسابات و تقرير مجلس الإدارة بالإضافة إلى الملاحق.[1]

2/ المحاسبة الألمانية:

تضم المجموعة الألمانية عدة دول منها ألمانيا، النمسا، سويسرا بالإضافة إلى تأثيرها الواضح على المحاسبة في اليابان و فرنسا و بعض المستعمرات الإفريقية، كما تختلف المحاسبة في ألمانية عنها في الدول الأنجلوساكسونية و الإسكندنافية فقانون الشركات و الضرائب هما المسيطران على التنظيم المحاسبي، أي أن المحاسبة الألمانية تتميز بخضوعها التام لقانون الضرائب و قرارات المحكمة فقط ، و بالرغم من اتجاه ألمانيا نحو السوق الأوربية و توجيهاتها التي تلزم بمبادئ الصحة و العدالة إلا أن تطبيقها يتم بشكل روتيني وباختصار يمكن القول أنه لا توجد جهة تصدر المعايير في ألمانيا .[2]

و سنعرض الآن أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي في ألمانيا و أهم مكونات التقارير المالية السنوية المقدمة من طرف المنظمات الألمانية:

❖ **القياس المحاسبي:**

تستخدم المحاسبة الألمانية مجموعة من القواعد منها:

المحاسبة عن إتحاد الشركات: تعتبر طريقة الشراء هي الطريقة الأساسية و تقبل طريقة إتحاد المصالح، كما تخصم الشهرة من الإحتياطات أو تستنفذ على العمر الإنتاجي؛

[1] - نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 101-102.

[2] - Pour plus de détails , voir : **Bernard Raffournier et autres**, Op.cit .; pp 97-113.

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية؛

الإهتلاك: تستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص؛

تقييم المخزون: تستخدم طريقة FIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة CMP؛

الإيجار التمويلي: لا يرسمل و لا توجد متطلبات خاصة لترجمة العملات الأجنبية.

❖ **التقرير المالي:**

يضم التقرير المالي في ألمانيا ما يلي:

بالنسبة لشركات الأفراد: قائمة الدخل، الميزانية.

بالنسبة لشركات الأموال: قائمة الدخل، الميزانية، تقرير مجلس الإدارة بالإضافة إلى الملاحق أما قائمة التدفق النقدي فموصى بها، أما الميزانية فهي تعرض بالشكل ذي الجانبين. [1]

3/ الدول الإسكندنافية:

تأثرت المحاسبة في الدول الإسكندنافية بنظيرتها في الدول الأنجلوساكسونية [2]

أ) المحاسبة في هولندا:

تشبه المحاسبة في هولندا المحاسبة في المملكة المتحدة و المدخل الأنجلوساكسوني، و يعد قانون الشركات الذي يقع ضمن القانون المدني و مهنة المحاسبة المؤثران الرئيسيان في تطور المحاسبة في هولندا، و ما زاد تطورها هو نمو قانون الشركات بعد صدور المرسوم الخاص بالتقارير المالية للشركات و تبني التوجيهات الأوربية ، وعلى الرغم من عدم وجود معايير محاسبية إلا أن النظام المحاسبي الهولندي يمتاز بمرونة كبيرة ،* كما أن تقاريره ذات جودة عالية.

و سنعرض فيما يلي أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي داخل هولندا مع أهم مكونات التقارير المالية السنوية في المنظمات الهولندية:

❖ **القياس المحاسبي:**

يمتاز النظام المحاسبي الهولندي بمرونة كبيرة.

تقييم الأصول: يمكن إستخدام القيمة الجارية و تستخدم التكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير الملموسة.

الإهتلاك: تستخدم غالبا طريقة القسط الثابت.

تقييم المخزون: تستخدم طريقة FIFO أوLIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة CMP.

لا توجد قواعد محددة لترجمة العملات الأجنبية إلا أن المؤسسات تفضل إستخدام معدلات الصرف السائدة مع إقفال فروق الترجمة في حساب الدخل.

---

[1] - **Bernard Raffournier et autres**, Op.cit .; pp 97-113.

[2] - لمزيد من التفصيل انظر : **نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم**، مرجع سابق، ص ص 26 -35.

* الجوانب السلبية في المرونة العالية تكمن في صعوبة المقارنة في حالة عدم وجود إفصاح شامل.

❖ **التقارير المالية:**

يمكن إصدارها بعدة لغات، و تحتوي التقارير المالية على الميزانية الموحدة، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم، أما الميزانية فيمكن أن تعرض بالشكلين الأفقي أو العمودي.

ب) المحاسبة في السويد:[1]

تطورت المحاسبة في السويد تحت تأثير النظام الضريبي و التدخل المهني و خاصة من خلال إصدار المعايير المحاسبية، ففي سنة 1976 تم إنشاء مجمع المعايير المحاسبية لإصدار التوصيات في إطار قانون الشركات، أما سنة 1991 فقد تم إنشاء مجلس المحاسبة من أجل تولي إصدار المعايير و الذي يتميز بالمرونة بالرغم من التأثيرات القانونية و الضريبية، كما تعتبر التوصيات الصادرة عن المجمع و المجلس إرشادية و ليست إلزامية، بالإضافة إلى ذلك تعد سوق الأوراق المالية ذات تأثير خاصة على الإفصاح داخل الشركات فهناك مدخلين فيما يخص الإفصاح : مدخل خاص بالشركات الفردية و يتبع الأساس التقليدي، و مدخل خاص بالشركات القابضة و التي تركز على تقديم معلومات خاصة بالمساهمين و اتباع المعايير المناسبة لوضع أسواق رأس المال العالمية.

وفيما يلي أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي في السويد بالإضافة إلى أهم مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات السويدية:

❖ **القياس المحاسبي:**

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية ما عدا بعض الشركات الكبرى مثل VOLVO التي تقوم بالعرض **بالقيمة الجارية بجانب التكلفة التاريخية وتستخدم طريقة القسط الثابت في حساب الإهتلاك أما المخزون فيتم تقييمه باستخدام طريقة FIFO .**

❖ **التقارير المالية:**

الأولوية في تقديم المعلومات للدائنين و الحكومة و الأجهزة الضريبية، و تحتوي التقارير المالية على الميزانية الموحدة، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم، تقرير مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: المحاسبة في الدول الآسيوية.

هناك اختلافات بين ثقافات دول المجموعة الآسيوية و ثقافات دول المجموعة الأنجلوساكسونية و الإسكندنافية و الألمانية و اللاتينية بالرغم من أن هناك تأثير واضح للمستعمرات على هذه الدول، و تميل المحاسبة الآسيوية بشكل عام إلى التحفظ و السرية بشكل واضح و فيما يلي سنتعرض إلى المحاسبة في بعض الدول الآسيوية.

[1] - نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق.

/1 اليابان: [1]

هناك وكالتان حكوميتان مسؤولتان عن تنظيمات المحاسبة مع تأثر أكبر بقانون الضرائب على دخل الشركات و حديثا أصبحت حركات التنسيق الدولي ذات تأثير ملموس.

يتم تنظيم المحاسبة في اليابان بثلاثة قوانين هي:

القانون التجاري الصادر في 1899 يهدف لحماية الدائنين أما القانون المعدل فيهدف إلى حماية المستثمرين، قانون تبادل الأوراق المالية و البورصات الصادر سنة 1948 على غرار القوانين الصادرة في و م أ عامي 1933 - 1934 وقانون الضريبة على دخل الشركات، و هذه القوانين مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض حيث تدير وزارة العدل القانون التجاري و هي مركز التنظيم المحاسبي، أما قانون الأوراق المالية و البورصات SEL الذي تطبقه وزارة المالية فقد وضع على نمط قانون تبادل الأوراق المالية الأمريكي SEC أما المجلس الإستشاري للمحاسبة التجارية BADC فهو المسؤول عن إيجاد معايير محاسبية في ظل SEL لا تتعارض مع القانون التجاري أو الضريبي.

و سنوضح الآن أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي في اليابان بالإضافة إلى أهم مكونات التقرير المالي السنوي داخل المنظمات اليابانية:

- **القياس المحاسبي:** [2]

تميل المحاسبة في اليابان إلى التحفظ على غرار نظيرتها الألمانية.

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية ولا يسمح بإعادة التقييم بل بتكوين احتياطات ضخمة لحفظ حقوق الدائنين، أما لحساب الإهتلاك فتستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص كما تحدد معدلاتها بالقوانين الضريبية.، و يتم تقييم المخزون بالتكلفة التاريخية؛

الإيجار التمويلي: يرسمل و تترجم القوائم المالية بعدة طرق و ينصح بالطريقة المؤقتة.

- **التقرير المالي:**

يجبر القانون التجاري كل شركات الأموال على إعداد تقرير سنوي يخضع للمراجعة حيث يحتوي هذا التقرير على : قائمة الدخل، الميزانية، تقرير الأعمال الذي يوضح نتائج الأعمال ووضعية المؤسسة أما الجداول التمويلية فهي غير إجبارية ماعدا للشركات المسعرة.

/2 الصين: [3]

ينظر إلى الصين على أنها العملاق الإقتصادي للقرن "21"، و أحسن ما يوصف به الإقتصاد الصيني هو أنه إقتصاد مهجن، فقد تحول دور الحكومة من إدارة الإقتصاد الكلي و الجزئي إلى إدارة الإقتصاد الكلي فقط

---

[1] - **Bernard Raffournier et autres** , Op.cit .;p198.

[2]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 105-107.

* ASBE « Accounting Standards for Business Enterprises ».

[3]- فريديرك تشوي و آخرون ، مرجع سابق، ص ص 159 - 162.

و أصبح هناك حاجة إلى معايير محاسبية تعكس هذه الحقائق، و لتتماشى المحاسبة الصينية مع الممارسة الدولية فقد وضعت وزارة المالية عام 1992 معايير المحاسبة لمؤسسات الأعمال *ASBE تتماشى مع الممارسة المحلية و الدولية و يعتبر مجلس شؤون المحاسبة AAB هو المسؤول عن وضع معايير المحاسبة.
و فيما يلي الآن أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي داخل الصين بالإضافة إلى أهم مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات الصينية:

❖ **القياس المحاسبي:**

المحاسبة عن إتحاد الشركات: تستخدم طريقة الشراء و تستنفذ الشهرة وفقا لمدة الإستفادة منها .

تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية، وتستخدم طريقة القسط الثابت في الإهتلاك.

تقييم المخزون: تستخدم طريقة FIFO أوLIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة CMP.

تترجم العملات الأجنبية في الميزانية بسعر الصرف عند نهاية السنة و بسعر الصرف المتوسط في قائمة الدخل.

❖ **التقرير المالي:**

يحتوي هذا التقرير على : قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التغيرات في المركز المالي أو قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الملاحظات التي تحوي السياسات المحاسبية و كذا الجداول المرفقة التي تحوي تفاصيل إضافية عن القوائم المالية.

3/ تايوان: [1]

إستطاعت تايوان أن تحول نفسها من دولة متخلفة وجزيرة زراعية إلى قوة إقتصادية تتزعم منتجي السلع عالية التكنولوجيا، و قد بني هذا النمو على أساس نجاحها في تصدير منتجاتها لأسواق العالم خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية - الربع تقريبا – لذا فقد كان أثر المحاسبة الأمريكية كبيرا حيث يتشابه التقرير المالي و المراجعة و نواحي المحاسبة الأخرى مع تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ينظم القانون التجاري الصادر سنة 1987 السجلات المحاسبية و القوائم المالية في تايوان و المعايير المحاسبية تضعها لجنة معايير المحاسبة المالية FASC و التابعة لهيئة بحوث و تطوير المحاسبة ARDF أما مهنة المحاسبة فيمثلها الإتحاد القومي للمحاسبين المعتمدين NFCPAA.

و سنعرض الآن أهم القواعد و الإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي في تايوان مع عرض أهم مكونات التقرير المالي السنوي للمنظمات التايوانية:

❖ **القياس المحاسبي:**

المحاسبة عن إتحاد الشركات: تستخدم طريقة الشراء أما الشهرة فترسمل و تستنفذ على 20 سنة على الأكثر.

تقييم الأصول: يمكن إعادة تقييم الأصول وفقا للرقم القياسي الحكومي المعلن.

[1] - **فريدريك تشوي و آخرون** ، مرجع سابق، ص ص 167-171 .

الإهتلاك: يحسب الإهتلاك حسب الطريقة المستعملة لتقييم الأصول، و يتم تقييم المخزون باستخدام طريقة FIFO أوLIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة CMP.

تترجم العملات الأجنبية وفقا للمعيار الدولي 21 و المعيار الأمريكي 52،

الإيجار التمويلي: يرسمل.

❖ **التقرير المالي:**

يتطلب قانون المحاسبة التجاري القوائم المالية التالية:

قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الملاحظات التي تفصح عن السياسات المحاسبية.

ويمكن أن نوضح أهم الاختلافات أو الفروقات بين النظام الأنجلوساكسوني و النظام القاري في الجدول رقم (3) التالي:

الجدول (3): الإختلافات الأساسية بين النظام الأنجلوساكسوني و النظام القاري.

البيان	النظام القاري:	النظام الأنجلوساكسوني:
	- القارة الأوروبية: فرنسا، بلجيكا ألمانيا،اليونان، إيطاليا...إلخ - إفريقيا الفرانكوفونية - دول المغرب العربي - لبنان - دول المشرق المختلفة - دول آسيا خصوصا اليابان - آخرون .	- الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - انجلترا - إيرلندا - أستراليا - نيوزيلندا - هولندا - سنغافورة - آخرون.
1- أصل التمويل: 2- الثقافة: 3- النظام القانوني: 4- النظام الضريبي: 5- المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية: 6- المبادئ المحاسبية: 7- الإعلان (النشر): 8- نتاج المادة المحاسبية: 9- حساب الأرباح:	- النظام البنكي بصفة رئيسية - الإتجاه نحو الدولة - تسيطر عليه القوانين التشريعية - القانون هو الذي يزود القواعد المحاسبية بالتفصيل. - العلاقة محصورة بين المحاسبة و الضريبة - المدينون، السلطات الضريبية و المستثمرين - تسيطر عليها الحيطة - التوجه نحو الإعلان المحدود - عدد هام من الإختيارات للتقييم و المحاسبة - سيطرة مبدأ الحيطة - محدودية توزيع الأرباح - تكوين إحتياطات كامنة.	- الأسواق المالية بصفة رئيسية - الخواص - يسيطر عليه القضاء (إجتهادات المحكمة) - القواعد تعدها التنظيمات - المحاسبة مستقلة عن الضريبة - المستثمرون بصفة أساسية - الهدف منها تقديم صورة واضحة - التوجه نحو الإعلان الواسع - إختيارات قليلة للتقييم و المحاسبة - سيطرة مبدأ إستقلالية الدورات - لا حدود لتوزيعات الأرباح - لا وجود لإحتياطات كامنة.

Source : « Le nouveau plan comptable des entreprise et normalisation internationale ». Séminaire , sous le haut patronage de Monsieur le Ministre des Finances, Alger, Hôtel SOFITEL, 25 et 26 juin 2005, p 4.

المبحث السادس: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

تحتل لجنة معايير المحاسبة الدولية الصدارة بين الهيئات الدولية الأخرى التي تسعى لتحقيق التوافق الدولي المحاسبي من خلال معاييرها وتفاسيرها المحاسبية وسنحاول الآن التطرق إلى نشأتها وكيانها القانوني و أهم إنجازاتها.

المطلب الأول: نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية و أهدافها.

في عام 1972 إنعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظمتين يمكن أن تكون لديهما المقدرة على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية، و كذا الإختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها الدول المتعددة، و بالفعل تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية و الإتحاد الدولي للمحاسبين، كما أن التباين في المعايير من بلد إلى آخر ترتب عنه تباين فيما يستخلص من القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية و لنفس الدورة الاقتصادية من معلومات لازمة لمتخذي القرار، و من هنا بدأ التفكير في توحيد معايير المحاسبة لتجنب هذا التباين.[1]

في جوان 1973 إتفقت المنظمات المهنية المحاسبية لتسع دول على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، هذه الدول هي: ألمانيا الفيدرالية، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا و المملكة المتحدة، و تشمل هذه اللجنة الآن أكثر من 120 عضو تمثل 91 دولة و تمثل أكثر من مليون محاسب، أما أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية فيحددها دستورها، هذه الأهداف هي:

- ✓ صياغة و نشر للصالح العام المعايير المحاسبية التي يجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية و الترويج لقبولها و تطبيقها في العالم؛
- ✓ العمل بصفة عامة للتحسين و التوفيق أو التنسيق بين منظمات المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.[2]

أما تمويل أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية فيتم عن طريق المساهمة و الدعم المالي من التنظيمات المهنية و المنظمات الأخرى العضوة في مجلسها و الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات المالية و مكاتب المحاسبة و التنظيمات الأخرى، بالإضافة إلى الإيرادات الناتجة عن نشرات إصدارات لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

---

[1] - توفيق إبراهيم أيوب، "أهمية المعايير المحاسبية الدولية في تحرير الخدمات المحاسبية الدولية"، المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الرابع أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة من 22 إلى 2000/01/23. www.ascasociety.org (2005/03/28)، ص ص 07-08.

[2] - Bernard Raffournier et autres, Op.cit ;p 33.

المطلب الثاني: الكيان القانوني للجنة معايير المحاسبة الدولية.

تشتمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على الهيئات التالية:

1/ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:[1]

يتكون المجلس من 17 منظمة منها 13 هيئة محاسبية تمثل 13 بلد معينين من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين، بالإضافة إلى 04 منظمات أخرى مهتمة بالتقرير المالي، و تشتمل مسؤولياته على :

- تحضير و إصدار معايير المحاسبة الدولية، مع مسودات العرض، و الموافقة النهائية لتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC؛
- إعتماد مقترحات المشروعات و طرق و أساليب إعداد المعايير؛
- تشكيل لجان التوحيد لإعطاء النصيحة عن المشاريع الكبيرة.

كما يهدف هذا المجلس أيضا إلى:

- ترقية طلب و استعمال المعايير الدولية؛
- إحداث التقارب بين معايير المحاسبة القومية و معايير المحاسبة الدولية؛
- تطوير من أجل الصالح العام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية المطبقة و المفهومة ذات الجودة العالمية.

أما آخر أعمال IASB فهو توسيع لجنة عمله على مقاييس المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]

2/ المجموعة الاستشارية:

في عام 1981 أنشأت اللجنة مجموعة إستشارية دولية تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالية و الأسواق المالية، كما تضم المجموعة ممثلين أو مراقبين من وكالات التطوير و هيئات وضع المعايير و منظمات حكومية. و تلتقي المجموعة الإستشارية دوريا لتناقش مع المجلس المسائل التقنية في مشاريع اللجنة، و برنامج عمل اللجنة و استراتيجيتها، و تلعب هذه المجموعة دورا هاما في إجراءات اللجنة لوضع معايير محاسبية دولية و للحصول على قبول للمعايير الناتجة.[3]

3/ المجلس الإستشاري:

أنشئ المجلس الإستشاري سنة 1995، و هو متكون من أشخاص تشغل مراكز مرموقة في مهنة المحاسبة و في الأعمال و مستخدمين آخرين للقوائم المالية، أما دور هذا المجلس فهو تشجيع قبول معايير المحاسبة الدولية و تعزيز مصداقية عمل اللجنة، كما يراجع هذا المجلس إستراتيجية و خطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، و يقوم المجلس الإستشاري بالاشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة

---

[1] - http//www.IASPlus.com , what is the iasc ? the iasb. (24/02/2005).

[2] -http// www.iasb.org. (24/02/2005).

[3] - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ،أسس الإعداد و العرض و التحليل،مرجع سابق، ص 20.

معايير المحاسبة الدولية عن طريق ممارسي المهنة و مجتمع الأعمال و مستخدمي القوائم المالية و غيرهم من الأطراف المهتمة، كما يعمل المجلس الإستشاري على ضمان إستقلالية و موضوعية IASB في صنع القرارات الفنية حول المعايير المحاسبية الدولية المقترحة.[1]

بالإضافة إلى الهيئات السابقة هناك اللجنة الدائمة للترجمة التي تعد ترجمة للمعايير المحاسبية الدولية لاعتمادها من مجلس اللجنة و جماعة العمل الإستراتيجي التي تراجع هيكل IASC و إجراءات العمل و علاقتها مع واضعي المعايير المحاسبية القومية.[2]

المطلب الثالث: إنجازات لجنة معايير المحاسبة الدولية.

إن معايير المحاسبة الدولية مقبولة الآن قبولا واسعا فعلى سبيل المثال هي:

- ✓ مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية؛
- ✓ مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة و في الدول ذات الأسواق الواعدة و التي تقوم بتطوير معاييرها؛
- ✓ مقبولة في العديد من البورصات و الهيئات الرسمية و التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بإعداد قوائمها وفقا للمعايير الدولية مثل بورصة لندن , فرانكفورت , زيوريخ , لكسمبورغ , تايلاند , هونج كونج , أمستردام , روما ...إلخ؛
- ✓ معترف بها في المفوضية الأوربية و غيرها من الهيئات الدولية.

و طبقا للوائح الاتحاد فإن معظم الشركات العامة القائمة و المتعاملة مع دول الاتحاد أصبحت الآن مطالبة باستخدام معايير المحاسبة الدولية بدءاً من عام 2005 للتقرير المالي عن نشاطاتها و طبقا للوائح الإتحاد، يسمح للدول المشاركة في عضوية الإتحاد و عددها 25 دولة أن تتيح للشركات المتعاملة معها تأجيل تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حتى عام 2007 و هذا إذا كانت أسهمها يتم التعامل عليها بالأسواق المالية الأمريكية و تستخدم المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة US.GAAP.[3]

و لقد أظهر التحليل المبدئي الذي قام به جهاز لجنة معايير المحاسبة الدولية التجاوب مع الاستطلاع الذي أجرته في عام 1996 على 67 دولة ما يلي:[4]

أ- تسعة دول تستخدم معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية، و هي: كرواتيا، قبرص، الكويت، لاتفيا، مالطة، عمان، باكستان، ترينداد و كوباجو.

ب- دولتان مثل المجموعة "أ" و لكن معاييرها تغطي مواضيع لا تغطيها المعايير الدولية، و هما: ماليزيا و

---

[1] - **طارق عبد العال حماد**، التقارير المالية ،أسس الإعداد و العرض و التحليل. مرجع سابق. ص 20.

[2] - **فريدريك تشوي و آخرون**. مرجع سابق، ص 369.

[3] - **محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم**، مرجع سابق، ص 13.

[4] - **فريدريك تشوي و آخرون**. مرجع سابق، ص ص 369- 371.

غينيا الجديدة.

ج – أربعة عشر دولة تستخدم المعايير الدولية كمعايير قومية و لكنها في بعض الأحيان تعدلها لتتناسب مع ظروفها المحلية، و هي: ألبانيا، بنغلاديش، باربادوس، كولومبيا، جامايكا، الأردن، كينيا، بولندا، السودان، سويسرا، تايلاند، أوروغواي، زامبيا، زيمبابوي.

د- خمس دول أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية و لكنها قائمة على أسس مشابهة لأسس المعايير الدولية و تعطي المعايير الوطنية بيانات إضافية فقط و هي: إيران، الصين، الفلبين، سلوفينيا، تونس.

هـ- سبعة عشر دولة أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية و على أسس متشابهة في أغلب الحالات، ومع ذلك فبعض معاييرها تعطي اختيارات أكثر أو أقل من المعايير الدولية، و لا توجد إشارة للمعايير الدولية في المعايير الوطنية و هي: البرازيل، جمهورية التشيك، فرنسا، الهند، إيرلندا، ليتوانيا، موريشيوس، المكسيك، ناميبيا، هولندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، جمهورية السلوفاك، جنوب إفريقيا، سويسرا و تركيا.

و- ست دول مثل المجموعة "هـ" و لكن كل معيار يحتوي على نص يقارن بين المعايير الوطنية و الدولية و هي: الدانمارك، هونغ كونغ، إيطاليا، نيوزيلندا، السويد، يوغسلافيا.

ر- أحد عشر دولة أعدت معاييرها الوطنية منفصلة و هي: أستراليا، بلجيكا، كندا، فنلندا، ألمانيا، اليابان، كوريا، لكسمبورغ، إسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ح- دولة ليس لها معايير وطنية، و هي رومانيا.

ط- دولتان ليس لهما معايير وطنية و لا تستخدم المعايير الدولية بشكل رسمي، و هما: بوتسوانا و ليسوتو.

أما الحصر الذي قامت به اللجنة في الموقع www.IASPus.com حول موقف تبني أهم دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية حتى منتصف 2004 -أنظر الملحق (4)- و الذي شمل 130 دولة بالعالم منها 10 دول عربية هي البحرين ومصر، الأردن و الكويت، لبنان، عمان، السعودية، سوريا، تونس والإمارات، ومن أجل التأكيد على إنجازات اللجنة و عولمة معاييرها فقد أظهر الملحق أن هذه المعايير ملزمة و بدرجات متفاوتة في 72 دولة بنسبة 55.4% من الدول التي تحدد موقفها، أما بعض الدول المتقدمة التي لم تلزم تبني معايير المحاسبة الدولية حاليا مثل كندا و الولايات المتحدة فهو راجع لوجود معايير وطنية قوية بها، و مع ذلك عند تعاملها مع دول الإتحاد الأوربي فهي تلزم مؤسسات هذه الدول و غيرها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل الشراكة الأوربية.

و جاري حاليا بنفس الموقع حصر موقف 61 دولة لم يرد ذكرها بالملحق.

كما تحولت العديد من الشركات الأوربية إلى معايير المحاسبة الدولية تجاوبا مع متطلبات المستثمرين و المحللين بما يعزز الإفصاح و يحسن من جودة التقارير المالية ، و يبين الجدول رقم (4) ، أن عدد الشركات المسجلة في IASC في فيفري 1998 بلغ 414 شركة ، في حين تم تسجيل 222 شركة في فيفري

1995، و 12 شركة فقط سنة 1991، و هو ما يعني أن عدد الشركات المسجلة في لجنة معايير المحاسبة الدولية في ازدياد مستمر.

الجدول (4): الشركات المسجلة في لجنة معايير المحاسبة الدولية حتى فيفري 1998.

الدولة	عدد الشركات
كندا	34
الصين	07
قبرص	08
جمهورية التشيك	09
فنلندا	11
فرنسا	32
ألمانيا	12
هونج كونج	09
المجر	06
إيطاليا	11
اليابان	07
الكويت	49
لكسمبورغ	05
بولندا	05
جنوب إفريقيا	14
السويد	22
سويسرا	68
تركيا	14
الإمارات العربية المتحدة	09
زيمبابوي	09
دول أخرى	73
المجموع	414

المصدر: فريدريك تشوي و أخرون، مرجع سابق، ص 372.

يبين الجدول (4) أن الشركات السويسرية هي أكبر مجموعة وطنية تستخدم معايير المحاسبة الدولية كونها تعتقد أن القوائم المالية المبنية على المعايير الدولية سوف يعطيها مصداقية أكثر من القوائم المالية المبنية على متطلبات المحاسبة السويسرية، لأن المحاسبة السويسرية تتميز بالسرية و بدرجة عظيمة من

المرونة المحاسبية، كما أن العديد من الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية تعمل في دول تعتمد المعايير الدولية كمعايير وطنية مثل الكويت و قبرص، أو أعدت معايير مبنية على المعايير الدولية مثل هونج كونج، جنوب إفريقيا و إيطاليا.

و في بعض الدراسات التي أجراها باحثون إقتصاديون حول مدى تقبل التغيير داخل المحاسبة في أوساط الشركات المدروسة و بالتالي إمكانية المرور إلى معايير محاسبية دولية ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة التي أجراها Glaum سنة 2000 في ألمانيا على مديري أعمال المؤسسات الألمانية، لاحظ أنه في الثلاث سنوات الماضية (1997-2000) تغيرت عقليات و ذهنيات المديرين و اتجهت نحو قبول معايير IASC داخل المحاسبة الألمانية.

في دراسة أجراها Stolow et Ding عام 2002 من مكتب المراجعة على أكثر من 100 مؤسسة فرنسية كبرى ، لاحظ وجود تناقض في اختيار المؤسسات المدروسة للمحاسبة الأمريكية كمرجع بين فترة و أخرى، و إعتبر أن نتيجة هذه الدراسة تسير نوعا ما في الإتجاه المعاكس للكتابات المتواجدة و الخاصة بالتنمية غير المقاومة للجنة معايير المحاسبة الدولية.

أما دراسة Bardu سنة 2002 للفترة 1991- 2001 التي أجراها على مئات المؤسسات ، فقد خلص فيها إلى أن المرور إلى معايير المحاسبة الدولية لا يتم إلا إذا فرض بالقانون مادام الإتحاد الأوربي لم يقم بأي فعل سياسي، فالمؤسسات قد إتجهت نحو المعايير الأمريكية ، لكن القرار السياسي الصادر في 13 فيفري 2001 أعطى مصداقية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، كما طور عقليات المؤسسات لصالحها.[1]

[1]-**Elena M.Barbu**, "Le Vagabondage comptable normatif existe-t-il toujour",http// www.afc-cca.com (21/05/2005). p p 4 -5.

خلاصة الفصل الأول:

إذا كانت المحاسبة بدأت كأداة تذكيرية يعتمد عليها الفرد في التعرف على حقوقه والتزاماته فقد أصبحت اليوم نظاما للمعلومات يؤثر على مجرى الأحداث الاقتصادية في أي مجتمع، و لذلك فإذا كانت المحاسبة قد إعتمدت في الماضي على قواعد كانت وليدة الحاجة فهي اليوم ينبغي أن تعتمد على قواعد ذات مصدر علمي كونها مرتبطة بالمشكلة الاقتصادية التي تواجه كل فرد و كل مجتمع و مرتبطة أيضا بالمنافع الاقتصادية، فبعد تطرقنا لمحاور الفصل الأول عرفنا مفهوم وأهمية المحاسبة الدولية وأهم العوامل المؤثرة عليها و هذا بعد التطرق إلى أهم الاختلافات بين النظم المحاسبية المقارنة و المتمثلة أساسا في كيفية الإفصاح و الغرض الرئيسي من القوائم المالية و بالتالي الجهود الجبارة المبذولة من طرف الهيئات و المنظمات المهنية المحاسبية لمختلف الدول لتحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي ، وفي هذا المجال كان لابد لنا من التطرق إلى الدور الهام الذي لعبته ولا زالت تلعبه لجنة المعايير المحاسبية الدولية عن طريق إصدارها لمعايير محاسبية تراعي فيها أهم متطلبات العرض و الإفصاح المحاسبي وكذا متابعة أهم التطورات الإقتصادية العالمية باعتبار أن المحاسبة أحد العلوم الإجتماعية المتطورة.

وعلى أساس أن المعايير المحاسبية الدولية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق عملية التوافق المحاسبي فقد خصصنا الفصل الثاني لدراسة المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني

معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول: المعيار المحاسبي.

المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

المبحث الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية".

المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) "الإيجارات".

المبحث الخامس: المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات".

المبحث السادس: المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) "ربحية السهم".

تمهيد :

الواقع أن التفكير في وضع محاسبة دولية بمكوناتها من المعايير المحاسبية الدولية يأتي من حاجة التطبيق العملي المستند على الدقة و الأمانة و الموضوعية في عرض المعلومات المحاسبية على أسس موحدة و سليمة سواء على مستوى الدولة أو العالم، وبما أن المحاسبة لا زالت علما إجتماعيا فهي تخضع للتقدير الشخصي للمحاسب وهنا مكمن الضعف عموما، وهو ما دعا إلى التفكير في الإتفاق العام على معايير محاسبية موحدة.

يعرف المعيار بأنه " أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم و يستخدم كأداة للمقارنة" وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية من خلال دراستنا لجملة من المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية وعددها خمسة معايير من بين واحد و أربعين معيارا دوليا.

المبحث الأول: المعيار المحاسبي.

يقصد بالمعيار ما يجب أن يكون عليه الشيء.و قد عرف "Kohler" المعيار بأنه: " نموذج يعتمد على العرف و يحظى بالقبول العام، فإذا كان محاسبيا فسيحظى بهذا القبول من طرف المحاسبين".

أما Littelton و هو محاسب، فهو يرى بأن المعيار هو " أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم و يستخدم كأداة للمقارنة".[1]

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية.

تعد المعايير المحاسبية " بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في القوائم المالية و الملاحق المرفقة بها ".[2]

إذن يمكن اعتبار المعايير المحاسبية تمثيل عن مجموعة من الأوامر الوجوبية و مجموعة من البدائل الممكنة التطبيق للمعالجة المحاسبية لموضوع معين، و هي تصدر حاليا عن منظمات مهنية تحظى بقوة الإلزام في كثير من الدول مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الأمريكية FASB، معايير المملكة المتحدة، المعايير الأسترالية و مصر بمقتضى القانون رقم "95" لسنة "1992" الخاص بسوق رأس المال.

1/الموازنة بين المعايير و الاجتهاد:

يمكن أن يقود الإجتهاد و المنطق المهني مع المعايير الأخرى المحاسبية باتجاه العديد من القضايا المحاسبية الجديدة، و ثمة إجماع على أن إعداد التقارير المالية لا يكون مفيدا ما لم تكن هناك درجة معقولة من القابلية للمقارنة بين شركة و أخرى، هذا يعني أن معظم القواعد المحاسبية تتطلب قدرا من الإجتهاد المهني عند تطبيقها، إلا أن التحدي القائم أمام واضعي القواعد يتلخص في تقديم التفاصيل الكافية لضمان التطبيق المتماثل و دون إطالة أو مغالاة.[3]

2/خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تمتاز المعايير المحاسبية الدولية بعدة خصائص، فهي:

- ✓ أداة لتقييم أداء العمل المحاسبي، فهي تفيد في الترشيد و اتخاذ القرار المحاسبي السليم؛
- ✓ قابلة للتطبيق المحاسبي، فالمحاسبة بطبيعتها علم تطبيقي و ليست مجرد إطار نظري؛
- ✓ ذات مرونة تامة ، فهي تتعامل مع أنشطة اقتصادية تتحرك باستمرار داخل المؤسسة؛
- ✓ تحظى بالقبول العام بين المحاسبين، حتى يتم توحيد الفكر و التطبيق المحاسبي وصولا إلى الموضوعية.

3/ تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن أن تصنف المعايير المحاسبية الدولية حسب المعلومات التي تحتويها و الهدف منها، أي حسب

---

[1] - **أبو الفتوح علي فضالة**، مرجع سابق، ص 13.

[2] - **مداني بلغيث**، مرجع سابق، ص 53.

[3] - إعداد مركز البحوث المالية و المصرفية بترخيص خاص من **Dennis Beresford**، "It's time to simplify accounting standard" مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 2، المجلد السابع، 1999، ص 39.

علاقتها بالقوائم المالية، و بالتالي يمكن تصنيفها كما هو موضح في الملحق (2) إلى:[1]

✓ معايير خاصة بشكل التقارير المالية و المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وهذه المعايير هي IAS1, IAS7, IAS14, IAS15, IAS21, IAS24, IAS29

✓ معايير خاصة بقائمة الدخل وهي: IAS33, IAS23, IAS20, IAS18, IAS11, IAS8, IAS35.

✓ معايير خاصة بالشركات و فروعها و علاقتها بالشركات الأخرى و هذه المعايير هي: IAS27, IAS31, IAS22, IAS28.

✓ معايير خاصة بالميزانية وهي: IAS2, IAS10, IAS12, IAS16, IAS17, IAS19 IAS36, IAS37, IAS38, IAS40

✓ معايير خاصة بالأدوات المالية وهي: IAS39, IAS32.

✓ معايير خاصة بالقوائم المالية الخاصة وهي: IAS41, IAS34, IAS30, IAS26 .

أما المعايير التالية IAS25, IAS13, IAS9, IAS6, IAS5, IAS4, IAS3 فقد ألغيت.

4/مداخل إصدار المعايير المحاسبية:

تختلف الدول في طريقة إصدار المعايير المحاسبية و فيمن يقوم بإصدارها، و عموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم، و هي: [2]

أ) المدخل السياسي البحت:

و يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية و هو منتشر في القارة الأوربية و في أمريكا اللاتينية، و ينتقد هذا المدخل من حيث أنه:

- أقل استجابة للإحتياجات المتغيرة كما أن تغيير القوانين يستغرق وقتا طويلا؛
- يتأثر التشريع بالإعتبارات السياسية، كما يركز القانون على العموميات و ليس على المفردات أو المكونات.

ب) المدخل المهني الخاص:

بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم، و ينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز هذا المدخل بإصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة و السرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الإحتياجات المتغيرة.

ج) المدخل المختلط بين القطاع العام و الخاص:

طبقا لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة هي منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظمة

[1] - International Accounting Standards, Pocket guide, September 1999, http// www.jps-dir.com , (05/01/2005).
[2] - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 374-375.

عامة، تقوم الحكومة بدعمها و الإلزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

د) المدخل المختلط:

وفقا لهذا المدخل، يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام و القطاع الخاص بجانب مجموعة حكومية و غيرها، و هذا النوع منتشر في اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات و الصناعة و الحكومة و المحاسبين القانونيين.

المطلب الثاني: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

إن ممثلي المجلس و الهيئات المهنية الأعضاء و أعضاء الجمعية الإستشارية و منظمات أخرى و أفراد و موظفي لجنة معايير المحاسبة الدولية، يشجعون على تقديم اقتراحات لمواضيع جديدة و التي يمكن أن يتم بحثها في معايير محاسبية دولية.

إن معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لدى مستخدمي و معدي القوائم المالية، لذا فإن إصدار أي معيار في لجنة معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتبع الإجراءات التالية و الموضحة في الشكل (3) كما يلي: [1]

1- يعين المجلس لجنة التوجيه و التي تضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل، كما يمكن أن تضم ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجلس الإستشاري أو خبراء؛

2- تقوم لجنة التوجيه بتحديد و مراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع، مع مراعاة المتطلبات و الممارسات المحاسبية الوطنية و الإقليمية لتعد اللجنة بعدها مخطط عمل حتى يعتمده المجلس؛

3- بعد استلام المجلس مخطط العمل أو المشروع، يقوم بإعداد و نشر مسودة قائمة المبادئ لتلقى التعليقات و الملاحظات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة المسودة البالغة عادة ثلاثة أشهر؛

4- تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ لتعد بعدها قائمة المبادئ النهائية و التي يعتمدها المجلس بأغلبية بسيطة و لا ينشرها رسميا؛

5- تعد لجنة التوجيه مسودة عرض المعيار ليعتمدها المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ثم تنشر لتلقى التعليقات و الملاحظات؛

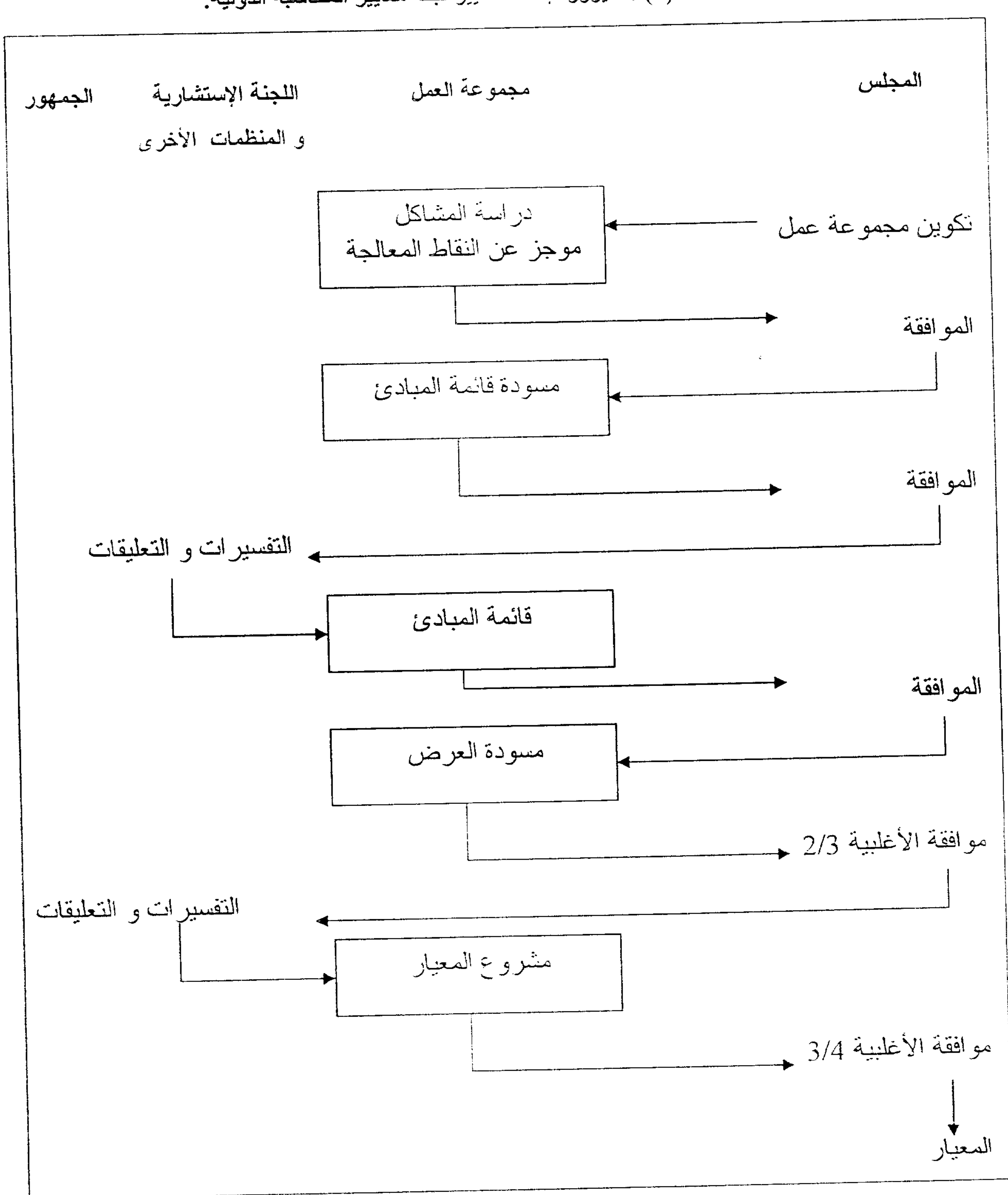
6- تراجع لجنة التوجيه التعليقات على مسودة العرض و تعد مسودة معيار محاسبي دولي لمراجعته و اعتماده من قبل المجلس بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل.

بالنسبة لبعض المشروعات قد يتقدم المجلس مباشرة إلى مسودة الإعلان دون النشر الأول لمسودة قائمة المبادئ، و أحيانا في حالة عمل تغييرات هامة كنتيجة للتعليقات و الملاحظات من العامة على مسودة العرض، ينشر مسودة عرض معدلة لتلقى التعليقات و الملاحظات قبل إصدار المعيار المحاسبي الدولي.[2]

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد و العرض و التحليل، مرجع سابق، ص ص 21-22.
[2] - فريدريك تشوي و آخرون، مرجع سابق، ص 367.

و قد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية منذ نشأتها و حتى الآن "41" معيارا كما هو موضح في الملحق رقم (1) كان آخرها المعيار رقم "40" استثمارات الممتلكات الصادر في أفريل 2000 و الذي بدأ تطبيقه في 01جانفي 2001، و المعيار رقم "41" الزراعة و الصادر في فيفري 2001 ليبدأ تطبيقه في 1 جانفي 2003.

الشكل (3) : سيرورة إعداد معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية.



Source : Bernard Raffournier et autres, Op.cit., p 36.

المطلب الثالث: أهمية المعايير المحاسبية في تحرير الخدمات المحاسبية.

تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في تحرير الخدمات المحاسبية من خلال أهميتها كمرتكزات أساسية يتم الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، و المكونة أساسا من الميزانية العمومية، قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية. و مع ظهور منظمة التجارة العالمية و الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات قامت هذه الأخيرة بتشكيل مجموعة عمل للخدمات المهنية لمراجعة العمليات الدولية للخدمات في قطاع المحاسبة، و تدارست كيفية تقديم نظام أكثر حرية، إذ تبلورت الحاجة لدراسة مهنة المحاسبة بسبب عولمة عالم الأعمال عامة و بسبب تطور مهنة المحاسبة نفسها.[1]

بدأت فكرة المباشرة في توفير ما يلزم لتحرير ما تناولته تلك الاتفاقية من خدمات، و لما كانت الخدمات المحاسبية من أهم بنود الخدمات التي تناولتها الإتفاقية فقد بدأ التفكير جديا في توفير ما يلزم لتحريرها من مستلزمات.

مستلزمات المعايير المحاسبية الدولية لتحرير الخدمات المحاسبية:

إن تبني المعايير المحاسبية الدولية وحده في إعداد القوائم المالية غير كاف لتحرير الخدمات المحاسبية، إذ يلزمها في ذلك توفر أمور أخرى، من أهمها:[2]

1- توفر شروط التأهيل المهني الدولي فيمن يقوم باستخدام المعايير المحاسبية الدولية أثناء عملية إعداد القوائم المالية و كذلك فيمن يقومون بمراجعتها من مدققين؛

2- توفر الهيئات المهنية القادرة على تأهيل الذين يقومون بإعداد القوائم المالية (المحاسبين) و تأهيل الذين يقومون بمراجعتها (المدققين)؛

3- توفر تلك الجهات التي تتأكد من استمرارية توفر عنصر التأهيل اللازم فيمن يعدون القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، و فيمن يقومون بتدقيق تلك البيانات وفق معايير التدقيق الدولية.

4- توفر تلك الجهات التي تلزم إستخدام المعايير الدولية في إعداد و تدقيق القوائم المالية بدلا من المعايير الوطنية.

[1] - إعداد مركز البحوث المالية و المصرفية بترخيص خاص من Wim De Breujn ، «GATS-Where Next » ,مجلة الدراسات المالية و المصرفية، مرجع سابق، ص 39.

[2] - توفيق إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص 8 – 9.

المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)" عرض القوائم المالية ".

إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ، بل تهدف أساسا لتقديم معلومات تفيد مستخدميها في إتخاذ قراراتهم ، هذه الأهداف تتأثر بالمحيط الداخلي و الخارجي الذي تقدم فيه هذه التقارير، و بالتالي هناك فروقا بين القوائم المالية في كل بلد، و انطلاقا من هنا سعت IASC لتضييق هذه الفروقات من خلال إصدار معيار ينظم عرض القوائم المالية و تعديله كلما دعت الحاجة و هذا المعيار هو المعيار الأول بعنوان " عرض القوائم المالية".

المطلب الأول: ماهية المعيارIAS(1).

إن IAS(1) هو أول معيار صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ففي مارس 1974 صدرت مسودة العرض E1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ، تلاها في جانفي 1975 إصدار المعيار(1) بعنوان "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ليصدر بعده IAS(5) في أكتوبر 1976 ، وIAS (13) في نوفمبر 1979، أما في عام 1994 فقد تم تعديل IAS(1) الصادر في 1975.

في جويلية 1996 صدرت مسودة العرض E53 بعنوان "عرض القوائم المالية" ليصدر بعدها المعيارIAS(1) في أوت 1997 بعنوان "عرض القوائم المالية" ليحل بذلك محل كل من IAS(1) المعدل في1994 و IAS(5) و IAS(13)، ليصبح نافذ المفعول إبتداء من جويلية 1998، أما في 18 ديسمبر 2003 فقد تمت إعادة صياغة المعيار ليبدأ تطبيقه إبتداء من 01 جانفي 2005.[1]

إن هذا المعيار مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة ، و هو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية بما في ذلك البنوك و المؤسسات المالية المشابهة ، و قد صمم الحد الأدنى من المكونات بمرونة كافية بحيث يمكن تكييفها حتى تستطيع أي مؤسسة إستخدامها، أما البنوك و المؤسسات المالية المشابهة فيجب أن تكون قادرة على تقديم قوائمها المالية وفقا لهذا المعيار و للمعيار الدولي IAS(33) " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة.[2]

1/ الهدف :

إن الهدف من هذا المعيار هو بيان الأساس لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام و ذلك لضمان إمكانية المقارنة مع القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة و القوائم المالية للمؤسسات الأخرى ، [3] فالقوائم المالية يجب أن تعرض بشكل عادل المركز المالي و الأداء المالي و التدفقات النقدية للمؤسسة و هو ما ينجم عنه التطبيق العادل لمعايير IASC ، مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضروريا.

[1] -http// www. iasplus.com , (23/02/2005).

[2]-International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist , November 2004 , http//www.iasplus.com ,(13/05/2005), p 26.

[3] من كتاب "سلسلة المعايير المحاسبية الدولية "، الجزء 1 ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 115، www.ascasociety.org تمت الزيارة في 2005/04/25.

2/الاعتبارات العامة:

يتطلب الإفصاح العادل ما يلي :

- إختيار و تطبيق السياسات المحاسبية ؛

- تقديم معلومات موثوقة ، مفهومة و قابلة للمقارنة ؛

- تقديم إفصاحات إضافية تمكن المستخدمين من فهم تأثير بعض الأحداث على المركز و الأداء المالي للمؤسسة ؛

أما في حالة عدم وجود معيار محاسبي أو تفسير دولي فيجب على الإدارة أن تستخدم حكمها لتطوير سياستها المحاسبية مع مراعاة إرشادات و متطلبات المعايير الدولية.

عند إعداد القوائم المالية :[1]

- يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على الإستمرار مع الإفصاح عن حالة عدم التأكد من إستمراريتها إن وجدت مع ذكر الأسباب.
- يجب إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق المحاسبي فيما عدا المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي ، أي أنه يتم الإعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها و الإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات المتعلقة بها ؛
- يجب الإبقاء على عرض و تصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترة التي تليها إلا في حالات خاصة؛
- يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية مع تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة ، وفي هذا السياق تعتبر البنود مادية إذا كان من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الإقتصادية ، و تعتمد المادية على حجم و طبيعة البند و لا تستلزم المادية ضرورة تلبية متطلبات الإفصاح المحددة بمعايير المحاسبة الدولية إذا كانت المعلومات الناتجة عنها غير مادية ؛
- يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول و الخصوم إلا إذا كانت مطلوبة أو مسموح بها من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية؛
- يجب إجراء مقاصة بين الإيرادات و المصاريف عندما يسمح بها معيار دولي ، أو إذا كانت الأرباح و الخسائر الناتجة عنها غير مادية ؛
- إذا كانت الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصاريف مادية فإنه يجب تقديم التقارير بشكل منفصل؛
- إن مخصصات الديون المشكوك فيها أو مخصصات تقادم المخزون لا تعتبر مقاصة؛

[1] - من كتاب "سلسلة المعايير المحاسبية الدولية "، الجزء 1 ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 115.

- تقديم تقارير حول الأرباح و الخسائر الناجمة عن مجموعة العمليات المتشابهة على أساس الصافي مثل الأرباح و الخسائر الناجمة عن الصرف الأجنبي.

3/المعلومات المقارنة :

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لم يتطلب معيار دولي بخلاف ذلك ، كما يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة في حالة تعديل عرض أو تصنيف بنود في القوائم المالية، كما يجب الإفصاح عن طبيعة و مبلغ و سبب إعادة أي تصنيف.[1]

4/ محتوى القوائم المالية :

في ظل هذا المعيار يجب أن تحتوي القوائم المالية على ما يلي:

- الميزانية العمومية (العامة)؛
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- قائمة تبين التغيرات في حقوق المساهمين ؛
- قائمة التدفق النقدي؛
- ملاحظات توضح السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية.

هذا و يتطلب المعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية ، كما يتطلب الإفصاح عن البنود الأخرى إما في صلب القوائم أو في الإيضاحات حيث يجب :[2]

- تحديد القوائم المالية بشكل واضح يميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة ؛
- تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بوضوح و إعادة عرض المعلومات التالية إذا كانت ضرورية لفهم المعلومات المقدمة:
  - إسم المؤسسة التي قدمت التقرير أو أي وسائل أخرى للتحديد ؛
  - ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المؤسسة منفردة أو مجموعة من المؤسسات؛
  - تاريخ الميزانية العمومية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية؛
  - عملة التقرير كما هو معرف في IAS(21)؛
  - مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في القوائم المالية.
- من المهم أن يكون المستخدمون قادرون على التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عن المعلومات الأخرى؛
- تقديم القوائم المالية كل سنة على الأقل، و في الحالات الإستثنائية التي يتغير فيها تاريخ الميزانية العمومية يتم تقديم القوائم المالية السنوية لفترة أطول أو أقصر من السنة مع الإفصاح عن السبب.

---

[1] - International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist, Op.cit .; p 26.

[2] - Ibid , pp 26-30.

المطلب الثاني: الميزانية العامة

بنص IAS (1) على أنه:[1]

- يجب على كل مؤسسة أن تحدد ما إذا كانت ستعرض أصولها و خصومها المتداولة و غير المتداولة كعناصر منفصلة في صلب الميزانية أم لا، مع أن المعيار ينص على التمييز بين المتداول و غير المتداول في الميزانية؛
- يجب على المؤسسة أن تفصح و لكل بند من بنود الميزانية و التي تشمل مبالغ يتوقع إستعادتها أو تسديدها قبل أو بعد 12 شهرا من تاريخ الميزانية، كما يفصح عن تواريخ الإستحقاق و السداد لهذه البنود لأنها مفيدة في تقييم سيولة المؤسسة و قدرتها على الوفاء بإلتزامتها ،مثل الأوراق المالية .

1/ تصنيفات الأصول:

وفقا للمعيار الدولي الأول فإنه يجب تصنيف الأصل على أنه متداول: [2]

- عندما يكون من المتوقع بيعه أو الإحتفاظ به للبيع أو الإستهلاك أثناء دورة التشغيل العادية ؛

- عندما يتم الإحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير و يتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية ؛

- عندما يكون الأصل نقديا أو معادلا للنقدية و لا توجد قيود على استعماله.

و تشمل هذه الأصول: النقدية، الإستثمارات قصيرة الأجل، الحسابات المدينة، المخزون، المصاريف المدفوعة مقدما...الخ، أما الأصول غير المتداولة فهي الأصول المادية و المعنوية و التشغيلية و الأصول المالية الطويلة الأجل مثل الإستثمارات طويلة الأجل كشهرة المحل و التدفقات الطويلة الأجل المدفوعة مقدما.

2/ تصنيفات الخصوم:

وفقا لنفس المعيار يتم تصنيف الخصوم على أنها متداولة إذا كان من المتوقع تسويقها خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة، أو إذا كان من المتوقع تصريفها خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العامة، أما باقي الخصوم الأخرى فيجب تبويبها على أساس أنها خصوم طويلة الأجل.[3]

3/المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العامة :

يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها كحد أدنى البنود التالية :[4]

- الممتلكات و المصانع و المعدات ، الأصول غير الملموسة ، الأصول المالية ، المخزون ، الذمم

---

[1] – من كتاب "المعايير المحاسبية الدولية"، الجزء 2، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116،www.ascasociety.org، (2005/04/25). ص ص 32- 33.

[2] – **طارق عبد العال حماد** ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، عرض القوائم المالية . الجزء 1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2004، ص ص 122-129 .

[3] – المرجع نفسه ، ص ص 129 – 132 .

[4] – من كتاب "سلسلة المعايير المحاسبية الدولية "، الجزء 2 ، مرجع سابق ، ص ص 34 – 36 .

التجارية المدينة و الذمم المدينة الأخرى ، النقد و النقد المعادل ، الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى المخصصات بأنواعها، الخصوم غير المتداولة المنتجة للفائدة ، حصة الأقلية ، رأس المال المصدر و الإحتياطات ؛

- إن هذا المعيار لا يصف الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود؛

- الأصول و الخصوم التي تختلف في طبيعتها أو وظيفتها و التي تكون خاضعة لأسس قياس مختلفة تعرض كبنود منفصلة؛

- يجب على المؤسسة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في إيضاحاتها على تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة إذا كان ذلك مناسبا حسب طبيعة البند ؛

- يجب أن تفصح المؤسسة في صلب ميزانيتها أو في إيضاحاتها المقدمة على ما يلي: [1]

- نسبة مساهمة كل فئة في رأس المال و هذا عن طريق الإفصاح عن:

* عدد الأسهم المصرح بها الصادرة و المدفوعة أو الصادرة و غير مدفوعة بالكامل؛

* القيمة الإسمية لكل سهم مع مطابقة عدد الأسهم المسددة في بداية و نهاية السنة ؛

* أسهم المؤسسة التي تملكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة؛

*الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات.

- مبلغ التوزيعات المقترحة أو المعلنة بعد تاريخ الميزانية و قبل إصدار القوائم المالية ؛
- وصف طبيعة و غرض كل إحتياطي ضمن حقوق المالكين.

4/ شكل الميزانية العمومية :

لم تحدد معايير المحاسبة الدولية شكل الميزانية كما هو مذكور في الفقرة 67 من المعيار الأول، و بصفة عامة هناك شكلان لعرض الميزانية هما: [2]

أ) <u>شكل التقرير:</u> حيث يتم عرض بنود الميزانية سطر بعد سطر و من أعلى إلى أسفل كما يلي :

الأصول	xxx
الخصوم	xxx
حقوق الملكية	xxx
	xxx

ب) <u>شكل الحساب (ذي الجانبين):</u> في ظل هذا الشكل تظهر الميزانية في شكل يتبنى مفهوم التوازن بين جانبين، الأصول من جانب و الخصوم و حقوق الملكية من جانب أخر كما في الشكل التالي:

[1] -International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist , Op.cit.; pp 33 - 34 .

[2] - طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء 1 ، مرجع سابق ، ص ص 152 -153 .

الميزانية

الأصول		حقوق الملكية	
الأصول	xxx	حقوق الملكية	xxx
	xxx	الخصوم	xxx
	xxx		
إجمالي الأصول	xxx	إجمالي الخصوم و حقوق الملكية	xxx

المطلب الثالث: قائمة الدخل

يركز هذا العنصر على موضوعات قياس الدخل و على أمور العرض و الإفصاح في قائمة الدخل ، كما يشرح أيضا و يوضح أسلوب تقديم قائمة التغيرات في حقوق الملكية باعتبارها مكون جديد في القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار IAS(1).

1/المعلومات المقدمة في صلب قائمة الدخل :

كحد أدنى يجب أن يشمل صلب قائمة الدخل البنود أو العناصر التي تعرض المبالغ التالية : [1]

- الإيراد - تكاليف التمويل ؛
- نصيب الأرباح و الخسائر من الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستعمال طريقة حقوق الملكية ؛
- المصروف الضريبي - الأرباح و الخسائر - نتائج الأنشطة التشغيلية ؛
- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية .

كما يمكن إضافة بنود أخرى إذا رأت المؤسسة أنها مفيدة و ضرورية لتوصيل نتائج عمليات المؤسسة .

2/ المعلومات التي يجب تقديمها أو عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات :

حسب IAS(1) يجب على المؤسسة أن:[2]

✓ تقدم تحليلا للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها مع تشجيع عرضها في قائمة الدخل بدلا من الإيضاحات، بالإضافة إلى إجراء تصنيف جزئي لبنود المصروفات وتقديمها بإحدى الطريقتين:

أ) طريقة طبيعة المصروف : حيث يتم تجميع المصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها مثل المرتبات و الإستهلاك، مواد مستهلكة ، مصاريف نقل ...الخ، و لا يتم توزيعها بين مختلف وظائف المؤسسة.

ب) طريقة وظيفة المصروف: تصنف المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيعات أو الأنشطة الإدارية وهو ما يقدم معلومات أكثر ملائمة من تصنيف المصروفات حسب طبيعتها.

---

[1] - International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist , Op.cit.; p34 .

[2] - من كتاب "سلسلة المعايير المحاسبية الدولية"، الجزء 2 ، مرجع سابق ، ص ص 36 – 37 .

✓ يجب على المؤسسات التي تصنف مصروفاتها حسب وظيفتها، أي أن تفصح عن معلومات وافية حول طبيعة المصروفات؛

✓ يجب على المؤسسات أن تفصح عن مبلغ ربحية السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها القوائم المالية إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

3/ قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية كمكون مستقل في القوائم المالية و تحتوي هذه القائمة على:[1]

- الربح أو الخسارة الصافية عن الفترة - بنود الإيراد و المصاريف المعترف بها ضمن حقوق الملكية - الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الجوهرية - معاملات رأس المال و التوزيعات الرأسمالية مع و إلى ملاك المؤسسة - رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أول المدة و في تاريخ الميزانية و الحركات خلال الفترة - المطابقة بين القيمة المرحلة لكل الفئة من فئات رأس المال المملوك و علاوة الإصدار و كل إحتياطي في بداية ونهاية المدة مع الإفصاح عن كل حركة بشكل منفصل.

أما قائمة الأرباح و الخسائر المعترف بها فهي تعتبر كبديل لقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وتبرز هذه القائمة بنود الإيرادات و النفقات التي لا يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل كما تبين أيضا كافة التغيرات في حقوق الملكية ، و أثر التغيرات في السياسات المحاسبية .

4/ عرض السياسات المحاسبية :

يجب أن يبين قسم السياسات المحاسبية في إيضاحات القوائم المالية ما يلي :[2]

أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية مثل طرق تقييم المخزون مع توضيح كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية، هذا و يجب على المؤسسة أن تفصح عن المعلومات التالية إذا لم تفصح عنها في قوائمها المالية المنشورة:

- إسم المؤسسة الأم
- موطن المؤسسة و شكلها القانوني ، و بلد تأسيسها و عنوان مكتبها المسجل؛
- بيان لطبيعة عمليات المؤسسة و أنشطتها الرئيسية؛
- عدد الموظفين في نهاية الفترة أو معدلهم للفترة.

---

[1]- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ،الجزء 1 مرجع سابق ، ص ص 159 -160 .

[2]- من كتاب" سلسلة المعايير المحاسبية الدولية"، الجزء 3، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 117، www.ascasociety.org (25/04/2005) ، ص ص 34-36.

المبحث الثالث : المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية".

يعتمد نجاح القرارات الإستثمارية و المالية على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي هذه القرارات و التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة ، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال القوائم المالية المنشورة و التي من أهمها قائمة التدفقات النقدية، حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبي إذا توافر مستوى مناسب و عادل من الإفصاح .

المطلب الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

1/ التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

بدأت هذه القائمة منذ سنوات مضت بتحليل مبسط أطلق عليه قائمة من أين تم الحصول على الأموال و كيف ذهبت ؟ ليتغير إسمها و يصبح قائمة الأموال، و في 1971 صدر رأي مجلس المبادئ المحاسبية رقم (19) ليوصي بتغيير إسمها ليصبح قائمة التغيرات في المركز المالي، و أن تعرض إجباريا كمعلومات متممة للقوائم المالية المنشورة ، ليحل محلها قائمة التدفقات النقدية في 1987 إثر صدور المعيار المحاسبي رقم 95 ليصبح نافذ المفعول إبتداء من سنة 1988 ، فالإفلاس الذي تعرضت له شركة W.T.Grant الأمريكية سنة 1975 هز مساهمي الشركة و قد أشار المحللون إلى أن قائمة الأموال المعدة على أساس رأس المال العامل هي سبب الإفلاس ، ذلك أن العمليات التشغيلية لهذه الشركة كانت مستخدمة للنقدية و ليست مولدة لها ، فقائمة الدخل قدمت صافي دخل مرتفع نسبيا أما قائمة التدفقات النقدية فإنها تقدم وجهة نظر مختلفة وهي نقدية غير كافية ، أي أن المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي هي فقط التي يمكن أن تبين ما إذا كانت تلك النقود حقيقية (سائلة). كما أوصى معهد المديرين الماليين الأمريكي في عام 1981 باستخدام الشركات للأساس النقدي بدلا من رأس المال العامل، و هو ما أكده المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (5) الصادر عن FASB عام 1984 بإدخال قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الرئيسية.[1]

في شهر نوفمبر 1987 أصدر FASB المعيار رقم (95) و الذي يتطلب ضرورة اشتمال القوائم المالية الدورية على قائمة التدفقات النقدية في عام 1991 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية البريطانية ASB معيار التقرير المالي رقم (1) و الذي ألزم الشركات البريطانية بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، و في عام 1992 قامت IASC بإصدار IAS (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية على أن يبدأ تطبيقه على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 1994.[2]

---

[1]- **نعيم حسين دهمش**، التدفقات النقدية من الناحية العلمية و العملية ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن ، 1996 ، ص ص 2 - 6.

[2]- **مصطفى أحمد الشامي**، "أثر إختلاف المعايير المحاسبية على المحتوى المعلوماتي لقوائم التدفقات النقدية بالتطبيق على المنشآت المالية" ، مجلة افاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر ، العدد الرابع ، أكتوبر 1998 ، ص 12 .

2/ تاريخ المعيار IAS (7):

لم يصدر معيار قائمة التدفقات النقدية مباشرة بل مر بمراحل نلخصها فيما يلي :[1]

- في جوان 1976 صدرت مسودة العرض E7 بعنوان "قائمة مصادر إستخدامات الموارد المالية" ؛
- أكتوبر 1977 صدر المعيار IAS(7) تحت عنوان "قائمة التغيرات في المركز المالي"ليبدأ تطبيقه إبتداء من 01 جانفي 1979؛
- جويلية 1992 صدرت المسودة E36 " قائمة التدفقات النقدية" و التي عدلت المعيار IAS (7)؛
- في ديسمبر 1992 صدر المعيار IAS(7) المعدل بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" و الذي ألغى و حل محل المعيار IAS(7) الصادر عام 1977، ليبدأ تطبيقه إبتداء من 01 جانفي 1994.

3/ الهدف من المعيار:

إن الهدف من المعيار هو الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية و ما يعادلها للمؤسسة بواسطة بيان التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة، و الذي يصنف التدفقات النقدية للفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية.[2]

4/ مفاهيم بعض المصطلحات:

النقدية: هي النقدية الجاهزة و الودائع تحت الطلب.

النقدية المعادلة: هي الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، و التي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد ، وهي غير خاضعة لمخاطر تغير في قيمتها.

التدفقات النقدية: هي التدفقات الداخلة و الخارجة من النقدية و ما يعادلها.[3]

قائمة التدفقات النقدية : عرفها المعيار الأمريكي 95 الصادر عنFASB إنطلاقا من الغرض منها ، فهي "القائمة التي تقدم معلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية للوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة".[4]

رأس المال العامل: هو الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، أي نفس صافي الأصول المتداولة وهو يمثل إستثمار أموال المؤسسة في الأصول المتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال السنة المالية.

مفهوم المال: يتمثل مال المؤسسة في كل ما تملكه من أصول و هو ما يعرف بالمفهوم الشامل للأموال كما قد يقتصر مفهوم المال على الأصول المتداولة و التي يطلق على الموارد المالية المستخدمة في تمويلها إســم

---

[1] - http//www.IASPlus.com (23/02/2005).

[2] - "معيار الحاسبة الدولي 7" ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد02، جانفي 2002، www.ascasocity.org، (05/04/25)،ص11.

[3] - المرجع نفسه، ص 12.

[4] -**Robert F.Meigs and Walter B.Meigs**, Accounting the basis for business decision, 8ème editions, Mc. Graw Hill Publishing Company, 1990, p 729.

رأس المال العامل، و من ناحية أخرى فإن مفهوم المال يمكن أن يقتصر على النقدية،[1] و التي يقصد بها الأداة المستخدمة لأغراض المعاملات التجارية أو المضاربة أو لتجنب المخاطر.[2]

5/الفائدة من قائمة التدفقات النقدية:

- توفر قائمة التدفقات النقدية عند إستخدامها مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة، بما في ذلك درجة توافر السيولة و القدرة على سداد الإلتزامات ، و كذا قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها.[3]
- توفير معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة، و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف؛
- توفير معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول و خصوم و حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛
- التعزيز من قدرة مستخدميها على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات؛
- تعمل على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل ، و كذا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

المطلب الثاني : تصنيف و تبويب العمليات في قائمة التدفقات النقدية.

إن مستخدموا القوائم المالية يفضلون إستخدام الأساس النقدي لتعريف الأموال لأنه أكثر سهولة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ، عكس رأس المال العامل الذي لا يشير إلى عجز أو فائض في النقدية، و يقصد بالنقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية كلا من النقدية بالخزينة و النقدية بالبنوك، و الودائع الجارية، أما ما في حكم النقدية فيقصد بها الإستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، مثل أذون الخزينة، و لا تعتبر الأوراق المالية التي يزيد أجلها عن ثلاثة شهور من ضمن ما في حكم النقدية.[4]

1/ تبويب قائمة التدفقات النقدية:

يتطلب المعيار IAS(7) ، والمعيار الأمريكي 95 تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات هي:[5]

أ) <u>الأنشطة الإستثمارية:</u> و هي التدفقات الناتجة من الأنشطة الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمار في الديون و حقوق الملكية في المؤسسات الأخرى والتي لا تدخل ضمن ما في حكم النقدية، بالإضافة إلى القروض المقدمة أو المحصلة من و إلى الغير دون أن تشمل قروض و سلفيات المؤسسات المالية.

---

[1]- **محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد**، المحاسبة المتوسطة، أسس القياس و الإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 118- 120.

[2]- **الأميرة إبراهيم عثمان، عبد الوهاب نصر علي**، مبادئ المحاسبة المالية، مدخل نظم المعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية، الجزء 2، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 57.

[3]- **محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال**، المحاسبة المالية في شركات الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 251.

[4]- لمزيد من التفصيل أنظر: **طارق عبد العال حماد**، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء 2، ص ص 151 – 154 .

[5]- **كمال الدين الدهراوي** ، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 2001، ص 154.

ب) الأنشطة التمويلية: و هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول قصيرة أو طويلة الأجل و إعادة سداد المبالغ المقترضة.

ج) الأنشطة التشغيلية: و هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط الرئيسي للمؤسسة من بيع و شراء السلع، و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة.

و الجدول (5) التالي يبين أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة :

الجدول (5): عناصر قائمة التدفقات النقدية.

نوع التدفقات	أنشطة المؤسسة		
	الأنشطة الإستثمارية	الأنشطة التمويلية	الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية الداخلة	- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة أو أدوات الملكية؛ - المقبوضات النقدية من سداد السلفيات و القروض؛ - المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية و العقود المسبقة و عقود الخيار و التبادل.	- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛ - المتحصلات النقدية من إصدار السندات و القروض؛ - إلخ.	- المقبوضات السلعية من بيع السلع و الخدمات؛ - المقبوضات النقدية من الإتاوات و العمولات؛ - إيرادات الفوائد و التوزيعات؛ - إلخ.
التدفقات النقدية الخارجة	- المدفوعات النقدية للحصول على الأصول الثابتة أو أدوات الملكية؛ - المدفوعات النقدية لسداد السلفيات و القروض؛ - المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية و العقود المسبقة و عقود الخيار و التبادل؛ - نفقات التطوير إذا عولجت على أساس أنها نفقة إستثمارية.	- المدفوعات النقدية لمالكي المؤسسة لشراء أو رد اسهمه؛ - المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛ - المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الإلتزام القائم المتعلق بعقد تأجير تمويلي؛ - أرباح الأسهم المدفوعة؛ - إلخ.	- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو لمشروع التأمين؛ - المدفوعات النقدية للموردين و الموظفين؛ - تكاليف التطوير إذا عولجت على أساس أنها مصروف؛ - المدفوعات النقدية لمصاريف التشغيل؛ - إلخ.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع التالية:

- **المعيار الدولي السابع، مجلة المجمع العربي السعودي، مرجع سابق؛**
- **مصطفى أحمد الشامي، مرجع سابق؛**
- طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء 2، مرجع سابق.

ملاحظة: بالنسبة للعمليات غير النقدية المتعلقة بأنشطة الإستثمار و التمويل فإنها يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية، و يفصح عنها في مكان آخر كإيضاحات، و من أمثلة هذه العمليات الإستحواذ على الأصول من خلال التأجير التمويلي، تحويل الديون إلى حقوق ملكية، إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول.

2/ شكل و محتوى قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على قائمة الدخل عن السنة المعنية و على الميزانية الإفتتاحية و الختامية للسنة المعنية، و كذا على بعض البيانات الإضافية التي تساعد في استبعاد التغيرات التي لا تؤثر في التدفقات النقدية، ومع هذا فإن IAS(7) يتطلب الإفصاح عن آثار العمليات غير النقدية بمكان آخر في القوائم

المالية كالحواشي، ومن هذه العمليات غير النقدية نجد:

- إمتلاك أصول عن طريق عقود التأجير التمويلي؛
- إمتلاك مشروع ما بواسطة إصدار أسهم مقابل ثمن الشراء؛
- تحويل دين إلى أسهم.

و يتم عرض قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي بالشكل (4) التالي:

الشكل(4): الشكل الأساسي لتبويب قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية 20../12/31 للشركة "س"

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
المقبوضات من العملاء	XXX	
المدفوعات ثمنا للبضاعة	(XXX)	
مدفوعات الرواتب و الأجور	(XXX)	
مدفوعات الفائدة	(XXX)	
مدفوعات الضريبة	(XXX)	
مدفوعات تشغيلية أخرى	(XXX)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		XXX
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
المقبوضات من عمليات بيع الإستثمارات	XXX	
المدفوعات من عمليات شراء الإستثمارات	(XXX)	
قروض ممنوحة	(XXX)	
تحصيل قروض	XXX	
متحصلات عن إستثمارات مالية	XXX	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		XXX
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
المدفوعات لسداد السندات	(XXX)	
إصدار أسهم و سندات	XXX	
سداد قروض طويلة الأجل	(XXX)	
توزيعات نقدية	(XXX)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل		XXX
صافي التغير في الرصيد النقدي		XXX
رصيد النقدية أول مدة		XXX
رصيد النقدية آخر مدة		XXXX

المصدر: نعيم حسين دهمش ، مرجع سابق، ص ص 64- 65.

المطلب الثالث: طرق عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يمكن إعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بطريقتين مع أن شروط الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية لا تلزم إتباع طريقة معينة.[1]

1/ الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إبتداء من تبيان كل نوع للمقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية التشغيلية بشكل منفصل.

2/ الطريقة غير المباشرة:

تركز هذه الطريقة على الفروق بين الربح المحاسبي و المبلغ الصافي للتدفقات النقدية، و تبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافا إليها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول و الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية و ما يعادلها.

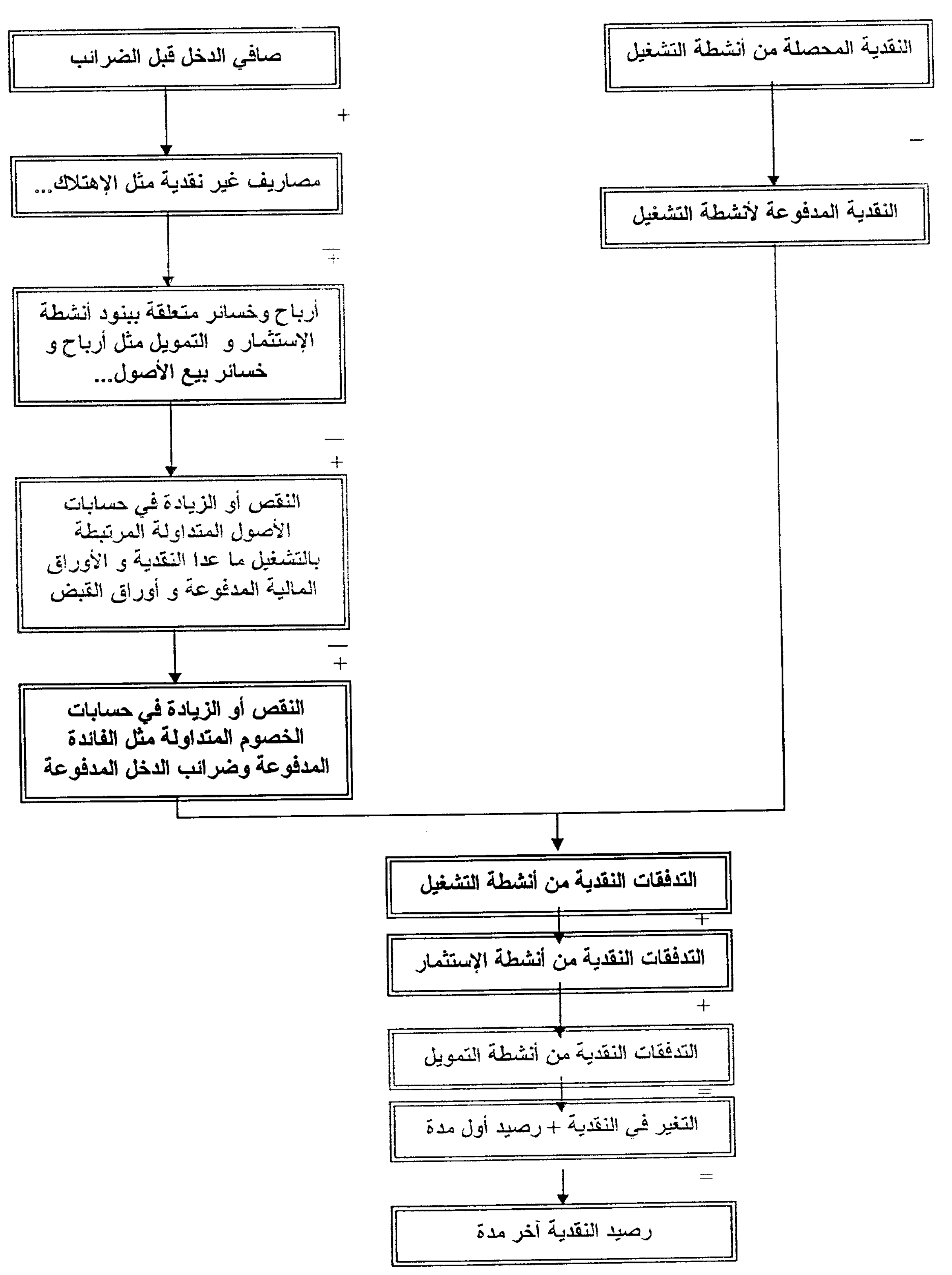
هذا و يفضل IAS(7) اتباع الطريقة المباشرة في إعداد القائمة لأنها توفر معلومات أكثر ملائمة وتخدم المحلل المالي في إشتقاق النسب و المؤشرات المالية.[2]

و الشكل(5) التالي يوضح الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة و كيفية حساب صافي التدفقات النقدية.

[1] - **Dang pham et Lionel collins** , Comprendre les états financière anglo-saxons, édition Dalloz, Paris, 1995. pp 148-149.

[2] - محمد مطر، التحليل المالي و الإئتماني، الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 169.

الشكل(5): مخطط يوضح كيفية حساب التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة و غير المباشرة.



المصدر: محمد محمود عبد ربه، دراسات في النظرية المحاسبية، المعايير المحاسبية و مشكلات التطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 249.

مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي و قائمة التدفق النقدي:

ان الفرق الرئيسي بين القائمتين ينحصر أساسا في الدخل الذي تعد بموجبه كل منهما و المتعلق أساسا في الإختلاف حول مفهوم ومدلول الأموال، و الجدول التالي يوضح الفروق الأساسية بين القائمتين:

الجدول (6): المقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي و قائمة التدفق النقدي.

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقدية و النقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار و تفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار و تفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر و إستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر و استخدامات النقدية مبوبة حسب الأنشطة(تشغيلية-تمويلية-إستثمارية)
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة و هي الأكثر شيوعا	الطريقة غير المباشرة و الطريقة المباشرة و هي الأكثر شيوعا
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة	لا يعرض

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص 161.

المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) " الإيجارات".

تحصل المؤسسات على احتياجاتها من الأصول الثابتة إما عن طريق شرائها أو إستئجارها، فامتلاك هذه الأصول عن طريق الشراء قد يؤدي إلى تجميد أموال كان من الممكن إستخدامها في تسديد القروض طويلة الأجل أو إستثمارها في مجالات بديلة ، أما الإستئجار فإنه يبقي الأصل تحت تصرف المؤسسة مع حصولها على تمويل في آن واحد.

و يمتاز الإيجار عن القروض في أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه المؤسسة صعوبات مالية، إذ أن المؤجر يظل مالكا للأصل المؤجر و هو ما يختلف عن المقرض للأموال كما أنه من السهل على المؤسسات التي تتصف بمخاطر عالية أن تحصل على تمويل بالإيجار عكس حصولها على قروض، فالتمويل الإيجاري هو عملية مالية من حيث الفكر و الموضوع ولكنه في حقيقته التطبيقية تمويل عيني و ليس نقدي عكس التمويل المصرفي.[1]

المطلب الأول: ماهية عقود الإيجار التمويلي.

I/ التطور التاريخي لعقود الإيجار:

نتيجة للتقدم الفني في مجالات الإنتاج و ما أدى إليه من التطور التكنولوجي السريع في مجال إنتاج السلع الرأسمالية الكبيرة ، و بالتالي ظهور ظاهرة التقادم الفني السريع و إرتفاع قيمة الأصول الرأسمالية مما يجعل من الصعب على المؤسسات تمويل عملية شراء هذه الأصول من جهة، و من جهة أخرى الخوف من التقادم الفني السريع، و لحل هذه المشكلة ظهرت فكرة التأجير التمويلي و التي برزت في الولايات المتحدة الأمريكية على يد أحد رجال الصناعة إسمه D.P.Boothe.Junior و الذي أسس أولى شركات التأجير التمويلي عام 1952 و التي عرفت باسم United States Leasing Corporation[2] ومن حينها نالت عقود الإيجار التمويلي اهتمام العديد من الهيئات العلمية و التي خصتها بدراسات لعل أهمها:[3]

- الدراسة رقم 38 الصادرة سنة 1949 عن المجمع الأمريكي للمحاسبينAIA تحت عنوان الإفصاح عن عقود الإيجار طويلة الأجل في القوائم المالية للمستأجرين؛
- الدراسة الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبيةAPB إبتداء من سنة 1962 و إلى غاية 1973؛
- الدراسة رقم 13 الصادرة عن FASB سنة 1976 بعنوان المحاسبة عن عقود الإيجار.

هذا و ما زالت البحوث و الدراسات تتناول هذا الموضوع من زوايا متعددة.

[1]-مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجديدة الإسكندرية، مصر، دون سنة الطبع أو دار نشر، ص584.

[2]- أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الإقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص 10.

[3] لمزيد من التفصيل أنظر، وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 315 - 373.

2/ تاريخ المعيار IAS (17):

عرف المعيار المحاسبي الدولي المعدل و الذي تم اعتماده من قبل مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في النسخة المعاد صياغتها سنة 2003 عدة تطورات :[1]

- في أكتوبر 1980 نشرت مسودة العرض E19 بعنوان "المحاسبة عن عقود الإيجار" ليليها في سبتمبر 1982 صدور المعيار المحاسبي الدولي 17 "المحاسبة عن عقود الإيجار"، وتكون بداية تطبيقه إبتداء من 1 جانفي 1984 أما في سنة 1994 فقد تم تعديل IAS(17).

- في أفريل1997 صدرت مسودة العرض E56 "الإيجار"، ليصدر بعدها المعيار الدولي 17 المعدل في ديسمبر 1997 ليحل محل IAS(17) المعدل في 1994، ليصبح نافذ المفعول إبتداء من 1 جانفي 1999، أما في 18 ديسمبر فقد تمت إعادة صياغة المعيار ليصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تبدأ من 1 جانفي 2005.

3/ تعريف عقود الإيجار:

يعرف التأجير بأنه " إتفاق متعاقد بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ، فالمؤجر هو الطرف الذي حصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر"[2] . **ويعرف في فرنسا بمصطلح Crédit-bail و ترجمته الحرفية الإئتمان الإيجاري ويمكن تعريف عقد الإيجار على أنه " إتفاق يعطي بموجبه المؤجر (صاحب الأصل) الحق في إستخدام الأصل من طرف المستأجر لمدة معينة مقابل دفع قيمة الإيجار دوريا ".[3]**

أما المشرع الجزائري فقد عرف قرض الإيجار في المادة الأولى من الأمر 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري المؤرخ في 1996/01/10: " إن قرض الإيجار كعملية تجارية و مالية منجزة بواسطة البنوك و المؤسسات المالية، أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا و معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، كما تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر و يقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات إستعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية".[4]

---

[1] - http//www.IASPlus.com , (23/02/2005).

[2] - **بعلوج بلعيد**، تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، 08 و 09 أفريل 2002، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص 09.

[3] -**Robert.F.Meigs et Walter.B.Meigs**, Op.cit.; p 611.

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، 10 جانفي 1996.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرفت عقود الإيجار بأنها " إتفاقية يعطي المؤجر إلى المستأجر بموجبها حق استخدام الأصل لمدة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات"، و تصنف عقود الإيجار حسب هذا المعيار على أساس مدى تحمل المؤجر أو المستأجر للمخاطر و المنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر، فتصنيف العقد يعتمد على جوهر العملية و ليس على شكل العقد.[1]

4/ أنواع القرض الإيجاري:

هناك عدة معايير لتقسيم عقود الإيجار سنكتفي بثلاثة منها هي:[2]

أ) حسب معيار نقل الملكية: حسب هذا المعيار يقسم عقد الإيجار إلى عقد ايجار مالي، عقد إيجار تمويلي و عقد ايجار تشغيلي.

ب) حسب معيار جنسية العقد: نميز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من عقود الإيجار هي القرض الإيجاري المحلي و القرض الإيجار الدولي.

ج) حسب معيار طبيعة العقد: في هذا الإطار يمكن أن نميز بين نوعين هما القرض الإيجاري للأصول المنقولة و القرض الإيجاري للأصول غير المنقولة (العقارات).

5/ مميزات الإيجار التمويلي:

يمتاز الإيجار التمويلي بعدة خصائص منها:[3]

- يخفض من تكلفة الإفلاس بالنسبة للمؤجر لأنه أفضل حالا من المقرض؛
- يحقق الإيجار قدرا من المرونة للمؤسسة المستأجرة لأنه يقيها تحمل تكلفة الأصل خلال الفترة التي لا تحتاجه فيها، فهناك عقد إيجار قصير الأجل أو طويل الأجل؛
- عقد الإيجار كامل الخدمة يلقي على المؤجر مسؤولية صيانة الأصل خصوصا إذا كان الأصل شديد التعقيد ؛
- تحقيق مزايا ضريبية خصوصا إذا كانت الوفورات الضريبية عن قسط الإيجار تفوق القيمة الحالية للوفورات الناجمة عن الإهتلاك؛
- التخلص من قيود الإقتراض، كما يجنب الإجراءات المعقدة للشراء؛
- توفير الأموال لاستخدامها في مجالات أخرى ...

[1] - "معيار المحاسبة الدولي 17"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 10، أكتوبر 2002، www.ascasociety.org، (2005/04/25)، ص ص 18- 19.

[2] - لمزيد من التفصيل أنظر: **بن عاتق حنان، زهيرة** ، "القرض الإيجاري كوسيلة لتمويل التنمية الإقتصادية "، ملتقى وطني حول البنوك التجارية و التنمية الإقتصادية ، 07 و 08 ديسمبر 2004، بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ص ص 105-108.

[3] - لمزيد من التفصيل أنظر: **منير إبراهيم هندي**، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف بالأسكندرية،1998، ص ص 558-563.

المطلب الثاني: تصنيف عقود الإيجار و المحاسبة عنها لدى المستأجر.

حسب المعيار IAS(17) تصنف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر إلى:

عقود الإيجار التشغيلي: يحول المؤجر (المالك) حق إستخدام الأصل لفترة محدودة للمستأجر مع تحمل مالك الأصل للمخاطر و المنافع المرتبطة بملكية الأصل.[1]

عقود الإيجار التمويلي: هو ذلك العقد الذي ينقل جوهريا للمستأجر المنافع و المخاطر المرتبطة بملكية أصل ما مع إمكانية إنتقال هذه الملكية في الأخير إلى المستأجر،[2] كما يطلق عليه أيضا إسم الإيجار الرأسمالي.

يشمل هذا المعيار كافة عقود الإيجار ما عدا:[3]

- العقود المتعلقة باستخدام أو استكشاف الموارد الطبيعية؛
- إتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود معينة مثل الأفلام السينمائية و البراءات و حقوق النشر؛
- عقود الخدمات التي لا تحول حق استخدام الموجودات من طرف متعاقد إلى الطرف الآخر.

إن الإيجار التشغيلي يختلف عن الإيجار التمويلي من حيث إمكانية إلغائه، و أن فترة التأجير عادة ما تكون أقصر إضافة إلى أن المؤجر يكون مسؤول عن جميع نفقات الملكية المؤجرة بما فيها صيانة الأصل.

I/ معايير التفرقة بين عقود الإيجار:

لقد وضعت الدراسة رقم 13 الصادرة عن FASB أربعة معايير للتفرقة بين عقود الإيجار التشغيلية و التمويلية، فيعتبر عقد الإيجار تمويليا إذا توفر فيه أحد المعايير:[4]

- **أن ينص عقد الإيجار على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية فترة الإيجار؛**
- **أن يكفل العقد للمستأجر حق شراء الأصل في نهاية فترة العقد؛**
- **أن تغطي فترة عقد الإيجار 75 % أو أكثر من العمر الاقتصادي المقدر للأصل؛**
- **أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات العقد تساوي 90 % أو أكثر من القيمة السوقية للأصل.**

أما حسب IAS(17) فيعتبر عقد الإيجار تمويليا إذا توفر فيه أحد المعايير التالية:[5]

- ينقل عقد التأجير الملكية للمستأجر في نهاية فترة التأجير؛
- يتضمن عقد التأجير خيار الشراء التفاوضي؛
- تمثل مدة التأجير الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل المستأجر مع إمكانية نقل الملكية للمستأجر؛

---

[1] - **Robert.F.Meigs et Walter.B.Meigs**, Op.cit. p 611.

[2] - **Yves Bernheim et autres**, Traite de comptabilité bancaire, Doctrine et pratique, La Revue Banque, Edition, Paris, 1993, p 459.

[3] – **محمد ياسين غادر**، " دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة"، الجزء2، مرجع سابق، ص 4.

[4] - **Dang pham et Lionel collins**, Op.cit .; p p 160-161.

[5] - **طارق عبد العال حماد**، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء 5، الخبس ، التقييم المحاسبي، مرجع سابق، ص ص 406-407.

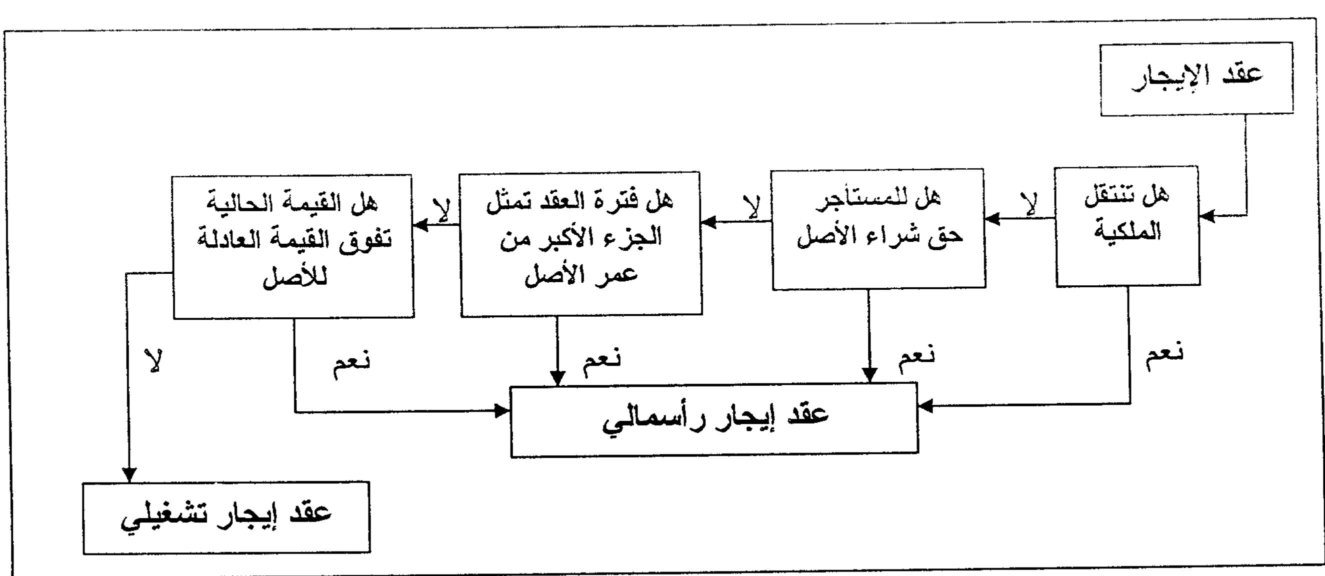
- القيمة الحالية عند بدء التأجير أكبر أو تساوي القيمة العادلة للأصل المستأجر صافيا من المنح و الإئتمان الضريبي.

وقد توسع IAS(17) المعدل ليضيف أربعة معايير أخرى هي:

- أن تكون الأصول ذات طبيعة متخصصة و لا يمكن للمستأجر تعديلها؛
- إذا كان بإمكان المستأجر إلغاء عقد الإيجار ، وتحمل المستأجر للخسائر الناتجة عن الإلغاء؛
- إمكانية مواصلة الإستنجار لفترة إضافية بإيجار أقل بكثير من السعر السائد في السوق؛
- إذا تحمل المستأجر المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي.

نلاحظ أن IAS(17) وضع معايير تخضع للتقدير الشخصي عكس المعيار الأمريكي و الدراسة رقم 13، كمدة التأجير والحد الأدنى من مدفوعات الإيجار والشكل (6) يوضح تحليل شروط عقد الإيجار لدى المستأجر:

الشكل (6): تحليل شروط عقد الإيجار لدى المستأجر



المصدر : محمد سمير الصبان و آخرون، النظام المحاسبي اللبناني و المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المعرفة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 265.

2/ المحاسبة عن عقود الإيجار في دفاتر المستأجر:

تختلف المعاملة المحاسبية للإيجار التشغيلي عنها في الإيجار التمويلي كما يلي:[1]

أ) عقود الإيجار التمويلي: تتم المعالجة المحاسبية كالتالي :

- الإعتراف بعقود الإيجار التمويلي على أنها موجودات و مطلوبات في ميزانيتهم العامة؛
- تتم معالجة و عرض العمليات حسب جوهرها و حقيقتها المالية و ليس حسب شكلها القانوني فقط؛

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر : "معيار المحاسبة الدولي 17"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ص ص 20 - 21.

- يتم إدخال التكاليف المرتبطة بنشاط عقد الإيجار التمويلي كجزء من المبلغ المعترف كأصل؛
- تقسيم دفعات الإيجار بين تكلفة التمويل و تخفيض دين المؤجر.
- ينشأ عن عقد الإيجار التمويلي مصروف إهتلاك يوزع على كل فترة محاسبية حسب فترة الإستعمال.

ب) عقود الإيجار التشغيلي: يجب الإعتراف بدفعات الإيجار كمصروف في قائمة الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار (باستثناء تكاليف الخدمات كالتأمين و الصيانة).

المطلب الثالث: تصنيف عقود الإيجار و المحاسبة عنها لدى المؤجر.

حسب المعيار IAS(17) تصنف عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر إلى الأنواع التالية:

تأجير تمويلي منتظم (مباشر)،الإيجار البيعي،و تأجير الرافعة.

إن معيار IAS(17) لم يضع معايير لتحديد طبيعة الإيجار التمويلي و هو ما قد يؤدي إلى اختلاف تصنيف الإيجار بين المؤجر و المستأجر، و لكن يمكن الرجوع إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال SFAS 13 و التي تضمنت معيارين إضافيين للتمييز بين أنواع عقود الإيجار لدى المؤجر و هي :[1]

- إمكانية التنبؤ بمقدرة المستأجر على الوفاء بالإلتزامات المترتبة على عقد الإيجار بدرجة معقولة من الدقة ؛
- عدم وجود إحتمال لتحمل المؤجر للأعباء في المستقبل خلال فترة العقد، أي أن يكون المؤجر قد وفى بكل إلتزاماته.

و يختلف التأجير التمويلي المباشر عن البيعي في أن المؤجر لا يحقق ربحا أو خسارة في الصفقة بخلاف إيراد الفوائد ، ففي حالة التأجير التمويلي المباشر تكون القيمة السوقية للأصل مساوية لقيمته الدفترية، و هو ما يوضحه الشكل (7) .

أما التأجير بالرافعة فهو تأجير تمويلي يستوفي جميع الشروط المتعلقة بالتأجير التمويلي المباشر ، ولكنه يختلف لأنه يتضمن على الأقل ثلاثة أطراف و هي المستأجر و الدائن طويل الأجل و المؤجر.

المحاسبة عن عقود الإيجار في دفاتر المؤجر:

تختلف المعاملة المحاسبية للإيجار التشغيلي عنها في الإيجار التمويلي كما يلي:[2]

أ)عقود الإيجار التمويلي: تتم المعالجة المحاسبية كالتالي :

- الإعتراف بالموجودات التي في حوزتهم في الميزانية و عرضها كذمة مدينة بمبلغ مساو للإستثمار في العقد
- تعامل دفعة الإيجار من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ و دخل تمويلي لتعويض و مكافأة المؤجر عن إستثماره؛

---

[1]- طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء 5، ص ص 409- 412.

[2]- لمزيد من التفصيل أنظر: "معيار المحاسبة الدولي 17"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ص ص 21 -22.

- توزيع دخل التمويل على مدة عقد الإيجار بشكل يعكس عائدا دوريا ثابتا؛

- يتم بشكل منتظم مراجعة تقديرات القيم المتبقية غير المضمونة عند حساب إجمالي استثمار المؤجر في عقد الإيجار ؛

- الإعتراف بمصاريف العقد في قائمة الدخل عند بدء عقد الإيجار ؛

- الإعتراف بالربح أو الخسارة في الدخل للفترة و الناجمة عن بيع الأصول.

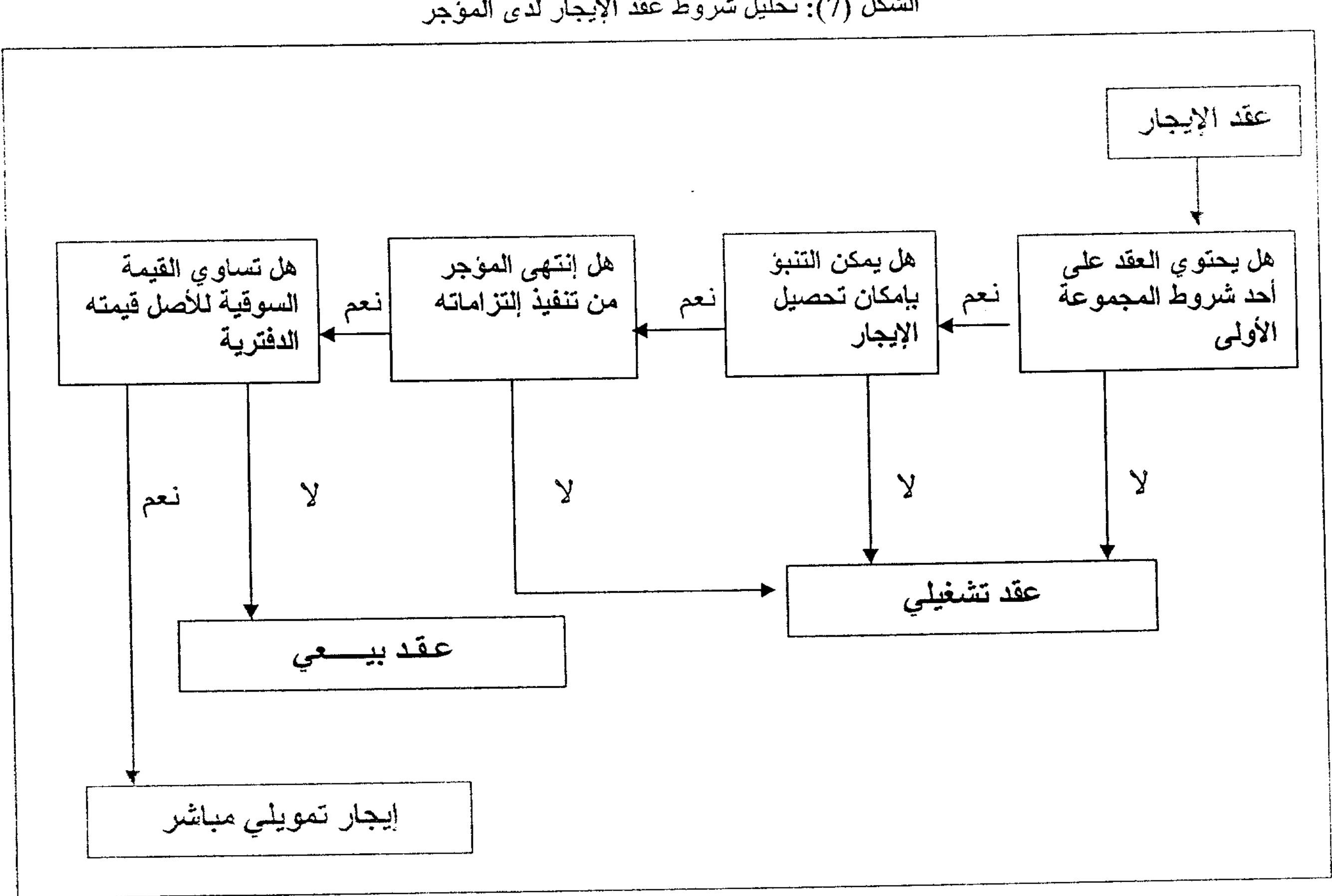
ب) عقود الإيجار التشغيلي:

- يجب عرض الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلي في الميزانية؛

- الإعتراف بعقد الإيجار في عقود الإيجار التشغيلي في الدخل على أساس القسط الثابت على مدة العقد؛

- الإعتراف بالتكاليف التي تم تحملها لإكتساب دخل الإيجار كمصروف باستثناء تكاليف الخدمات كالتأمين و الخدمات ، أما الإهتلاك فيحسب و يوزع على كل فترة محاسبية.

الشكل (7): تحليل شروط عقد الإيجار لدى المؤجر



المصدر: محمد سمير الصبان و آخرون، النظام المحاسبي اللبناني و المشاكل المحاسبية المعاصرة،مرجع سابق، ص 273.

المبحث الخامس: المعيار المحاسبي الدولي رقم (21)

" آثار التغيرات في أسعار صرف العملات ".

من المعروف أن الأسعار تتغير بمرور الوقت إرتفاعا و انخفاضا متأثرة بذلك بحالات التضخم و الإنكماش الاقتصادي، ووفقا للمبادئ المحاسبية - التكلفة التاريخية- يتجاهل المحاسب أي إرتفاع في الأسعار ويتم قياس الدخل عن طريق المقابلة بين الإيرادات التي تتم بأسعار جارية و مصروفات تتم معظمها بأسعار سابقة و من ثم لا يعكس الدخل المحاسبي الدخل الحقيقي و على العكس إذا حدثت حالة إنكماش و انخفضت الأسعار يتخلى المحاسب عن مبدأ التكلفة التاريخية و يتم تقييم الأصول بالأسعار الجارية، ليطبق بذلك مبدأ الحيطة و الحذر و الإعتراف بالخسائر المحتملة.

المطلب الأول: ماهية المعيار IAS(21).

يمكن أن تقوم المؤسسة بنشاطات أجنبية بطريقتين حيث يمكن أن تكون لها معاملات بعملات أجنبية، أو تكون لها عمليات أجنبية، هذه المعاملات أو العمليات يجب أن تظهر في البيانات المالية للمؤسسة و بالتالي يجب التعبير عنها بعملة المؤسسة معدة التقرير.

1/ تاريخ المعيار IAS (21):

عرف المعيار المحاسبي الدولي (21) المعدل و الذي تم اعتماده من قبل مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في النسخة المعاد صياغتها سنة 2003 عدة تطورات:[1]

في ديسمبر 1977 نشرت مسودة العرض E11 تعرض محاسبة التحويلات الأجنبية و ترجمة القوائم المالية الأجنبية، ليليها عرض المسودة الإضافية E23 المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي في مارس 1982، أما صدور المعيار المحاسبي الدولي 21 "المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" فقد كان في جويلية 1983 لتكون بداية تطبيقه إبتداء من 1 جانفي 1985 .

في ماي 1992 صدرت مسودة العرضE44 ، ليصدر بعدها IAS(21) المعدل في ديسمبر 1993 ليحل محل IAS(21) الصادر في 1983، ليصبح نافذ المفعول إبتداء من 1 جانفي 1995.، أما في 18 ديسمبر فقد تمت إعادة صياغة المعيار ليصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تبدأ من 1 جانفي 2005

أما التفسيرات المتعلقة بالمعيار 21: فهي التفسير SIC 7 المتعلق بإدخال عملة اليورو، SIC11 تبادل العملات (رسملة الخسائر الناتجة عن تخفيض العملات)، SIC30 تقرير العملات (الترجمة من عملة القياس إلى عملة العرض).

2/ الهدف:

يهدف هذا المعيار إلى المحاسبة عن المعاملات المحددة بالعملة الأجنبية و عمليات التشغيل الأجنبية و

[1] -http// www.IASPlus.com ,(23 02/2005).

تحديد سعر الصرف المراد إستعماله، و كيفية الإعتراف بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف في البيانات المالية للمؤسسة، كما يجب ترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة المؤسسة معدة التقرير.

3/ النطاق:

- يجب أن يطبق هذا المعيار في :

* المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية؛

* ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية التي تم إدراجها في البيانات المالية للمؤسسة عن طريق توحيدها.

- إن المعاملة المحددة بالعملة الأجنبية هي تلك التي يتم التعاقد عليها أو يتفق على تسويتها بعملة أجنبية؛
- لا يحدد هذا المعيار العملة التي يجب على المؤسسة أن تعرض قوائمها المالية بها ولكن تستخدم المؤسسة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه، أما إذا استخدمت عملة أخرى فيجب الإفصاح عن سبب إستخدام تلك العملة؛
- يجب أن تسجل العملية المحددة بعملة أجنبية على أساس ما يعادلها من عملة التقرير، وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين عملة التقرير و العملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية.[1]

4/ تقديم التقارير:[2]

أ) في تاريخ كل ميزانية عامة:

- يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر صرف الإقفال؛
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المدرجة بالتكلفة التاريخية و المحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف الذي كان سائدا بتاريخ حدوث العملية؛
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية و التي تكون مسجلة على أساس القيمة العادلة و المحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة عندما تم تحديد هذه القيم.

ب) الإعتراف بفروقات الصرف:

- يجب الإعتراف بفروقات الصرف الناجمة عن تسوية بنود نقدية، أو تلك الناجمة عن التقرير عن بنود المؤسسة النقدية بأسعار صرف تختلف عن تلك التي كانت قد سجلت بها أصلا خلال الفترة، أو تم التقرير عنها في بيانات مالية سابقة كدخل أو مصروف في الفترة التي تنشأ فيها؛
- يجب أن تصنف فروقات أسعار الصرف الناجمة عن إلتزام محدد بالعملة الأجنبية لتغطية مخاطر استثمار المؤسسة في مؤسسة أجنبية كحق ملكية في البيانات المالية و ذلك إلى حين التخلص من صافي الإستثمار حيث يجب حينئذ الإعتراف بهذه الفروقات كدخل أو كمصروف.

---

[1] -International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist, Op.cit. p p 74 -76.

[2] – من كتاب "معايير المحاسبة الدولية 2000"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد3، جانفي 2003، www.ascasocity.org، (05/04/25)، ص ص17-20.

ج) المؤسسات الأجنبية:

عند قيام المؤسسة الأم بترجمة البيانات المالية للمؤسسة الأجنبية لغرض دمجها في بياناتها المالية فإن عليها إتباع الإجراءات التالية:

- يجب أن تترجم الموجودات و المطلوبات النقدية و غير النقدية للمؤسسة الأجنبية باستعمال سعر الإقفال؛
- يجب أن تترجم بنود الدخل والمصاريف للمؤسسة الأجنبية بموجب أسعار الصرف بتاريخ العملية.

أما عند تخلصها من المؤسسة الأجنبية فيجب الإعتراف بالمبالغ المتراكمة لفروقات أسعار الصرف المؤجلة و التي تتعلق بالمؤسسة الأجنبية كدخل أو كمصروف في نفس الفترة التي يعترف فيها بمكاسب أو خسائر التخلص.

5/ الإفصاح:

يجب على المؤسسة أن تفصح عن:

- مبلغ فروقات أسعار الصرف التي تم تضمينها صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- صافي فروقات أسعار الصرف المصنفة كبند مستقل من بنود حقوق الملكية و تسوية مبلغ فروقات أسعار الصرف هذه في بداية و نهاية الفترة.؛
- مبالغ فروقات أسعار الصرف الناتجة خلال الفترة التي تمت إضافتها للقيمة المدرجة للأصل.
- عندما تطبق المؤسسة هذا المعيار لأول مرة فإنه يجب عليها التصنيف بشكل منفصل و الإفصاح عن الرصيد المتجمع في بداية الفترة لفروقات الصرف المؤجلة و المصنفة كحق لمالكين في فترات سابقة إلا إذا كان المبلغ غير قابل للتحديد بشكل معقول.

المطلب الثاني: ترجمة القوائم المالية.

تتحدد مكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية المعبر عنها بعملة أجنبية حسب الطريقة المستخدمة في الترجمة، و يكمن الفرق الأساسي بين الطرق في تصنيف الأصول و الخصوم التي سيتم ترجمتها إما بالسعر الجاري أو التاريخي وهذه الطرق هي:

أولا: <u>ترجمة القوائم المالية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات المؤسسة المصدرة للقوائم المالية:</u>

رغم أن IAS يعترف بطريقة السعر الجاري للترجمة فإننا سنشرح كل الطرق الأربعة فيما يلي:

1/ طريقة البنود المتداولة و غير المتداولة:

و يطلق عليها أيضا طريقة البنود الجارية و غير الجارية، ووفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة الأصول و الخصوم المتداولة بالسعر الجاري وقت إعداد القوائم المالية ، أما الخصوم و الأصول غير المتداولة فيتم ترجمتها بالأسعار التاريخية، و تترجم الإيرادات و المصاريف الموجودة في قائمة الدخل و التي تحدث بانتظام بمتوسط التبادل خلال الفترة ، بينما الإيرادات و المصاريف غير المنتظمة فيتم ترجمتها بالمعدل

السائد وقت تحققها، كما قد تترجم كل بنود قائمة الدخل- ما عدا أعباء الإهتلاك – وفقا للمتوسط المرجح الخاص بكل فترة تقرير، في حين تترجم أعباء الإهتلاك بالمعدل التاريخي. [1] و ما يعاب على هذه الطريقة أنها لا تستند على أساس نظري(فكري) كما أنها قد تؤثر على نتائج أعمال المؤسسة بسبب التغير في سعر الصرف.

إن إستخدام سعر الصرف في نهاية السنة لترجمة الأصول المتداولة يفترض أن النقدية و المدينين و المخزون تخضع لمخاطر تغير واحد في سعر العملة لأنه من الممكن أن يزيد السعر المحلي للمخزون بعد تخفيض قيمة العملة و هو ما يؤدي إلى الحماية من تذبذب سعر العملة.

2/ طريقة البنود النقدية و غير النقدية:

جاءت هذه الطريقة لتصلح بعض عيوب الطريقة السابقة، و تتبع هذه الطريقة القاعدة التالية:

ترجمة الأصول و الخصوم النقدية وفقا لسعر الصرف الجاري وقت إعداد القوائم المالية، و ترجمة الأصول و الخصوم غير النقدية وفقا لأسعار الصرف التاريخية، أما بنود قائمة الدخل فتترجم بنفس الطريقة المستخدمة في طريقة البنود المتداولة و غير المتداولة.[2]

إن هذه الطريقة تترجم كل الأصول غير النقدية بالسعر التاريخي وهو أمر غير منطقي بالنسبة للأصول التي تظهر بقيمتها السوقية مثل المخزون و الاستثمارات في الأوراق المالية.

3/ الطريقة الزمنية (طريقة الأسعار المؤقتة) :

تقوم هذه الطريقة على مبدأين أساسيين هما: - الترجمة تغير وحدة القياس؛

- الترجمة لا تغير أي مبدأ محاسبي.

إن ترجمة العملة الأجنبية تعتبر أسلوبا حسابيا صمم لتحويل وحدات القياس المختلفة إلى وحدة قياس واحدة و بالتالي فإن التاريخ الذي يتم فيه قياس السعر النقدي للبند هو الذي يحدد التاريخ الذي يستخدم عنده معدل التبادل لترجمة هذا البند و لهذا فإن هذه الطريقة تتلخص في المبدأ الزمني للترجمة،[3] و لذلك يتم إستخدام سعر الصرف التاريخي في ترجمة البند الذي يعكس قيم نقدية ثابتة في حين يستخدم المعدل الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية لترجمة البنود التي تعبر عن حقوق أو إلتزامات قابلة للتحصيل أو السداد في المستقبل، أما عناصر قائمة الدخل فيتم ترجمتها بنفس طريقة البنود المتداولة و غير المتداولة.[4]

إن ما يعاب على هذه الطريقة هو أن عملية الترجمة تتم بدون إعادة تبويب بنود الميزانية و بالتالي هي لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة.

[1]- **كمال الدين الدهراوي**،" مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003-2004، ص ص 298 -299.

[2]-**حيدر الشمري و حسن سلوم**، "أثر ترجمة القوائم المالية باستخدام وحدة النقد (اليورو) في جذب الإستثمارات الأوربية إلى المنطقة العربية"، الملتقى الدولي الأول حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، 18- 20 أفريل 2005، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص 60

[3]- **أحمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوي**، المحاسبة المتقدمة ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، 314-315.

[4]- **ثناء القباني**، مرجع سابق، ص ص 65-66.

4/ طريقة سعر الصرف الجاري:

و هو الأسلوب الذي أقرته لجنة معايير المحاسبة الدولية لترجمة القوائم المالية لكيان أجنبي ما، كما أقرته أيضا المعايير المحاسبية الأمريكية SFAS 52، ووفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة كل عناصر الأصول و الخصوم باستخدام المعدل الجاري ، أما حقوق المساهمين فيتم ترجمتها باستخدام المعدل التاريخي، أما بالنسبة لبنود قائمة الدخل فإنها تترجم إما بالمعدل الجاري أو بواسطة متوسط المعدل المرجح.[1]

تتميز هذه الطريقة بـ:- سهولة التطبيق؛

- الإحتفاظ بأسس التقييم المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمؤسسات التابعة؛
- لا تتطلب إعادة تبويب بنود القوائم المالية لفصل المتداول و غير المتداول؛
- تتفق مع مفاهيم التكلفة الجارية في تقييم الأصول كأحد المداخل المحاسبية لعلاج مشاكل التضخم.

أما ما يعاب عليها فهو عدم تحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة و خصائص كل بند ، فلا يجب أن يطغى هدف السهولة على ضرورة الإلتزام بالأساليب العلمية المنطقية.[2]

ثانيا: ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية ليست جزءا أساسيا من عمليات المؤسسة المصدرة للقوائم :

عند ترجمة القوائم المالية لأي كيان أجنبي يجب تطبيق القواعد التالية:[3]

- يجب أن تترجم كل الأصول و الخصوم النقدية و غير النقدية بالمعدل الجاري أي سعر الإقفال؛
- يجب أن تترجم بنود الدخل و المصاريف بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات إلا عندما يقدم الكيان الأجنبي قوائمه بعملة إقتصاد يعاني من تضخم مفرط، ففي هذه الحالة يجب أن يترجم بالمعدل الجاري؛
- يجب الإقرار بفروق الصرف كدخل أو كنفقة في الفترة التي تنشأ فيها - و يستثنى من ذلك فروق الصرف المتصلة بالبنود النقدية التي تشكل في جوهرها جزءا من صافي الإستثمار- كمكون منفصل.

و الجدول التالي يظهر الفروق بين الطرق الأربع عند ترجمة عناصر الميزانية و قائمة الدخل.

[1]- ثناء القباني، مرجع سابق، ص ص 67-68.
[2]- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 376 -378.
[3]- لمزيد من التفصيل أنظر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ص 149- 153.

الجدول(7): مقارنة أسعار الصرف المستخدمة في ظل الطرق المختلفة لترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية التابعة.

البيان	طريقة البنود المتداولة و غير المتداولة	طريقة البنود النقدية و غير النقدية	الطريقة الزمنية	طريقة أسعار الصرف الجارية
الأصول:				
النقدية	جاري	جاري	جاري	جاري
المدينون	جاري	جاري	جاري	جاري
المخزون السلعي	جاري	تاريخي	تاريخي	جاري
إستثمارات مالية قصير الأجل	جاري	جاري	جاري	جاري
إستثمارات مالية طويلة الأجل	تاريخي	جاري	تاريخي	جاري
الأصول الثابتة	تاريخي	تاريخي	تاريخي	جاري
الخصوم				
حقوق الملكية	تاريخي	تاريخي	تاريخي	تاريخي
الدائنين	جاري	جاري	جاري	جاري
ديون قصيرة الأجل	جاري	جاري	جاري	جاري
ديون طويلة الأجل	تاريخي	تاريخي	تاريخي	جاري
أرصدة أخرى				
مصاريف مدفوعة مقدما	جاري	تاريخي	جاري	جاري
إيرادات مستحقة	جاري	جاري	جاري	جاري
مصاريف مستحقة	جاري	جاري	جاري	جاري
إيرادات محصلة مقدما	جاري	تاريخي	جاري	جاري

المصدر: نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 279.

كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 303.

المطلب الثالث: المحاسبة عن العمليات التي تنطوي على عملات أجنبية.

إزدادت عمليات التجارة الدولية واتسع الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات ، و أدى ذلك إلى ظهور مشكلتان محاسبيتان باستخدام العملة الأجنبية هما:

المشكلة الأولى و المترتبة عن توسع المؤسسات بالإستثمار في بلدان أجنبية و هو ما يستلزم ترجمة القوائم المالية لفروعها الأجنبية عند إعداد قوائمها المالية؛

المشكلة الثانية تتمثل في كيفية المحاسبة عن العمليات الأجنبية (عمليات الإستيراد و التصدير).

إن العمليات بالعملات الأجنبية تختلف محاسبيا عنها بالعملة المحلية، حيث تعرف العملية الأجنبية وفقا للمعيار 52 الصادر عن FASB بأنها " تلك العمليات التي تتحدد قيمتها بأية عملة أخرى غير العملة المحلية

الوظيفية للشركة " ، أما العملة الوظيفية فهي" العملة الأساسية للبيئة الإقتصادية التي تمارس فيها الشركة نشاطها و تخلق من خلالها صافي التدفقات النقدية "[1] وهي عادة ما تكون عملة الدولة التي تمارس الشركة داخل حدودها الإقليمية أنشطتها الإقتصادية، هذا و تنشأ العمليات الأجنبية حسب المعيار 21 لقيام المؤسسة بالعمليات الأجنبية التالية:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛
- الإقتراض أو الإقراض بالعملة الأجنبية؛
- دخول المؤسسة طرفا في أحد عقود الصرف الآجل الغير منفذ بعد؛
- قيام المؤسسة بشراء أو بيع أصل أو سداد بعض الديون بالعملة الأجنبية.

1/ الأساليب المحاسبية لتسجيل العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية:

إن تسجيل العملية الأجنبية في اليومية تقوم على حدثين مستقلين هما: حدث مرتبط بعملية الشراء أو البيع، و حدث مرتبط بسداد أو تحصيل الإلتزام المتعلق بالحدث الأول، و هناك أسلوبان لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالصفقات الأجنبية و هما:[2]

أ): أسلوب المعاملة الواحدة:

حسب هذا الأسلوب تتم تسوية فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض المشتريات الخارجية في دفاتر المستورد إذا كان التسديد بعملة المصدر أو عملة أخرى غير عملة المستورد، أما بالنسبة للمصدر فتسوى فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض رقم الأعمال أي زيادة أو تخفيض المبيعات الخارجية في دفاتر المصدر إذا كان السداد بعملة المستورد أو أي عملة أخرى غير عملة المصدر و هذا بالقيود التالية.

التسجيل عند المستورد حالة وجود خسارة صرف	التسجيل عند المصدر حالة وجود خسارة صرف
تاريخ الشراء	تاريخ البيع
من حـ/ المشتريات الخارجية	من حـ/ العملاء
إلى حـ/ الموردين	إلى حـ/ المبيعات الخارجية
تاريخ السداد	تاريخ التحصيل
من حـ/ الموردين	من حـ/ البنك
من حـ/ المشتريات الخارجية	من حـ/ المبيعات الخارجية
إلى حـ/ البنك	إلى حـ/ العملاء

[1]- محمود علي الجبالي، نشات سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 303.
[2]- لمزيد من التفصيل أنظر: نبيه عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص 117- 151.

التسجيل عند المستورد حالة وجود أرباح صرف	التسجيل عند المصدر حالة وجود أرباح صرف
تاريخ الشراء من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين	تاريخ البيع من حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية
تاريخ السداد من حـ/ الموردين إلى حـ/ البنك إلى حـ/ المشتريات الخارجية	تاريخ التحصيل من حـ/ البنك إلى حـ العملاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية

ب) أسلوب المعاملة المزدوجة:

حسب IAS 21 يتم تحديد سعر الصرف الجاري أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيد و الترجمة (عند التعاقد، عند السداد، عند الأقساط)، و تنص الطريقة المزدوجة على أن فروق الصرف تعد أرباحا و خسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل و لا تقفل في حساب المشتريات أو المبيعات الخارجية حيث تنقل في قيد مستقل إلى صافي الدخل أو الإحتياطي الخاص، فقرار المستورد أو المصدر حول مخاطر الصرف تعتبر قرار تمويل و ليس قرار شراء أو بيع، و يتم التسجيل بالقيود التالية:

التسجيل عند المستورد 1/ حالة وجود خسارة صرف	التسجيل عند المصدر 1/ حالة وجود خسارة صرف
تاريخ الشراء من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين	تاريخ البيع من حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية
تاريخ السداد من حـ/ الموردين من حـ/ فروق الصرف (خسارة) إلى حـ/ البنك	تاريخ التحصيل من حـ/ البنك من حـ/ فروق الصرف (خسارة) إلى حـ/ العملاء
من حـ/ أرباح و خسائر إلى حـ/ فروق الصرف (خسارة)	من حـ/ أرباح و خسائر إلى حـ/ فروق الصرف (خسارة)

التسجيل عند المستورد حالة وجود أرباح صرف	التسجيل عند المصدر حالة وجود أرباح صرف
تاريخ الشراء من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين	تاريخ البيع من حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية
تاريخ السداد من حـ/ الموردين إلى حـ/ البنك إلى حـ/ فروق الصرف (أرباح)	تاريخ التحصيل من حـ/ البنك إلى حـ/العملاء إلى حـ/ فروق الصرف (أرباح)
من حـ/ فروق الصرف (أرباح) إلى حـ/ أرباح و خسائر	من حـ/ فروق الصرف (أرباح) إلى حـ/ أرباح و خسائر

ملاحظات:

1- عند المستورد خسائر الصرف مدينة و تزيد من قيمة المشتريات أما أرباح الصرف فدائنة و تخفض من قيمة المشتريات؛

2- عند المصدر خسائر الصرف مدينة و تخفض من قيمة المبيعات أما أرباح الصرف فدائنة و تزيد من قيمة المبيعات؛

3 - لا يتأثر المورد بفروق الصرف إذا كان السداد بعملته؛

4- لا يتأثر المصدر بفروق الصرف إذا كان السداد بعملته .

المبحث السادس: المعيار المحاسبي الدولي رقم (33)" ربحية السهم الواحد ".

يهتم حملة الأسهم العادية بالعائد على الأسهم، ذلك أن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات، و يتم حسابها بقسمة صافي الربح مطروحا منه توزيعات الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة، و لهذا أصبح من أكثر المقاييس شيوعا لتقييم أداء المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية المعيار IAS (33)

صدر معيار المحاسبة الدولي (33) و الخاص بكيفية القياس و الإفصاح عن نصيب أو ربحية السهم الواحد، بهدف التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد التي يوفرها حملة الأسهم العادية، كما يستخدم في حساب العديد من المؤشرات في بورصة الأوراق المالية مثل مضاعف السعر للأرباح و نسبة التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية.

1/ تاريخ المعيار IAS (33)

نظرا للحاجة الملحة لوجود معيار يبين كيفية حساب ربحية السهم العادي مع الوفاء بمتطلبات الإفصاح بالشكل الملائم فقد صدر في جانفي 1996 مسودة العرض E52 بعنوان "ربحية السهم الواحد"، تلاها صدور المعيار IAS(33) في فيفري 1997 بنفس عنوان المسودة ليبدأ تطبيقه إبتداء من 1 جانفي 1998.
أما في 18 ديسمبر فقد تمت إعادة صياغة المعيار ليصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تبدأ من 1 جانفي 2005.[1]

2/ نطاق المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وصف المبادئ المحاسبية بتحديد و عرض ربحية السهم و التي تساهم في تطوير مقارنات الأداء بين مختلف المؤسسات في نفس الفترة المحاسبية أو بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس المؤسسة.

يجب أن يطبق هذا المعيار بواسطة المؤسسات التي يتم الاتجار في أسهمها العادية، أو العادية المحتملة، و بواسطة المؤسسات التي تجري عملية إصدار أسهمها العادية أو المحتملة في الأسواق العامة للأوراق المالية.

3/ بعض المفاهيم:

يستخدم في هذا المعيار مجموعة من المصطلحات نذكر منها:[2]

<u>الأوراق المالية القابلة للتحويل:</u> هي تلك الأوراق المالية أو الأدوات المالية المتمثلة في الأسهم الممتازة و السندات والتي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية خلال فترة التقرير أو بعد نهاية فترة التقرير إذا رغب حاملها

[1] -http// www.IASPlus.com , (23/02/2005).
[2]- لمزيد من التفصيل أنظر: طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 26- 35.

في ذلك بالإعتماد على معدل التحويل، فمثلا يمكن لحامل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أن يقوم بتحويلها إلى أسهم عادية وفقا لشروط نشرة الإكتتاب في السندات.

الخيارات: هي أداة مالية تعطي لمالكها الحق في شراء أسهم عادية طبقا لاتفاقية تتم عند دفع قيمة محددة بما في ذلك الخيارات التي يتم منحها ، و كذلك إتفاقيات شراء الأسهم التي تعطى للعاملين في المؤسسة.

الضمانات: هي صك مالي يعطي لمالكه الحق في شراء حصة من الأسهم العادية وفقا للشروط الواردة في الصك و عادة ما يتم ذلك عند دفع القيمة المحددة.

الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمؤسسة ما أو التزام مالي أو أداة حق من حقوق الملكية لمؤسسة أخرى و ذلك في آن واحد.

مضاعف السعر للأرباح: هو عدد المرات التي يمكن خلالها تغطية القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين من خلال ربحية السهم السنوية وفقا لآخر ميزانية معتمدة.

الهيكل البسيط لرأس المال: هو الهيكل الذي يقتصر على أسهم عادية فقط.

الهيكل المعقد لرأس المال: هو الهيكل الذي ينشأ عنه أسهم عادية و محتملة ،أي وجود أوراق مالية أخرى إضافة للأسهم العادية.

الأوراق المالية الخافضة المحتملة: هي تلك الأوراق التي تكون هناك إمكانية لتنفيذها أو ممارستها و تقلل من ربحية السهم الواحد و من أمثلتها الديون القابلة للتحويل.

تجزئة الأسهم: هي زيادة عدد الأسهم المتداولة عن طريق تقسيم السهم الواحد إلى سهمين أو أكثر.

تجميع الأسهم: هو تخفيض عدد الأسهم المتداولة عن طريق تجميع سهمين أو أكثر في سهم واحد

المطلب الثاني: قياس نصيب السهم من الأرباح في ظل هيكل رأسمالي معقد.

إن الهيكل الرأسمالي المعقد هو ذلك الهيكل الذي يتضمن أوراق مالية محتملة التحويل إلى أسهم عادية و إذا تم ممارسة هذا الأمر فهذا يعني زيادة عدد الأسهم العادية المتداولة و بالتالي تخفيض ربحية السهم الواحد، و هو ما يطلق عليها الأوراق المالية الخافضة، أما إذا كان تأثير هذه الأوراق المالية هو رفع ربحية السهم الواحد فإنه يتم إهمالها، لأن الغرض من حساب ربحية السهم الواحد المخفضة DEPS في ظل هيكل رأسمالي معقد هو الإفصاح عن مخاطر تخفيض صافي الربح، و بالتالي فالهيكل المعقد يتطلب إفصاحا مزدوجا لكل من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم الواحد المخفضة، و طبقا للمعيار IAS 33 فإن البسط الذي يمثل صافي الربح القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية عن الفترة يجب أن يتم تسويته بأي انعكاسات ضريبية تحدث نتيجة الأوراق المالية المحتملة الخافضة، فعلى سبيل المثال: تحويل سندات إلى أسهم عادية سيخفض من الفوائد المدفوعة مما ينتج عنه زيادة في الأرباح خلال الفترة.

1/ ربحية السهم الواحد المخفضة:

هي الأرباح الخاصة بكل سهم من الأسهم العادية بعد الأخذ في الاعتبار تأثير كل الأسهم العادية المحتملة و التي كانت متداولة أثناء الفترة و التي لها خصائص مخفضة لربحية السهم، و من أمثلة الأوراق المالية الخافضة و الموضحة بواسطة المعيار الدولي 33 و الأمريكي SFAS 128 نذكر الأوراق المالية (الديون) القابلة للتحويل ، الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، الخيارات و الضمانات، الأوراق المالية المشاركة في توزيعات الأرباح مع حملة الأسهم العادية و الأسهم العادية المحتمل إصدارها. و يتم حساب ربحية السهم المخفضة عن طريق تحديد كل الأوراق المالية الخافضة المحتملة و حساب تأثير الأوراق المالية الخافضة على صافي الدخل و الأسهم العادية المحتملة.[1]

2/ حساب ربحية السهم الواحد المخفضة:

هناك طريقتان أساسيتان تستخدمان لدمج تأثيرات الأوراق المالية الخافضة و ربحية السهم - مع استبعاد الأوراق المالية المشاركة و الأوراق المالية العادية المزدوجة- هما:[2]

أولا: طريقة أسهم الخزانة:

تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود ضمانات أو خيارات لتنفيذها، و يتم فيها حساب ربحية السهم الواحد كما لو كانت هذه الخيارات أو الضمانات قد تم تنفيذها في بداية الفترة و أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من تنفيذ هذه الضمانات أو الخيارات يتم إستخدامها لشراء أسهم عادية بمتوسط سعر السوق لهذه الفترة.

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$\text{عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات و الضمانات} = \frac{\text{متوسط سعر السوق - سعر التنفيذ}}{\text{متوسط سعر السوق}} \times \text{عدد الأسهم الخاصة بالخيارات و الضمانات}$$

$$\text{ربحية السهم الواحد عن طريق أسهم الخزانة} = \frac{\text{صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات و الضمانات}}$$

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: **طارق عبد العال حماد** ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثاني، مرجع سابق. ص ص 57 – 59.
[2]- لمزيد من التفصيل أنظر: **طارق عبد العال حماد**، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض، مرجع سابق، ص ص354 – 365 .

ثانيا: طريقة إذا تم التحويل:

تستخدم هذه الطريقة مع الأوراق المالية المشاركة و كذا الأوراق المالية القابلة للتحويل، حيث يعاد حساب الدخل القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية ليعكس عملية التحويل كما يلي:

- إعادة إضافة مصروف فوائد السندات ناقصا الأثر الضريبي؛
- توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل حتى لا يتم طرحها بعد ذلك؛
- إضافة المصروفات الأخرى الخاصة بالإصدارات القابلة للتحويل.

هذا فيما يخص البسط أما المقام فهو يشمل الأسهم العادية المتداولة مضافا إليها الأسهم المصدرة عند تحويل الأوراق المالية إلى أسهم عادية وهو ما تمثله العلاقة التالية:

$$\text{ربحية السهم الواحد عن طريق إذا تم التحويل} = \frac{\text{صافي الدخل + مصاريف الفوائد بعد الضرائب – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة + عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات و الضمانات}}$$

3/ التقديم المزدوج لربحية السهم الواحد:

إن الإفصاح عن ربحية السهم الواحد المزدوجة يميز بين عدم وجود تخفيض لربحية السهم الواحد أو وجود تخفيض محتمل ، وهو ما يوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات عن المدى الحقيقي لربحية السهم الواحد المحتملة، و تتضمن ربحية السهم المخفضة جميع الإصدارات التي لها حق قانوني في أن تصبح أسهما عادية و تطبق أو تستخدم هذا الحق، و من ثم يتم قياس و توقع كل التخفيض الممكن في ربحية السهم الواحد.

المطلب الثالث: قياس نصيب السهم من الأرباح في ظل هيكل رأسمالي بسيط.

إن الهيكل البسيط لرأس المال هو ذلك الهيكل الذي يحتوي على أسهم عادية فقط و بالتالي تختلف طريقة حساب ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط عنه في ظل هيكل رأسمالي معقد باختلاف هيكل رأس المال، وحسب هذه الطريقة يتم حساب ربحية السهم عن طريق قسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة المتاحة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة، هذا و يتحدد صافي الربح المتاح للتوزيع على حملة الأسهم العادية ، أي البسط بعد إستبعاد كل من :[1]

- توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح و التي يتم إعلان توزيعها عن الفترة؛
- ضرائب الدخل؛

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: **طارق عبد العال حماد**، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص35-56.

- نصيب العاملين و مجلس الإدارة و أصحاب الحصص من الأرباح.

أما المقام فيظهر فيه المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام، أي عدد الأسهم التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح خلال العام ، و الغرض من ذلك هو إيجاد توازن زمني بين البسط و المقام، كما يتأثر المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام بالعديد من العوامل الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (8): حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة في ظل هيكل رأسمالي بسيط.

العملية	الأثر على حساب المتوسط المرجح
الأسهم العادية المتداولة لبداية الفترة	زيادة عدد الأسهم المتداولة بنفس عدد الأسهم المتوافرة في بداية العام.
إصدار أسهم عادية خلال الفترة	تحسب الزيادة في عدد الأسهم المتداولة وفقا لعدد الأسهم الجديدة المصدرة مرجحة بالمدة المتبقية من العام (من تاريخ الإصدار حتى نهاية العام).
التحويل إلى أسهم عادية	تحسب الزيادة في عدد الأسهم المتداولة وفقا لعدد الأسهم المحولة مرجحة بالمدة المتبقية من العام (من تاريخ التحويل حتى نهاية العام).
شراء المؤسسة لأسهمها و تسمى أسهم خزانة	إنخفاض عدد الأسهم المتداولة بحسب أسهم الخزانة المشتراة مرجحة بالفترة المتبقية من العام (من تاريخ الشراء حتى نهاية العام).
توزيعات الأسهم (أسهم مجانية) و تجزئة الأسهم	زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الأسهم المصدرة كتوزيعات أسهم أو الناتجة من التجزئة.
تجميع الأسهم	تخفيض عدد الأسهم المتداولة بنفس النقص الناتج عن التجميع.
إصدار أسهم مقابل الإندماج (طريقة الشراء).	زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الأسهم المصدرة مرجحة بالفترة المتبقية من العام (من تاريخ الإندماج حتى نهاية العام).
الإندماج (طريقة تجميع المصالح)	زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الأسهم المصدرة .

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 339.

متطلبات الإفصاح:

مما سبق نستنتج أن الهيكل البسيط لرأس المال يختلف عن الهيكل المعقد من حيث المفهوم و متطلبات الإفصاح، فالإفصاح في الهيكل البسيط يكون عن ربحية السهم، بينما في الهيكل المعقد فيكون الإفصاح مزدوج أي الإفصاح عن ربحية السهم الأساسية و ربحية السهم المخفضة، و في ظل المعيار الدولي 33 يجب على المؤسسات الإفصاح عن:[1]

[1] -International financial reporting standard, presentation and disclosure checklist , Op.cit.; pp 112-113.

- ربحية السهم الواحد الأساسية و ربحية السهم المخفضة في مقدمة قائمة الدخل؛
- القيم المستخدمة كبسط عند حساب كل من ربحية السهم الأساسية و المخفضة و تسوية هذه القيمة في صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في حساب كل من ربحية السهم الأساسية و المخفضة و تسوية هذه المقامات لكل منهما؛
- يتطلب هذا المعيار من المؤسسة أن تعرض ربحية السهم الأساسية و المخفضة حتى لو كانت القيمة التي يعلق عنها سالبة أي خسارة للسهم؛
- المتغيرات المستقبلية التي قد تؤثر على ربحية السهم و هذا من خلال الإفصاح عن أقصى عدد للأسهم التي سيتم تداوله في الفترة المستقبلية، وكذا التسوية السنوية لصافي أرباح حملة الأسهم العادية؛
- في حالة وقوع أحداث بعد تاريخ الميزانية و لكن قبل إصدار القوائم المالية و التي ينتج عنها تغيير كبير.في عدد الأسهم العادية المتداولة أو المحتملة المتداولة، يجب أن تفصح المؤسسة عن وصف للعمليات التي تحدث بالإضافة إلى توضيح مقادير ربحية السهم الواحد الأساسية و المخفضة عن هذه الفترة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد شهدت السنوات الأخيرة - من سنة 1997 إلى غاية الآن- إنجازات ضخمة للجنة معايير المحاسبة الدولية قد تتجاوز في مجملها ما سبق و أن أنجزته اللجنة منذ نشأتها سنة 1973 و حتى 1996، ففي حين تم إضافة تسعة معايير جديدة - من المعيار 33 و حتى المعيار 41 - فإنها تضمنت أيضا إدخال تعديلات جوهرية على معظم معاييرها ، و إلغاء بعض من المعايير الأخرى فهي تمتاز بالمرونة و الشمولية لتصحيحها و تعديلها كلما اقتضى الأمر لذلك وهذا كله تجاوبا للتطورات الإقتصادية و للحاجة إلى تنسيق الأنظمة المحاسبية الدولية من أجل إعداد و عرض قوائم مالية وتطويرها باستمرار لتقديم تحسينات و إفصاحات أفضل.

إن المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية أو مجلس معايير المحاسبة المالية تعد المرجع الذي إعتمدته الكثير من الدول في إصدارها لمعاييرها المحاسبية الخاصة مثل مصر ، أو إعتمدته مباشرة في محاسبتها مثل الكويت.

ولمعرفة الأثر الذي يحدثه إتباع أو اعتماد هذه المعايير كان لزاما علينا دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث
المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

المبحث الأول: النظام المحاسبي.

المبحث الثاني: القوائم المالية.

المبحث الثالث: الميزانية العامة.

المبحث الرابع: قائمة الدخل.

المبحث الخامس: الجداول الملحقة.

المبحث السادس: تحليل القوائم المالية.

تمهيد :

تعتبر المعلومات في الوقت المعاصر ثروة هامة إذ أن التحكم و الإستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار و بقاء المؤسسة، و يلعب نظام المعلومات دورا هاما و فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات إتخاذ القرار بمعلومات جاهزة، صحيحة و دقيقة و في الوقت المناسب.

إن المعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي و أدائها وتدفقاتها النقدية، و الوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن إستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، ولهذا السبب إهتمت الجهات المسؤولة عن المحاسبة وعن وضع المعايير المحاسبية بوضع الأسس الموحدة اللازمة لإعداد وعرض التقارير المالية المتمثلة أساسا في الميزانية ، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) و قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى بعض الملاحق و التوضيحات، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل بالإضافة إلى التحليل المالي لهذه المعلومات الواردة في القوائم المالية كونه وسيلة فعالة للحكم على كفاءة و نجاعة مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة سواء كانت مالية، إنتاجية، بيعية... ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التوظيف السليم لمجموعة النسب و المؤشرات المالية.

المبحث الأول: النظام المحاسبي.

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في كل من الوظيفة المحاسبية و البيئة المحيطة بها وذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات بما يتماشى مع نمو حجم التنظيمات و حاجات المستخدمين، واستجابت الوظيفة المحاسبية لهذه التطورات على أساس أن النظام المحاسبي يعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات.

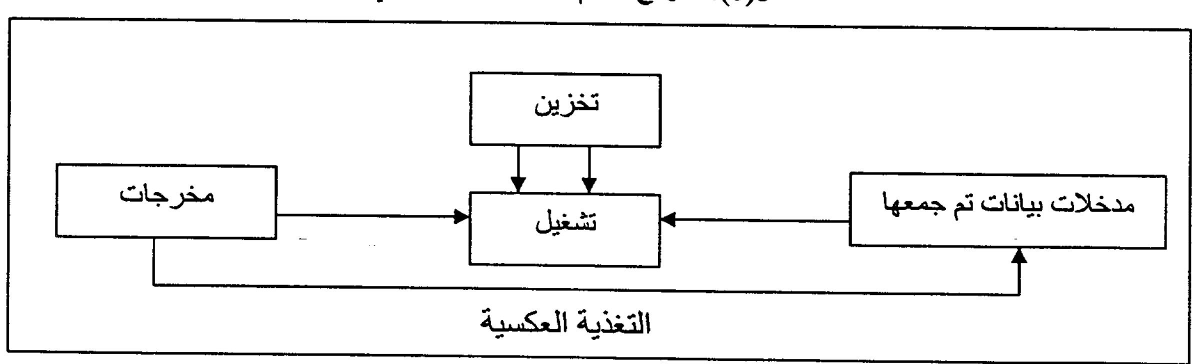
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي.

1/ مفهوم نظام المعلومات:

يعتبر النظام أفضل شكل للتنظيم، و هو يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تعمل معا بحيث تتوافق مع أهداف النظام ككل، و لقد عرف النظام بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد لتحويل المدخلات إلى مخرجات من أجل تحقيق أهداف المشروع"،[1] كما عرف Shwartz نظام المعلومات بأنه "نظام من الأفراد و المعدات و الإجراءات و المستندات ووسائل الإتصال الذي يجمع البيانات و يقوم بعمليات تشكيل و تخزين و استرجاع و عرض البيانات لاستخدامها في التخطيط و الموازنات التخطيطية في المحاسبة و الرقابة و غيرها من العمليات الإدارية "،[2] و بالتالي يمكن اعتبار أنشطة المؤسسة التي تنطوي على تجميع و تصنيف و تبويب و توزيع البيانات بمثابة أنظمة للمعلومات.

من خلال هذا التعريف نجد أن نظام المعلومات يحتوي على معلومات عن التنظيم و البيئة المحيطة، كما أن إنتاج المعلومات يتم من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية هي: المدخلات، العمليات التشغيلية و المخرجات، و تعتبر التغذية العكسية مخرجات ترتد إلى الأفراد المسؤولين عن أنشطة المؤسسة لتقييم و تحسين المدخلات كما هو موضح في الشكل (8) ، أما من المنظور الإداري فيعتبر نظام المعلومات حل تنظيمي و إداري مبني على تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات المفروضة من البيئة.[3]

الشكل(8): نموذج لنظام المعلومات الأساسي.



المصدر: من إعداد الطالب.

1- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كما ل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 15.

2- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر 2001، ص51، نقلا عن M.H.Shwartz, Mis planing datamation, vol 16 N° 10, september, 1970, p p 28 -30.

3- لمزيد من التفصيل أنظر: سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999،ص ص 14-17.

2/ أهداف نظام المعلومات:

قد ينظر إلى نظام المعلومات في شكله الأولي كمستودع للبيانات و كوسيلة للقيام بالعمليات الروتينية لتشغيل البيانات و التي تشتمل على عمليات مثل حسابات الموردين...إلخ، و في ظل هذا المفهوم الضيق لنظام المعلومات فإن النظام يخدم فقط الجوانب الفنية للإدارة...

و يهدف نظام المعلومات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:[1]

- ✓ تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛
- ✓ تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية؛
- ✓ تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

3/ مفهوم النظام المحاسبي:

إن نظام المعلومات المحاسبي هو أقدم نظام معلومات داخل المؤسسة و الذي يربط كل النشاطات في فضاء القيم المالية،[2] فالمعلومات المحاسبية هي الوسيلة الوحيدة التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي و أدائها و تدفقاتها النقدية و يهدف النظام المحاسبي إلى توصيل تلك المعلومات بالشكل المناسب للمستخدمين و في الوقت المناسب و بدقة متناهية، وبأقل تكلفة.

إن العديد من المتخصصين أعطوا عدة مفاهيم للنظام المحاسبي نذكر منها:

أولا: النظام المحاسبي هو" مجموعة من الموارد التي تستخدم لتحويل البيانات المالية إلى معلومات يتم توصيلها إلى متخذي القرارات للمساهمة في تسهيل عملية إتخاذ القرار".[3]

ثانيا: هو" أحد الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية و الأطراف الخارجية".[4]

ثالثا: هو" الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر و السجلات، واستخراج البيانات و الكشوفات المحاسبية و الإحصائية، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام".[5]

من هنا يمكن أن نستخلص أن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد الأنظمة الفرعية التي تشتمل عليها المؤسسة باعتبارها نظاما عاما يختص و يكلف بتجميع و تصنيف و تشغيل و توصيل المعلومات المحاسبية التي تتعلق بالأحداث و العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محددة، إلى كل من إدارة المؤسسة و الجهات الأخرى أو الأطراف الخارجية.

[1]- كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2001 ص 17.
[2] - **Chabana Bia,** «L'inadéquation du système comptable algérien pour le mesure de l'efficacité dans l'entreprise » les cahier du CREAD, N°45 , 1998,p 38.
[3]- محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، دون بلد نشر، 1999، ص 86.
[4]- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 32.
[5]- حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر، الأردن، 1999، ص ص 33 -34.

المطلب الثاني: مبادئ و عناصر النظام المحاسبي.

1/ مبادئ النظام المحاسبي:

يرتبط إعداد النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية هي:[1]

1). مبدأ الثبات: في إعداد التقارير في كل الدورات حتى يتمكن مستعملوها من المقارنة بين عدة سنوات.

2). مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: و هذا بالتركيز على الظروف الملائمة و المحفزة لأداء مهامهم بشكل جماعي.

3). مبدأ الهيكلة: إن تصميم نظام معلومات محاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط و الرقابة الداخلية و تحدد أيضا خطوط الإتصال اللازمة لتدفق البيانات و المعلومات من و إلى النظام المحاسبي.

4). مبدأ الضبط و الرقابة الداخلية: أي يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن دقة و صحة المعلومات المحاسبية.

5). مبدأ التوقيت السليم: أي أن يوفر النظام المحاسبي المعلومة في الوقت المناسب.

6). مبدأ المرونة: أن يكون النظام المحاسبي قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات و الاستمرار و مبدأ المرونة، أي إمكانية التعديل حسب الظروف دون المساس بالمبادئ.

7). مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير نتاج للنظام المحاسبي و بالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية و الخارجية بدقة.

8). مبدأ التكلفة المناسبة: لا شك أن إنتاج المعلومات المفيدة يرتبط بدرجة عدم التأكد المحيطة بالبيئة التي يعمل بها نظام المعلومات بالإضافة إلى تكلفة الحصول على تلك المعلومات، فلا يجوز إنتاج معلومات بتكلفة تزيد عن المنفعة المتوقعة منها.

2/عناصر النظام المحاسبي:

تختلف عناصر النظام المحاسبي من مؤسسة لأخرى، لكن هناك مجموعة من العناصر المشتركة أهمها:

1/ المجموعة المستندية (الأوراق الثبوتية): تمثل العنصر الأساسي في النظام المحاسبي بصفة عامة وهي تتضمن مجموعة المستندات الأصلية التي تثبت حدوث عملية معينة، كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية و أخيرا هي بمثابة دليل إثبات و قرينة من قرائن الرقابة و المراجعة و من أمثلتها الفواتير، الإيصالات، الإشعارات، الأوراق التجارية من شيكات و كمبيالات، الكشوفات الواردة من البنك أو الدائنين، أو الصادرة إلى العملاء و غيرهم.....إلخ. وتعد هذه المجموعة من مصادر القيود في الدفاتر

---

[1]- أحمد لعماري، "طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص ص 57-59.

المحاسبية.[1]

2/ المجموعة الدفترية: يتم الإعتماد على مجموعة الأوراق الثبوتية و المستندية في تجميع البيانات و المعلومات، أو في استعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة المالية بالعمليات التي تحدث في الوقت المناسب، و لا يتم هذا إلا عن طريق المجموعة الدفترية المتمثلة في دفاتر اليومية و دفاتر الأستاذ، و دفاتر الجرد.

3/ مجموعة القواعد و الإجراءات: هي مجموعة التعليمات التي ترسم السياسات المالية، و تحدد آلية عمل المحاسبة في إعداد المستندات و التسجيل في الدفاتر.

4/ مجموعة الأدوات و الأساليب: و هي مجموعة الأدوات المستخدمة في العمل المحاسبي و أسلوب استخدامها، و بخاصة الآلات مثل الحاسوب الذي أصبح يتبوأ موقعا متقدما في أعمال المحاسبة.

5/ نظام الضبط الداخلي: و هي مجموعة القواعد و الإجراءات و طريقة العمل المحاسبي داخل المؤسسة و تسلسلها و كيفية الرقابة الداخلية، و التحقق من صحة الأعمال المحاسبية و مدى إنسجامها مع التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المؤسسة.[2]

بالإضافة إلى العناصر السابقة هناك عناصر أخرى تعد من مقومات النظام المحاسبي منها :

- ✓ الترميز: و الذي يعرف على أنه عملية وضع أرقام أو حروف هجائية لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعني بالعملية من غيره.وهو يحقق الإغراض التالية: تسهيل عملية التجميع و الإتصال، الإنجاز السريع للعمليات، تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ، تسهيل العمل بالحاسوب.
- ✓ دليل الحسابات: هو المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي لاشتماله على ترجمة للمدخلات و المخرجات في المعاملات المالية التي يشملها النظام.

3/ أهداف النظام المحاسبي :

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات و مستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات و المتمثلة في التقارير، و لتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن ترتبط بالأهداف التالية:

أولا: إنتاج التقارير اللازمة:

تعتبر التقارير أداة للتخطيط و وسيلة رقابية لنشاط المؤسسة، فالدفاتر و السجلات و القوائم المالية لا تظهر كفاءة و فعالية المؤسسة إلا إذا تم ترجمتها و دراسة المعلومات الواردة فيها و تجسيدها في صورة تقارير مالية و محاسبية و تقديمها للمستخدمين، فكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية كلما كانت أكثر فعالية، و يتحقق هذا المعيار من خلال مراعاة محتوى المعلومات الملائمة و درجة التفصيل المناسبة لكل مستخدم، و ذلك بتطبيق مبدأ الإدارة بالإستثناء حيث يختلف محتوى و تفصيل هذه التقارير من مستخدم لآخر.

[1]- محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية البنوك و المصارف التجارية، شركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 35.

[2]- حمزة بشير أبو عاصي، مرجع سابق، ص ص 33 -34.

ثانيا: الدقة في إعداد التقارير:

يمكن قياس كفاءة النظام المحاسبي من خلال جودة التقارير التي ينتجها و معيار هاته الجودة نلمسه في دقة المعلومات و البيانات الواردة في هذه التقارير، و لتحقيق هذا الهدف يجب توفر عدة عناصر من بينها:

- التوازن المحاسبي ؛
- وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي ؛
- تلخيص العمليات المختلفة حتى تكون ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها.

فعدم توفر الدقة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة ، كما أن السرعة في إعداد و تقديم التقارير يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد، و يمكن الجمع بينهما عند إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير و إتخاذ القرارات فالتقارير تفقد قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر أو غير مناسب.[1]

ثالثا: توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:

يعتبر النظام المحاسبي النواة الأساسية للنظام الإداري ، لذا بات من الضروري سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على المعالجة المحاسبية من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء المطابقات الدورية.[2]

كما يعتبر تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه أحد أهداف النظام المحاسبي، أي يجب الإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير و تخفيضها دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد التقارير، كما يجب أن تتصف أيضا بالمرونة لتصحيحها و تعديلها كلما اقتضى الأمر.[3]

المطلب الثالث:مخرجات النظام المحاسبي.

تعتبر التقارير التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة المالية كحصيلة مختصرة عن أنشطتها الإقتصادية بغية تمكين مختلف المستعملين من تقدير القيم، الزمن و التحصيلات النقدية المتوقعة، و يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها " التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المؤسسة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في إختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف و كذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة".[4] كما يمكن تعريفها على أنها " الكشوف و الجداول المالية التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة أصول و إلتزامات ميزانية المؤسسة، و النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف أنشطتها الإقتصادية في جدول الأرباح و الخسائر".[5]

عمليا يضاف إلى ما سبق جداول الملحقات كما هو معمول به في الجزائر ، و جداول التدفقات النقدية و

---

[1]- **أحمد لعماري** ، مرجع سابق،ص ص 62 – 63.

[2]- **مسعود صديقي**، "دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، مجلةالباحث، العدد 1، سنة 2002، ص64.

[3]- لمزيد من التفصيل أنظر: **أحمد بسيوني شحاته**، نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين و البنوك التجارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1995، ص ص 71 -74.

[4]- **شكري حنا صليب، مقداد أحمد الحليلي**، النظم المحاسبية، الإطار العلمي، جامعة الموصل، العراق، 1984، ص 11.

[5]- **عقاري مصطفى**، "التقارير المالية لمن؟"، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17، 2002، ص26.

جدول حقوق الملكية كما هو معمول به في بلدان أخرى، فعندما لا تتوفر المعلومات الضرورية فإن مستعملي التقارير لا يحسنون تقييم الفرص و لا تقدير حجم المخاطر، و درجة إحتمال حدوثها.

1/ أنواع التقارير:

بما أن التقارير هي النتائج النهائية للنظام المحاسبي فمصمم هذا النظام عليه أن يبدأ من ما هو مطلوب ثم يبدأ بتحديد مكونات النظام أي عليه أن يعرف ما هي التقارير المطلوبة من النظام و تفصيلات البيانات الواردة لتحقيق أهداف المؤسسة، و تنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى:[1]

أ) **تقارير مالية:** و تتمثل في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل كتقارير عن الأداء الماضي و كذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها و إمكانية استخلاص نتائج و تحليلات مالية من هذه التقارير.

ب) **تقارير بيانية و إحصائية:** و تتمثل في كشوفات الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في المؤسسة ككشوف حركة المخازن و حركة المتحصلات من الزبائن.

ج) **تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية:** و تتمثل في تقارير العمل اليومي في المؤسسة مقارنا بالأداء المعياري المحدد و ذلك من أجل تحديد الانحرافات و تبيان أسبابها.

2/ المستخدمون و حاجاتهم من المعلومات:

يمكن تصنيف مستعملي التقارير على عدة اعتبارات كعلاقتهم بالمؤسسة (مباشرة أو غير مباشرة)، أو أهدافهم (إستثمار أو إقراض)، أو حسب طبيعتهم (داخليين أو خارجيين) و يستعمل هؤلاء التقارير لإشباع حاجاتهم للمعلومات و سنحاول الآن أن نصنفهم حسب طبيعتهم كما يلي:

أ)المستثمرون(المساهمون) الحاليون و المحتملون: إن مقدمي رأس المال يهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم و العائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تعينهم في التعرف على جدوى الإستثمار بالإضافة إلى تقييمهم لقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

ب)المقرضون: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة درجة الملاءة المالية.

ج) الموردون: ويهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها.

د) العمال: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية المؤسسة و بالتالي قدرتها على دفع حقوقهم.

هـ) الزبائن: يهتم الزبائن بالمعلومات المتعلقة حول إستمرارية المؤسسة الموردة.

و) الحكومات ووكالاتها: تسهر الدولة على ضمان إحترام المؤسسة لتطبيق قوانينها من خلال أجهزتها المتمثلة في إدارة الضرائب، الحماية الإجتماعية...إلخ مستخدمة المعلومات التي تحتويها التقارير المقدمة.

ك) المنافسون: يستعمل المتنافسون المعلومات المفصح عنها في التقارير بهدف معرفة القدرات التنافسية التي يتوفر عليها الغير و التي تساعدهم في إختيار الإستراتيجية المناسبة.

م) الإدارة: تحتاج الإدارة إلى تقاريرها عن الفترة المنتهية من أجل إجراء المقارنة بين ما تم تحقيقه و ما

[1] – أحمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم و تشغيل نظم المعلومات، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، 1998، ص 35.

كان يجب تحقيقه للوقوف على الإنحرافات و تحليلها لمعرفة نقاط القوة و لتفادي نقاط الضعف.

ي) آخرون: هناك عدد آخر من المستعملين للتقارير خصوصا المالية منها مثل الصحافة، مراكز الأبحاث، الجمعيات الحكومية،محللي القوائم المالية، سماسرة البورصة، الجهات المهنية و مصدري المعايير المحاسبية...إلخ.

المبحث الثاني: القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية، فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، و من ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

المطلب الأول: الفروض و المبادئ المحاسبية.

قد تتعرض مهنة المحاسبة إلى مخاطر الانحياز و الغموض و عدم الدقة و لمواجهة هذه المشاكل فقد تم الإعتماد على مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية عند إعداد و تقديم التقارير.

أولا: الفروض المحاسبية:

تعتبر أساسا لفهم البيانات المالية وتعتبر مقبولة قبولا عاما، و تتصف بالصحة و السلامة كإطار تمهيدي لحقائق علمية مؤكدة، و تتطور هذه الفروض تبعا للتطورات الإقتصادية و القانونية و الإجتماعية التي تتأثر بها المحاسبة و يفترض المحاسبون أربعة فروض أساسية هي:

1/ فرض الوحدة المحاسبية: بما أن الوحدة الإقتصادية هي التي تقوم بالأنشطة الإقتصادية فإنه يتم قياس وتلخيص النتائج المالية بالنسبة لهذه الوحدات، و بغض النظر عن الشكل القانوني و التنظيمي للمؤسسة فهي تعتبر وحدة ذات إستقلال تنفصل عملياتها و أموالها عن نشاط و أموال أصحابها،[1] و يؤدي هذا الفرض إلى الفصل بين عملية تحقيق الربح و عملية توزيعه.

2/ فرض إستمرار وحدة النشاط: أي أن المؤسسة مستمرة في نشاطها لأجل غير محدود و بالتالي فهي مستمرة في تقييم أوضاع ميزانيتها و كذا السير الطبيعي لتأسيس مؤوناتها و اهتلاكاتها،[2] أي أنها غير قابلة للتصفية بعد فترة محددة.

3/ القياس النقدي: أمام إختلاف و تعدد التدفقات الواردة و الصادرة من و إلى المؤسسة تقرر إستعمال معيار نقدي، و بالتالي فالمحاسبة تسجل هذه التدفقات بالعملة الوطنية ،[3] فالنقدية وحدة قياس ملائمة لتحديد مدى تأثير العمليات المختلفة و قياسها للنشاط المالي للمؤسسة.

[1]- عليان الشريف و آخرون، مبادئ المحاسب المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000، ص 27.

[2] - Jacqueline Langot, Comptabilité anglo-saxonne, normes, mécanismes et document financiers, 2ème édition, Economica, Paris, France, 1995, p 25.

[3] - Initiation comptable, OPU,Alger,sans auteur, sans date, p 43.

4/ إستقلالية الدورات المحاسبية: بما أن الوحدة المحاسبية مستمرة فقد جاءت الضرورة إلى تجزئة هذه الإستمرارية إلى فترات أو دورات محاسبية تتألف من 12 شهرا إلا إستثناءا،هذا يجبر المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري على القيام بالجرد في نهاية كل دورة على الأقل وتقديم القوائم المالية لمصلحة الضرائب كما يجبر المساهمين على عقد جمعية عامة كل عام للموافقة على الحسابات.

ثانيا: المبادئ المحاسبية:

في ضوء الفروض الأساسية لا بد أن يكون هناك إطار من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة عموما و المستخدمة في تسجيل العمليات المالية، هذه المبادئ هي :

1/ مبدأ التكلفة التاريخية: يتم تسجيل المعاملات بتكلفتها وقت حدوثها أي بالقيمة الفعلية، و يتم الإحتفاظ بهذه التكلفة دون تغيير،[1] ومع أن التمسك بهذه التكلفة يوفر معلومات موضوعية إلا أنها تعتبر أقل ملائمة لاتخاذ القرارات لأن قيمة الأصل قد تتغير متأثرة بحالات الإنكماش أو التضخم.

2/ مبدأ التحقق: تحقق الإيراد يعني بيع الأصول نقدا أو مقابل نشأة حقوق تتحول إلى نقدية في المستقبل أي تحويل الموارد غير النقدية إلى نقدية، و بالتالي لابد من وجود أدلة موضوعية تدعم عملية تحقيق الإيراد، كوجود عملية تبادل خارجي تنتقل بموجبها السلعة أو الخدمة للغير.[2]

3/ مبدأ ثبات الطرق (التجانس): إن الإستخدام المتجانس للطرق و المبادئ المحاسبية يعتبر مطلبا أساسيا لكل مؤسسة لإجراء المقارنة بين القوائم المالية . إن مبدأ التجانس يحتم على المحاسب أن يعلن عن كل التغيرات التي حدثت في الإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى في ملحق للحسابات، كما عليه أن يقدم أيضا المعلومات في تقارير إضافية في حالة ما إذا طبقت نفس إجراءات السنة الماضية.[3]

4/ مبدأ مقابلة الأعباء بالإيراد: وفقا لهذا المبدأ فإن الإيرادات التي يتم اكتسابها خلال الفترة المحاسبية يجب أن يتم مقابلتها بالمصاريف التي استنفذت في سبيل الحصول عليها، و يتحقق ذلك من خلال إعداد قائمة الدخل التي تقوم على علاقة السبب والنتيجة حيث يتم مقابلة المصروفات بالإيرادات لتحديد النتيجة.[4]

5/ مبدأ الموضوعية: تعني الموضوعية ضرورة وجود دليل عند أي تسجيل محاسبي،هذا الدليل يكون مؤرخ و مرفق بإمضاء و طابع المسؤول عن العملية، فالتمسك بالمبدأ يساعد على خلو القوائم من التحيز[5]

6/ مبدأ الحيطة و الحذر: حسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت و العكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، لكن هذا لا يعني السماح بتكوين مؤونات و احتياطات مبالغ فيها، و بالتالي فهو يضمن عدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي.[6]

---

[1] - **Hamini Allel**, Le contrôle interne et l'aboration du bilan comptable, OPU, Alger, 2003, p 48.

[2]- **هوام جمعة**، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 17.

[3] -**Hamini Allel**, Op.cit.p 49.

[4]- يحي القللي، محمد صالح هاشم، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2004، ص 18.

[5] - Initiation comptable, Op.cit .p 43.

[6]- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

/7 الإفصاح: أي نشر الحقائق دون إخفاء المعلومات الهامة حتى تكون القوائم المالية كاملة و تعبر تعبيرا صادقا عن نتيجة أعمال المؤسسة و مركزها المالي، ومن أمثلة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية نجد ملخص بتفاصيل المخزون و أسس تقييمه، القيمة الجارية للأصول طويلة الأجل و المخزون....إلخ.

/8 الأهمية النسبية: إن المحاسبون لا يهتمون كثيرا بالعناصر التي يكون تأثيرها ضئيلا على نتيجة المؤسسة فمثلا: هل تسجل الأدوات المكتبية (أقلام مثلا) كأصول ينبغي إهلاكها أم كنفقات.[1]

إن أهمية عنصر تعتبر مسألة نسبية فما يكون مهما لمؤسسة ما قد لا يكون مهما لمؤسسة أخرى وبالتالي أهمية العنصر لا تعتمد على مقداره فقط بل أيضا على طبيعته و علاقته بباقي العناصر.[2]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية التي ينبغي توافرها في المعلومات المحاسبية.

و يقصد بها مدى جودة المعلومات و ملائمتها للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المهتمين بأمر المؤسسة و في هذا الصدد تثار عدة تساؤلات ، فعلى سبيل المثال كيف يمكن للفرد أن يقرر ما إذا كانت القوائم المالية يجب أن توفر معلومات على أساس التكلفة التاريخية أم على أساس القيمة الجارية؟

للإجابة على مثل هذه التساؤلات يجب توفر بعض المعايير التي يمكن الاسترشاد بها عند الإختيار و المفاضلة بين البدائل، و عموما تعتبر المعلومات الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات هي المحور الأساسي لاختيار كمية و نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، و كذا اختيار طريقة العرض و الإفصاح عن هذه المعلومات، و يعني ذلك ضمنا أن إعداد القوائم المالية يكون دائما على علاقة وثيقة باتخاذ القرارات و من ثم فإن المعيار الذي على ضوئه يتم إختيار و تقييم الأساليب المحاسبية هو "منفعة القرار".[3] هذا و قد حددت الدراسة رقم"2" الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB في الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 1982 و المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و قد جاءت الحاجة إلى إصدار هذا البيان لكي يتضح للممارسين لمهنة المحاسبة ما المقصود بالمعلومات المحاسبية المفيدة، وكيف يمكنهم الإختيار بين البدائل الممكنة لمحتوى التقارير المحاسبية.[4]

حتى تستطيع المعلومات المالية التي تشتمل عليها القوائم المالية أن تحقق الأهداف التي تعمل على تحقيقها على النحو الذي سبق ذكره ينبغي أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية، ففي ضوء المعايير المحاسبية الدولية هناك أربعة خصائص أساسية هي:

- القابلية للقياس؛

[1]- يحي القللي، محمد صالح هاشم، مرجع سابق، ص 19.
[2]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سابق، ص ص 55- 56.
[3]- محمد سمير الصبان و آخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر ، 2001، ص 15.
[4]- علي أحمد أبو حسن، محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة، المفاهيم و معايير القياس و الإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1997، ص 32.

- الملائمة لاحتياجات إتخاذ القرارات الإقتصادية؛
- إمكانية الإعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ و التحيز الجوهري، و تتصف بأمانة التعبير؛
- القابلية للمقارنة لنفس الوحدة على مدار الزمن أو بين الوحدات المختلفة.

و سنوضح المقصود بكل خاصية وما تنطوي عليه من خصائص فرعية فيما يلي: [1]

1/ الملاءمة:

يؤثر مفهوم الملائمة بشكل كبير في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير و القوائم المالية، فالمعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد على إتخاذ القرارات السليمة وكذا تفسير التساؤلات و الشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدمون تلك المعلومات، و هذه الخاصية تحتوي على بعض الخصائص الفرعية نذكر منها:

- ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات الهامة و التي يؤدي الإفصاح عنها إلى التأثير على الشخص العادي؛
- الإهتمام بالمحتوى دون الشكل؛
- توفير المعلومات في الوقت الملائم؛
- القابلية للفهم بالنسبة للأفراد ذوي الدرجة المعقولة من المعرفة بالأعمال و الأنشطة الإقتصادية؛
- الإفصاح الكامل أي أن المعلومات الملائمة هي المعلومات الكاملة.

2/ القابلية للقياس: [2]

من الضروري أن تكون المعلومات المدرجة في القوائم المالية قابلة للقياس النقدي، هذا يعني أن القوائم المالية تعبر عن معلومات متعلقة بالوحدة المحاسبية معبرا عنها بوحدة النقد السائدة في المجتمع، و تنطوي هذه الخاصية على خاصيتين فرعيتين هما:

- مدى إمكانية القياس و وحدة القياس المستخدمة، فالقوائم المالية تعبر عن مختلف عناصرها بوحدة النقد السائدة، و إذا كان هناك عناصر غير قابلة للقياس النقدي أو أنه قابل [illegible] في القوائم المالية؛
- تقوم المحاسبة بقياس القيم التاريخية لمختلف عناصر الأصول و الخصوم و تفصح عنها في القوائم المالية.

---

[1]- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2000، ص ص 50 - 51.

[2]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 24.

3/ إمكانية الإعتماد على المعلومات المالية (الموثوقية) :

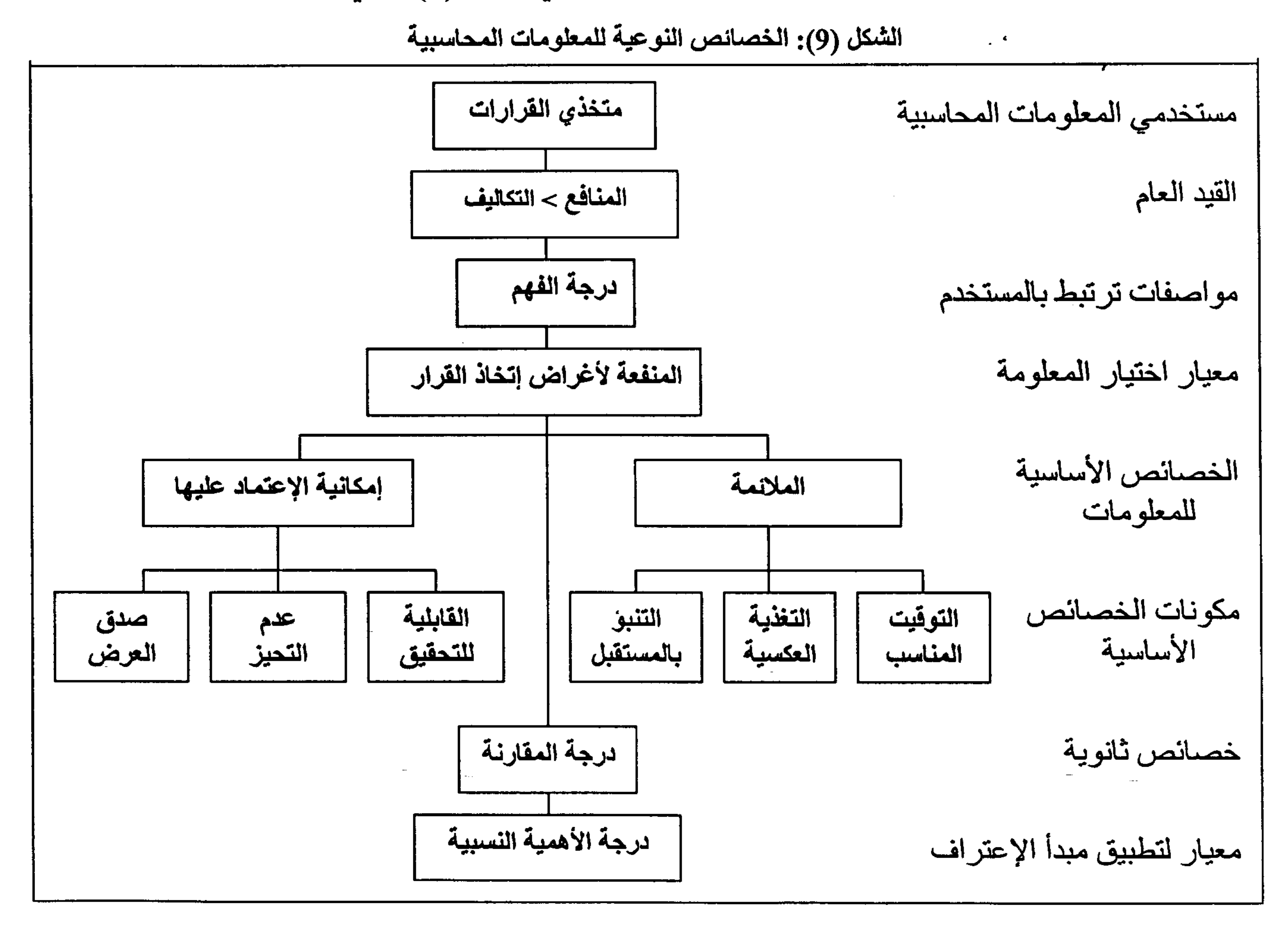
يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الإقتصادية و الأحداث التي تعبر عنها، و توفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء و التحيز و أنها معروضة بأمانة و بطريقة موضوعية، و حتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه الأخيرة قابلة للتحقق منها، و تعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومة لها دلالة محددة، و أن يكون لها إستقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها.

4/ القابلية للمقارنة:

و يقصد بهذه الخاصية أن تعد البيانات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر و لنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الإقتصادي، و يمكن مقارنة أداء الوحدة الإقتصادية بأداء الوحدات الإقتصادية الأخرى.[1]

كما يمكن صياغة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشكل (9) التالي:

الشكل (9): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 32، بتصرف.

[1]- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة، الأردن، 1999، ص 110.

و إذا أمعنا النظر في الشكل (9) سنجد أن مستخدموا المعلومات هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات باعتبار أن هناك تعددا في أصحاب المصالح المهتمين بأمر المؤسسة و أن هناك تباينا في أهدافهم و تعارضا في دوافعهم، و من البديهي أن ذلك ينعكس بدوره على ما يتخذونه من قرارات و ما يتبعونه من أساليب في إتخاذ هذه القرارات وما يستخدمونه من معلومات وعلى مقدرتهم على تفهم و إستخدام هذه الأخيرة ، و يعني ذلك أن منفعة المعلومات تتوقف على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات و القرارات التي يتخذونها، و حتى يتحقق ذلك يجب أن تكون المعلومات ملائمة وبطريقة يمكن فهمها حتى يستطيع التعرف على مضمونها و مغزاها.

إن هذه الخصائص لا تمثل قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة عن أي من المنظمات المحاسبية المهنية الرئيسية في العالم، و لكنها تأخذ صفة التوصيات التي تراها ضرورية و هو ما يوضحه الجدول (9) التالي الذي يعرض أهم خصائص المعلومات المحاسبية كما وردت في منشورات المنظمات المهنية الرئيسية.

الجدول (9): خصائص المعلومات المحاسبية في بعض المنظمات المحاسبية.

الخاصية	AAA	AICPA	ICAWE	FASB	IASC
الملائمة	X	X	X	X	X
القابلية للتحقق	X			X	X
الوضوح		X	X		
عدم التحيز	X	X		X	X
الموضوعية			X	X	X
التوقيت المناسب		X	X	X	X
الثبات		X		X	X
الإكتمال			X		X
المعقولية		X			
القابلية للمقارنة		X	X	X	X
الأهمية النسبية		X			X
الجوهر فوق الشكل		X	X		X
القيمة التنبؤية				X	
أمانة العرض (الموثوقية)	X		X	X	X

المصدر: مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 29، ديسمبر 2004.

ما يمكن أن نلاحظه من خلال المعلومات المقدمة في الجدول أعلاه أن المعلومات المحاسبية كسبت عدة خصائص مع مرور الزمن ففي حين كانت تشترط AAA أربعة خصائص فقط للمعلومة المحاسبية، فإننا نجد لجنة معايير المحاسبة الدولية قد أعطت أولوية كبيرة للمعلومات المحاسبية، فهي تشترط في المعلومة المحاسبية أغلب الخصائص المعروضة في الجدول على غرار FASB.

المطلب الثالث: أهداف و أنواع القوائم المالية.

1/ أهداف القوائم المالية:

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها مشتقة أساسا من إحتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، و غالبا ما يطلق عليها القوائم المالية ذات الأغراض العامة، وانطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجاتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية بما يلي:

- ✓ توفر القوائم المالية للمؤسسة المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين وذلك لاستخدامها في إتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالإستثمار أو الإقتراض؛
- ✓ توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الإقتصادية للمؤسسة و التي من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة ، كما ينبغي أن توضح تلك القوائم إلتزامات المؤسسة المتعلقة بتحويل موارد معينة إلى موارد أخرى و التي قد يترتب عليها تدفقات نقدية من المحتمل خروجها من المؤسسة؛[1]
- ✓ إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة، واستخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة مع تحديد موجودات و أصول المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل؛
- ✓ تقديم معلومات ملائمة تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على تقييم قدرة المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق نقدي إيجابي كاف، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمؤسسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك توزيع الأرباح دون تقليص حجم أعمالها؛
- ✓ إن المعلومات التي تتعلق بقدرة المؤسسة التاريخية على تحقيق الدخل و تحويله إلى تدفق نقدي كاف تفيد المستفيدين الخارجيين عند تقييم أداء المؤسسة في المستقبل، و جدير بالملاحظة أن مثل هذا التقييم لن يكون مبنيا على تقييم أداء المؤسسة في الماضي ، و بناءا على ذلك فإن القوائم المالية للمؤسسة يجب أن تركز على المعلومات التي تتعلق بدخل المؤسسة ومدى ارتباطه باحتياجاتها من التدفقات النقدية، أي القياس الدوري لدخل المؤسسة.[2]

و حسب لجنة المعايير الدولية فإن القوائم المالية تهدف إلى:[3]

- ✓ توفير معلومات حول المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمؤسسة، و التي تكون

---

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: **أحمد محمد نور**، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ص 40 -42.

[2]- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، لجنة معايير المحاسبة، أهداف المحاسبة المالية،جوان 1999، www.socpa-org.sa،(05/01/12).

[3]- **طارق عبد العال حماد**، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، مرجع سابق، ص ص 90-91.

مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإقتصادية؛

- ✓ إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، و لكن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة و لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛
- ✓ تظهر وتقيم القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها.

2/ أنواع القوائم المالية: [1]

يمكن تقسيم القوائم المالية المحاسبية التي تعد، إلى ثلاثة أنواع هي:

- ✓ قوائم مالية تاريخية تعبر عن نتائج الأعمال الماضية التي تحققت فعلا في المؤسسة خلال فترة معينة و تتمثل في الحسابات الختامية المختلفة؛
- ✓ قوائم مالية وصفية للموقف الحاضر عاكسة للظروف التي تمر بها المؤسسة (القوائم المالية الموقفية الحاضرة)؛
- ✓ قوائم مالية تخطيطية إحتمالية تستقرء التدفقات و الأرصدة المتوقع أن تحدث في مستقبل المؤسسة (قوائم التدفقات النقدية المستقبلية و الموازنات التخطيطية...).

كما يمكن أن تختلف القوائم المالية في إعدادها أيضا حسب الغرض الذي ستستخدم فيه، و من ثم يمكن أن نفرق بين نوعين هما:

1. قوائم مالية عامة تعد للإستخدام العام من جانب كافة المهتمين بالمؤسسة، و هي قوائم مالية إجمالية لا تهتم بالتفاصيل؛
2. قوائم مالية خاصة تعد بغرض تقديمها لمستخدم معين أو جهة معينة لتحقيق هدف معين كالقوائم المالية المعدة مثلا من أجل الحصول على القروض و التي تقدم للبنوك.

و أيا ما كان فإن هناك ثلاثة عناصر تحكم إعداد القوائم المالية هي:

- الإفصاح عن ما هو قائم في المؤسسة و التعريف بوضعها المالي؛
- مراعاة الأعراف و القوانين و التشريعات و آداب المهنة المتعلقة بإعداد القوائم المالية؛
- التقدير الشخصي في إختيار بعض الأسس المالية كاختيار الأسس المحاسبية لحساب الإهتلاك.

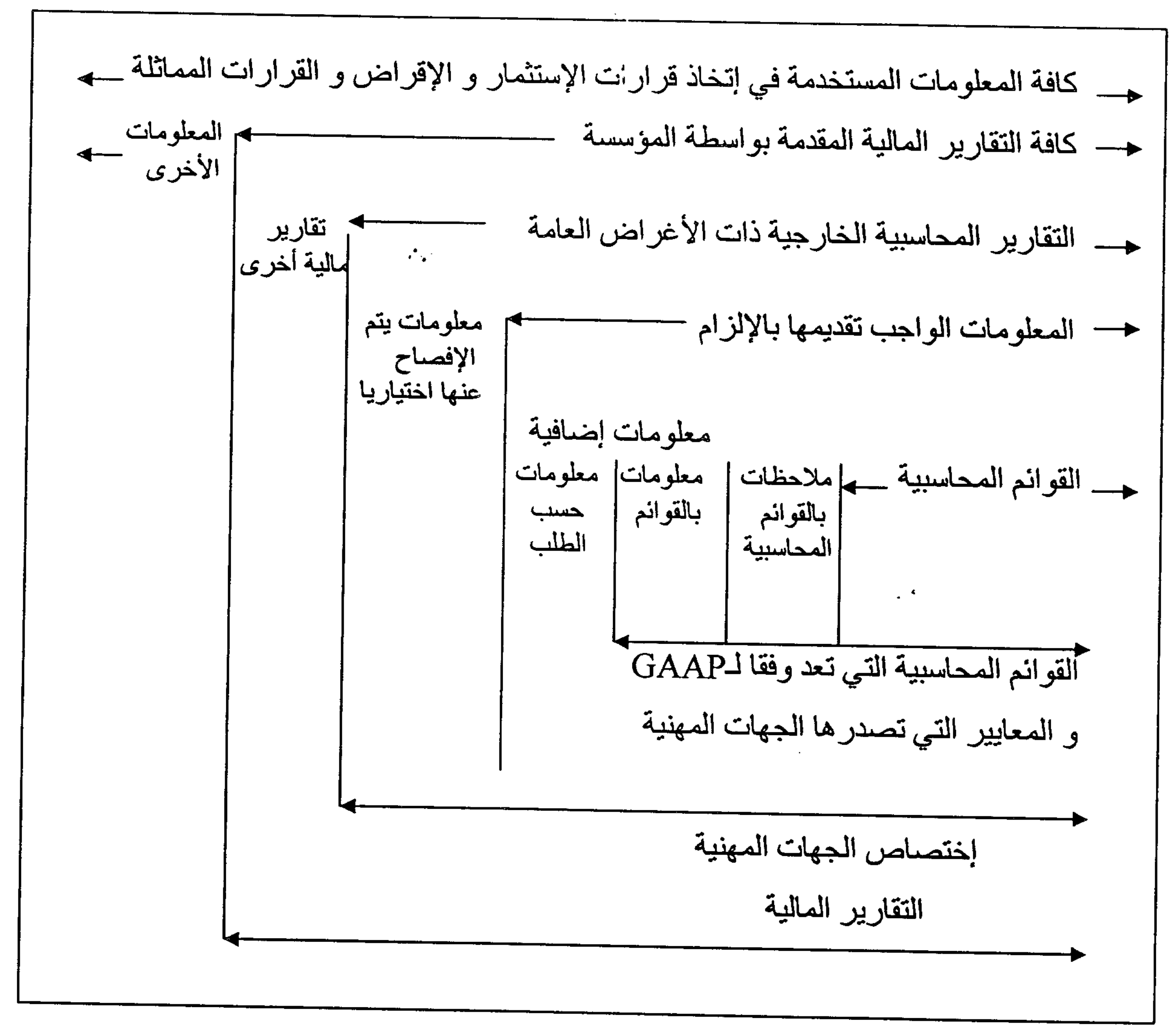
تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية و هي تشمل إضافة للقوائم المالية الرئيسية الملاحظات على القوائم و الجداول الملحقة التي تعتبر مكملة للقوائم المالية، بالإضافة إلى بعض المعلومات المالية الأخرى التي يتم تقديمها من خلال التقارير المالية و ليس القوائم المالية فقط ، و التي تشمل توقعات و تنبوءات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي و المستقبلي

---

[1]– محسن أحمد الخضيري، كيف تقرأ ميزانية...؟، مدخل إقتصادي متكامل لمنظومة إتخاذ القرار في الشركات و البنوك و المنظمات المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر الجديدة، مصر، 1996، ص ص 42- 45.

وكذا أثر نشاطها على البيئة و مشاركتها في حل مشاكل المجتمع كالبطالة و هو ما يوضحه الشكل (10):

الشكل (10): القوائم المالية و التقارير المالية



المصدر: كمال الدين الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 04.

وكما يبدو من هذا الشكل فإن هناك معلومات أخرى بخلاف المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مثل المعلومات التي تنشر عن الشركات بالإصدارات المتخصصة و التنبؤات الخاصة بمحللي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية و أسعار الأسهم و كذلك المعلومات عن أسعار الفائدة و غيرها.

المبحث الثالث: الميزانية العامة.

كانت الجزائر تطبق المخطط المحاسبي الفرنسي الصادر سنة 1957 وهذا إلى غاية 1975/04/29 أين وضعت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني الجزائري لتعلن بذلك إستقلالها المحاسبي.[1]

و قد انطلق المخطط المحاسبي في بنائه لنظام المعلومات المحاسبي الذي يحتوي على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الملاحق، وهي الآن بصدد دراسة المشروع الجديد للمخطط المحاسبي الوطني و الذي اشتمل على مجموعة من التعديلات الجوهرية منها ما يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجار و الصفقات المنفذة بالعملة الأجنبية وغيرها من التعديلات ، أما فيما يخص إعداد و عرض القوائم المالية فقد استحدثت قائمتين جديدتين هما قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الأموال المملوكة بما يتوافق مع المعيار الدولي السابع و المعيار الدولي الأول، أما المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية سواء بالنسبة للمؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية فإننا نلاحظ أنها تتماشى في جزء كبير منها مع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حسب المعايير الدولية، ومع هذا فإنها تبقى مجرد مشروع ينتظر التطبيق.[2]

أما المخطط المحاسبي الحالي فهو مقسم إلى ثمانية مجموعات هي:

المجموعات 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 و تختص بالميزانية (حسابات الميزانية)؛

المجموعتين 6 ، 7 و تختص بالإيرادات و المصاريف و يطلق عليها حسابات التسيير؛

المجموعة 8 و تختص بالنتائج و هي الفرق بين الإيرادات (الصنف 7) و المصاريف (الصنف 6).

كما قسم هذه المجموعات أو الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية جزئية.[3]

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة.

1/ مفهومها:

لم يختلف المحاسبون في تعريف الميزانية فهناك من عرفها على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الآخر به عناصر الخصوم "،[4] أو هي "ملخص مبوب للأرصدة المدينة و الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ"،[5] و لا تعد الميزانية بمثابة حساب يظهر بالدفاتر و إنما هي كشف يعد في قائمة خارجية تظهر عناصر الأصول و الخصوم، وعند انطلاق المؤسسة في نشاطها نسمي ميزانيتها الميزانية الإفتتاحية و

1- أنظر الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 1975/04/29 و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1975/05/09 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري.

2 - Pour plus de détails, voir : **Ould Mohamed Mourad,** Projet Nouveau PCN, 2004.

3 -Pour plus de détails, voir : Plan comptable national, Berti édition, Alger.

4 -**Michel lamarche**, Système, La compta!, édition d'organisation, Paris, France, 1998, p 15.

5- **أحمد رجب عبد العال** ، المحاسبة المتوسطة،مرجع سابق، ص 63.

نسميها الميزانية الختامية في نهاية الدورة.

تظهر الميزانية العامة و التي يشار إليها أحيانا بقائمة المركز المالي عناصر الأصول (الإستخدامات أو الموجودات) وعناصر الخصوم (المصادر أو المطاليب) في تاريخ معين، وهي تحقق أحد أهداف القوائم المالية المذكورة سابقا و الخاصة بتقديم معلومات عن موارد المؤسسة و ديونها سواءا للدائنين أو للملاك، كما أن هناك علاقة مباشرة بين الميزانية و جدول حسابات النتائج متمثلة في ظهور أثر نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال الفترة على عناصر الأصول و الخصوم، أما مستخدمي القوائم المالية فإنهم يستعملون البيانات الموجودة في القائمتين لاستخراج النسب المالية التي تعكس مدى كفاءة إستخدام الموارد المالية، و اليسر المالي للمؤسسة وغيرها.

2/ ترتيب شكل الميزانية:

ينبغي تصنيف بنود أو عناصر الميزانية العامة بشكل يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المؤسسة، ودراسة هيكل الملكية و تقييم سيولتها، و لذلك فقد جرى العرف على إعداد الميزانية في شكل حساب يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول المتمثلة في موجودات المؤسسة، أما الجانب الأيسر فيتضمن عناصر الخصوم المتمثلة في حقوق الملكية (أموال مملوكة) و عناصر الإلتزامات أو الديون، وهي تعتبر أحد مصادر تمويل أصولها و الشكل (11) يوضح شكل الميزانية و كيفية تصنيف عناصر الأصول و الخصوم في ميزانية المؤسسات الجزائرية.

الشكل (11): شكل يوضح الحسابات الرئيسية للميزانية العامة في الجزائر.

الميزانية بتاريخ ../../..					
رقم الحساب	الأصول	المبلغ	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
2	الإستثمارات	xx	1	أموال مملوكة	xx
3	المخزون	xx	5	الديون	xx
4	الحقوق (الذمم)	xx			
	المجموع	xxx		المجموع	xxx

المصدر: شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، طبعة منقحة و مزيدة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 10.

نلاحظ من الشكل (11) أن الأصول في ميزانية المؤسسات الجزائرية ترتب حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، أما الخصوم فترتب تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة، أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، أما في بعض الدول فيتم ترتيب عناصر ميزانيتها عكس ذلك أي من العناصر ذات السيولة العالية إلى العناصر الثابتة.

المطلب الثاني: تصنيف عناصر الميزانية.

يتم الفصل بين الأصول و الخصوم في الميزانية حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة و تركيز الإهتمام على المجاميع الفرعية، و فيما يلي تصنيف عناصر الأصول و الخصوم :

أولا: تصنيف الخصوم:

تحتاج المؤسسة أثناء التأسيس و بعده إلى أموال بغية تمويل عملياتها المختلفة، و هي تختلف من حيث مصادرها و مدة إستحقاقها فهناك مصادر تمويل داخلية متمثلة في رأس المال الخاص(حقوق الملكية)، و مصادر تمويل خارجية متمثلة في الإلتزامات أو الديون.

1/ الأموال المملوكة (حقوق الملكية) : تمثل المجموعة الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، و يعتبر هذا القسم من أهم أقسام الميزانية لما يحتويه من بيانات تفصيلية عن حقوق المساهمين و ارتباطه بالقوانين المنظمة للشركات المساهمة في كل دولة، و يحتوي هذا القسم عادة على :

- ✓ رأس المال الذي يختلف باختلاف حجم و طبيعة المؤسسة ؛
- ✓ علاوات المساهمات (رأس المال الإضافي أو المبالغ المسددة زيادة عن القيمة الإسمية)؛
- ✓ الأرباح المحتجزة (تعتبر مصادر مالية متروكة تحت تصرف المؤسسة)؛
- ✓ الإحتياطات و مخصصات الأرباح.

2/ الديون: تمثل المجموعة الخامسة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري و هي تنقسم إلى قسمين:

أ) الديون طويلة الأجل: هي مجموع المطلوبات التي تنشأ بذمة المؤسسة و التي لا تتطلب أصولا متداولة لتصنيفها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية بل، تمتد لعدة سنوات و هي في الغالب موجهة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل ، ومن أهم أنواعها أوراق الدفع طويلة الأجل، قروض طويلة الأجل إلتزامات الإيجارات طويلة الأجل، السندات...إلخ.

ب) الديون قصيرة الأجل: هي ديون مالية بذمة المؤسسة لأطراف خارجية تستحق الأداء خلال سنة من تاريخ الميزانية و هي موجهة في الغالب لتمويل الأصول المتداولة، و تشمل هذه الديون:

الديون التي يحتاج سدادها استخدام أصول متداولة أو نشأة ديون جديدة قصيرة و كل الديون التي تسدد في خلال سنة واحدة ، و من أهم أنواع هذه الإلتزامات ديون الموردون ، حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل و القروض قصيرة الأجل...إلخ.[1] و يتم الإفصاح عن هذه العناصر بشكل مستقل وفقا للقواعد المحاسبية المعمول بها.

ثانيا: تصنيف الأصول:

تقسم الأصول حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري إلى [illegible]
كما تقسم حسب درجة سيولتها إلى أصول متداولة و [illegible]

---

[1]– لمزيد من التفصيل أنظر: **وليد ناجي الجيلالي**، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 1998، ص ص 107-333.

1/ الإستثمارات: يمكن تقسيمها إلى:

أ) الأصول غير المتداولة (الثابتة): و هي مجموعة الموارد الإقتصادية التي لها كيان مادي ملموس و التي تحصل عليها المؤسسة من أجل استخدامها في أنشطتها و ليس بغرض الاتجار فيها، و تمتد فترة تأديتها للخدمة أو المنفعة عدة سنوات، و من أمثلتها الأراضي، المباني، الآلات و المعدات، وسائل النقل،...إلخ.[1]

و يلاحظ من هذا التعريف أن شرط إستخدام الأصل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة يعد عاملا جوهريا في تبويب الأصل في الميزانية، أما الأصول الملموسة طويلة الأجل غير المستخدمة و المحتفظ بها لإعادة بيعها عند إرتفاع قيمتها السوقية فتعتبر إستثمارات طويلة الأجل، كما أن الغرض من الحصول على الأصل يؤثر في تبويبه في الميزانية، فما يعتبر أصلا طويل الأجل في مؤسسة ما قد يعتبر قصير الأجل في مؤسسة أخرى، ومع ذلك فالمعيار الشائع لاعتبار الأصل طويل الأجل هو مدة الإستخدام التي تزيد عن سنة و يتم تقييم هذه الأصول بالتكلفة التاريخية للأصل، و التي تتكون من جزئين هما تكلفة إقتناء الأصل وتكلفة إعداده للاستخدام.

ب) الأصول المعنوية: هي أصول أو موارد ليس لها كيان مادي ملموس، و يكون من الصعب قياس المنافع المتوقع الحصول عليها منها في المستقبل لما يسود المنافع المستقبلية من عدم التأكد،[2] ومن أمثلتها براءة الإختراع، شهرة المحل، حقوق التأليف...إلخ، و التي يتم الإفصاح عنها حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ضمن الأصول غير المتداولة.

2/ المخزون: هو جزء من الأصول المتداولة و التي تضم النقدية و الأصول الأخرى التي من المتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستخدم خلال سنة مالية أو خلال دورة تشغيلية أيهما أطول،[3] و بالتالي فالمخزونات عبارة عن أصول محتفظ بها إما لأغراض البيع في إطار الأعمال العادية أو في عملية الإنتاج من أجل البيع أو في صورة مواد أولية يراد استهلاكها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات، وينبغي الإفصاح عنها على أساس تقدير القيمة و طريقة التسعير ، أما في المنشآت الصناعية فيجب الإفصاح عن المواد الأولية و المنتجات تحت التشغيل و المنتجات تامة الصنع كل على حدا في الميزانية أو في الملحقات.

3/ الذمم: عرفها المخطط المحاسبي الوطني بأنها الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية و المالية بالغير، فهي إذن أموال مملوكة لدى الغير،[4] وهي مكونة غالبا من الإستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة في الإستثمارات ، الديون و الأوراق المالية قصيرة الأجل الأقل من سنة، و الحسابات المدينة التي تشمل الزبائن و أوراق القبض...إلخ النقديات بجميع أشكالها، سواء كانت بخزينة المؤسسة أو بالبنك أو غيرهما بالإضافة إلى المدفوعات المقدمة قصيرة الأجل والمخصصات ..إلخ.

---

[1]- عبد الحي عبد الحي مرعى و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 231.

[2]- المرجع نفسه، ص 309.

[3]- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة، مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 114.

[4] –Plan comptable national, Op.cit., p25.

ما يمكن ملاحظته هو عدم وجود معيار يحدد كيفية ترتيب عناصر الميزانية ذلك أن طبيعة المؤسسات تختلف و بالتالي فهو متروك للنظام المحاسبي لكل بلد على أن تتبع المؤسسات نفس التصنيف في كل عرض.

المطلب الثالث: الإفصاح في الميزانية.

تظهر أهمية الإفصاح من أهمية الوظيفة الإعلامية لنظام المعلومات المحاسبي، فهو يستلزم أن تحتوي القوائم المالية على قدر من المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد و دون تلخيص غير مفيد، حتى تحقق هذه القوائم الأهداف المعلقة عليها، لذا يجب على المؤسسة القيام بتبويب و ترتيب الأصول و الخصوم حسب طبيعة العمليات التي تقوم بها، ومهما كانت الطريقة التي تعتمدها فإنه يجب الإفصاح بصراحة عن الحقوق التي للمؤسسة على الغير أو الإلتزامات التي عليها بالإضافة إلى أن عملية الإفصاح و التبويب تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات و بيانات مالية واضحة.

1/ المعلومات الإضافية المفصح عنها في الميزانية العامة:

بما أن إظهار الأرقام بالقوائم المالية قد لا يقدم المعلومات الكافية لمستخدمي القوائم المالية فإنه وفقا لمبدأ الإفصاح الكامل ينبغي تقديم أي معلومات إضافية تساعد على فهم و تفسير الأرقام الموجودة بالقوائم، و هناك عدة بنود من المعلومات يجب الإفصاح عنها كإفصاح إضافي للميزانية و هي:

أ) الإلتزامات الشرطية:

عرفها المعيار الأمريكي رقم (5) بأنها " حالة من عدم التأكد حول المكاسب أو الخسائر التي قد تحدث في المستقبل، و تتوقف على حدوث أو عدم حدوث أعمال مستقبلية".[1] أي أن حدوثها يتوقف على وقوع أو عدم وقوع أحداث معينة ، ومع أن هذا النوع يتم تقديره بدرجة شبه أكيدة إلا أن هناك إلتزامات تكون في الغالب غير مؤكدة و بالتالي يفصح عنها في الميزانية على شكل ملحوظة ومن أمثلة هذه الإلتزامات الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المؤسسة، الإلتزامات الناتجة عن ضمان المنتجات المباعة.

ت) أساليب التقييم و السياسات المحاسبية:

نظرا لوجود العديد من الطرق المحاسبية البديلة التي يمكن للمؤسسة الإختيار من بينها عند تقييم أصولها، فقد أكدت المعايير المحاسبية على الإفصاح عن أهم السياسات والطرق المحاسبية المطبقة وذلك لكي يتمكن مستخدمي القوائم من الحكم السليم على المركز المالي للمؤسسة و كذا إجراء المقارنات بشكل سليم.[2]

إن السياسات المحاسبية هي تلك المبادئ و القواعد و الأعراف و التطبيقات العملية التي تعتمدها إدارة المؤسسة في إعداد و تجهيز القوائم المالية.

[1]- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص 125.
[2]-المرجع نفسه، ص 126

ج) العقود التجارية و المفاوضات:

بالإضافة إلى الإفصاح عن الإلتزامات الشرطية و الطرق المحاسبية فإن العقود التجارية و المفاوضات ذات أهمية نسبية حيث يجب الإفصاح عنها في شكل ملحوظة تأكيدا لخاصية الأمانة في العرض و الأهمية النسبية في الإفصاح ، ومن أمثلتها الإفصاح عن شروط الإيجار الرأسمالي، أو العقود الكبرى مع أحد عملائها أو مورديها...إلخ.[1]

د) الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية:

بالرغم من التاريخ الرسمي للميزانية الختامية هو 20../12/31 إلا أنه جرت العادة على إصدار القوائم المالية بعد فترة من تاريخ الميزانية قد تمتد لثلاثة شهور في بعض الحالات، و تستغل هذه الفترة في جرد المخازن و تسوية الحسابات و إقفال الدفاتر و مراجعة القوائم المالية و خلال هذه الفترة قد تحدث أحداث هامة يجب الإفصاح عنها لتأثيرها على متخذي القرار كإبرام عقود تجارية كبيرة، السيطرة على شركة أخرى، الحكم النهائي في نزاع قضائي، إنخفاض جوهري في قيمة الأصول....[2]

2- أساليب الإفصاح عن المعلومات:

هناك عدة نماذج يمكن الإعتماد عليها في الإفصاح عن المعلومات الإضافية للميزانية و هي:[3]

- ✓ التفسير في شكل ملحوظة بين قوسين و يستخدم هذا الأسلوب للإفصاح عن طرق تقييم الأصول أو طرق حساب الإهتلاك؛
- ✓ إستخدام الملاحظات(الهوامش) إذا كانت المعلومات الإضافية لا يمكن الإفصاح عنها في شكل شرح مختصر في صلب الميزانية حيث تستخدم الملاحظات لتفسير رقم إجمالي وارد في الميزانية، أو لعرض معلومات لم تترجم بعد لأرقام مالية؛
- ✓ الجداول الملحقة و هي وسيلة يعتمد عليها لإظهار تفاصيل بند من بنود الميزانية مثل جدول المخزون، جدول الأموال المملوكة، جدول المدينين و الدائنين...إلخ.

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 214.

[2]- المرجع نفسه، ص 214

[3]- لمزيد من التفصيل أنظر: المرجع نفسه، ص ص 214- 218.

المبحث الرابع: قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل أحد أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي بمثابة منتج نهائي للمراحل المحاسبية المختلفة و هي توضح نتيجة المؤسسة من أنشطتها، فالمعلومات التي تقدمها ضرورية لاتخاذ القرارات الإستثمارية فمثلا يحتاج المستثمر لمعرفة نصيب السهم من صافي الدخل إلى غير ذلك من المعلومات .

المطلب الأول: قياس الدخل.

تعتبر قائمة الدخل تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، و يطلق على قائمة الدخل في الجزائر جدول حسابات النتائج، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة محددة، و من ثم تترجم إلى ربح (زيادة في الأصول)، أو خسارة (نقص في الأصول).[1] و نظرا لأهمية صافي الدخل فقد ثار الجدل حول المفهوم المحاسبي للدخل لأنه يعكس المضمون الإقتصادي و الإجتماعي لنتيجة المؤسسة، ويرجع ذلك لصعوبة التعبير الكمي عن بعض عناصر الدخل مثل الخسائر المتوقعة و الديون المشكوك في تحصيلها، و لأن وظيفة القياس المحاسبي تخضع للمبادئ و الفروض المحاسبية السابقة الذكر فقد اهتمت الدراسات المحاسبية بالإفصاح و الذي وضعت له معايير تحكمه بحيث يوفر نوعا من المعلومات التي تعطي الدلالة الإقتصادية و الإجتماعية للمعلومات المحاسبية.

و في المجال المحاسبي ومن حيث طبيعة العناصر المكونة للدخل فإنه يأخذ مفهومين أساسيين هما: [2] مفهوم الدخل العادي حيث يشمل الدخل وفقا لهذا المفهوم الإيرادات الناتجة فقط من العمليات العادية الخاضعة لرقابة المؤسسة و المتكررة من سنة لأخرى، أما مفهوم الدخل الشامل فهو يشتمل على العناصر المتعلقة بنشاط المؤسسة و هذا بهدف تحديد صافي الدخل للفترة المحاسبية.

1/ مداخل قياس الدخل:

يوجد مدخلين يمكن إستخدامها عند قياس و تحديد الدخل و هما مدخل الميزانية و مدخل تحليل العمليات:

أ) مدخل الميزانية: و يطلق عليه أيضا مدخل صافي الأصول لقياس الدخل أو مدخل الحفاظ على رأس المال، وفي ظل هذا المدخل يتم قياس الدخل بإيجاد الفروق بين صافي أصول المؤسسة في بداية الفترة و صافي أصولها في نهاية الفترة مع تسوية الفرق بأي إضافات للإستثمارات و أي توزيعات خلال الفترة .[3]

و تكون المعادلة للوصول إلى صافي الدخل وفقا لهذه الطريقة كما في الشكل التالي :

---

[1] -Mohand cid benaibouche, Initiation a la nouvelle technique comptable, 3eme édition, OPU, Alger, 1996, p 35.

[2]- محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[3]- محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، مرجع سابق، 1998، ص 37.

الشكل (12): كيفية حساب الدخل حسب مدخل الميزانية.

صافي الأصول في نهاية الفترة(الأصول آخر الفترة – الإلتزامات آخر الفترة)	XX
ـ صافي الأصول في أول الفترة(الأصول أول الفترة – الإلتزامات أول الفترة)	(XX)
= التغير في صافي الأصول أو في حقوق الملكية	XX
ـ الإستثمارات الإضافية لرأس المال بواسطة الملاك	(XX)
+ المسحوبات أو التوزيعات على الملاك	XX
= صافي الدخل عن الفترة	XX

المصدر الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 59.

إلا أن ما يعاب على هذا المدخل هو عدم ظهور العناصر المسببة لهذا الدخل حيث لا يمكن وفقا لهذا المدخل تفسير معنى الربح من حيث الأنشطة المسببة له مما يساعد المستخدمين في الحكم على الأداء و تمكينهم من تقدير الأرباح المستقبلية.

و لقد ركز مجلس معايير المحاسبة المالية FASB على مفهومين للحفاظ على رأس المال هما:[1]

1. مفهوم المحافظة على رأس المال العيني: وفقا لهذا المفهوم تقوم الأصول المنتجة مثل المصانع و الآلات و المخزون بتكلفة الإحلال و ليس بالتكلفة التاريخية.
2. مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي: وفقا لهذا المفهوم يتحقق الدخل إذا كانت القيمة النقدية لصافي الأصول في آخر المدة أكبر منها في أول المدة و ذلك بعد إستبعاد أثر أي معاملات مع الملاك.

و هو ما اعتمده و جعله رسميا و ملزما للمحاسبين الممارسين.

ب) مدخل العمليات لقياس الدخل: و يسمى أيضا بمدخل المقابلة لأنه يركز على مقابلة كافة الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة بصورة أو بأخرى مع كافة المصروفات و النفقات التي تتحملها و ذلك خلال الفترة التي يتم قياس الدخل فيها.[2] و يشترط في الإعتراف بالإيراد توفر شروط التحقق و اكتمال الأنشطة في عملية اكتساب هذه الإيرادات، أما المصروفات فيجب أيضا الإعتراف بها إذا توفر الشروط لذلك كأن يكون المصروف ذا علاقة مباشرة مع الإيراد المحقق، أو يكون المصروف نتيجة توزيع تكلفة الأصل على سنوات استخدامه دون وجود علاقة مع حجم الإيراد المحقق، أو أن يكون المصروف خاصا بالفترة.

إن هذه الطريقة تؤدي إلى الإفصاح عن أسباب التغير في صافي الأصول و المكونات المؤدية لصافي الربح،كما يمكن تقسيم صافي الربح المحاسبي المحقق وفقا لخطوط الإنتاج إلى: أنشطة تشغيلية و أنشطة غير

[1]– لمزيد من التفصيل أنظر: علي أحمد أبو حسن، محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص ص 150– 154.
[2]– محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، مرجع سابق، ص 40.

تشغيلية، مستمرة و غير مستمرة و بالتالي فإن هذا المدخل يعتبر مفضلا عن المدخل السابق لأنه يقدم معلومات أكثر لمتخذي القرار.

إن الفرق بين قياس الربح المحاسبي وفقا لمدخل العمليات و المدخل الإقتصادي ناتج عن تفضيل المحاسبة و مستخدمي القوائم المالية للمعلومات التي تمتاز بالدقة والثقة، ذلك أن كثيرا من التقلبات في الأسعار السوقية للأصول تخضع للتقديرات الشخصية و بالتالي فهم يفضلون التكلفة التاريخية ، كما أن المحاسبين بحاجة لقياس الدخل على فترات دورية وهو ما يجعل استخدام القيم السوقية أمرا صعبا إضافة للتقدير الشخصي.

إن الجزائر و على غرار لجنة معايير المحاسبة الدولية في معيارها الأول تستخدم مدخل العمليات لقياس الدخل لأنه أكثر إفصاحا، فهو يفصح عن الموارد المستخدمة في إنتاج السلع خلال الفترة و كيفية تسعيرها كما يساعد على معرفة أجور العمال و علاواتهم بالإضافة إلى معرفة رقم أعمال المؤسسة و إنتاجها لذاتها وبالتالي معرفة إجمالي الأرباح لصافي المبيعات بالإضافة إلى التحقق من تكلفة المشتريات وتحديد قيمة الديون المعدومة و التعويضات المحصل عليها...إلخ.

المطلب الثاني: تصنيف و عرض البيانات في قائمة الدخل.

إن المحاسب يتبع مدخل العمليات لقياس صافي الدخل عن طريق عرض العناصر المسببة لصافي الدخل، و تتكون العناصر المكونة لقائمة الدخل من ما يلي:[1]

1/ الإيرادات: و يقصد بها الزيادة في أصول المؤسسة بما فيها النقدية أو النقص في التزاماتها أو الإثنين معا و التي تنتج عن عمليات تبادل السلع و الخدمات المتاحة للمؤسسة خلال الفترة التي تغطيها قائمة الدخل ، و تنطوي الإيرادات على العناصر التالية:

- إيرادات الأنشطة الرئيسية و المتمثلة في إيرادات المبيعات من السلع والخدمات التي تقوم بها المؤسسة؛
- إيرادات الأنشطة الثانوية و المتمثلة في الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الثانوية بجانب نشاط المؤسسة الرئيسي، و تحصل غالبا على هذه الإيرادات دوريا مثل الإيجارات و الفوائد.

2/ المصاريف: و يقصد بها النقص في أصول المؤسسة بما فيها النقدية أو الزيادة في إلتزاماتها أو الإثنين معا و ذلك مقابل حصول المؤسسة على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها خلال الفترة التي تغطيها قائمة الدخل و هي تنطوي على العناصر التالية:

- مصاريف الأنشطة الرئيسية: و تبوب وفقا لطبيعتها إلى مواد و لوازم، أجور و مرتبات، مصاريف أخرى أو تبوب وفقا لوظائف المؤسسة إلى تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف البيعية، المصاريف الإدارية والمصاريف التمويلية.
- المصاريف اللازمة لتحقيق الإيرادات الثانوية مثل المصاريف اللازمة لتحصيل الفوائد و الإيجارات.

[1] - لمزيد من التفصيل انظر: محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، مرجع سابق، ص ص 40- 46.

3/ المكاسب: و يقصد بها المنافع - بخلاف الإيرادات- التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة نتيجة عمليات عرضية لا تدخل ضمن نشاطها الرئيسي و أهم خصائصها أنها غير دورية، و من بين هذه المكاسب الناتجة عن بيع الأصول الثابتة، كما يمكن أن نسميها بالإيرادات الإستثنائية أو الإيرادات خارج الإستغلال.

4/ الخسائر: وهي تلك النفقات التي تتحملها المؤسسة دون أن تحقق منها منفعة و هي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة لذا يمكن أن نطلق عليها مصاريف خارج الإستغلال، و من أمثلتها الخسائر الناتجة عن انخفاض في قيمة المخزون و الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.

5/ التحويلات: و هي تلك المبالغ التي تقدمها المؤسسة لأطراف معينة أو تتلقاها منهم دون أن يقترن ذلك بتحقيق منافع مباشرة، وهذا كما في حالة المنح و الإعانات و التبرعات، فإذا كانت التحويلات داخلة فهي تشبه المكاسب إلا أنها تنشأ نتيجة لسعي الإدارة للحصول عليها بينما التحويلات الخارجة فهي تشبه الخسائر إلا أنها تضحيات إختيارية.

6/ الأثر الناتج عن تغيير تطبيق السياسات و القواعد المحاسبية: إن الثبات هو أحد الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية و بالتالي يجب على المؤسسة أن تحافظ على تطبيق نفس السياسات و القواعد المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى، وبما أنه ليس هناك ما يمنع المؤسسة من تغيير سياساتها وقواعدها المحاسبية إذا كان لابد من ذلك فإنه في حالة التغيير يجب الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير المحاسبي في القوائم المالية للفترة التي حدث فيها التغيير وهذا عن طريق تطبيق الطريقة التي تم التغيير إليها بأثر رجعي، و تحديد الفروق المتراكمة في قيم الأصول الناتجة عن هذه الفترة و إظهارها بصورة مستقلة في قائمة الدخل.

أما تصنيف هذه العناصر و عرضها فيكون كالآتي:[1]

✓ صافي الربح من الأنشطة التشغيلية (نتيجة الإستغلال): و يتضمن هذا الجزء الإيرادات و المصروفات الخاصة بالنشاط التشغيلي للمؤسسة و يتضمن الآتي:

I1 إيرادات المبيعات وهو يمثل الإيرادات المحققة من المبيعات متمثلة في صافي المبيعات و تتحدد بالعلاقة التالية: صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات المبيعات - الخصم النقدي.

I2 تكلفة البضاعة المباعة و تبين العناصر المكونة لتكلفة المبيعات و تحدد كما يلي:

تكلفة المبيعات = مخزون البضاعة أول مدة + صافي المشتريات + تكلفة نقل المشتريات

- مردودات المشتريات - الخصم النقدي على المشتريات - مخزون البضاعة آخر مدة.

I3 المصروفات التشغيلية: وهي المصاريف التي تدخل في إطار الأنشطة الرئيسية للمؤسسة .

ونحصل على صافي الربح من الأنشطة التشغيلية بالعلاقة التالية:

صافي الربح من الأنشطة التشغيلية = صافي المبيعات - تكلفة المبيعات - المصروفات التشغيلية.

[1]– لمزيد من التفصيل أنظر: **كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال**، مرجع سابق، ص ص 57- 79 .

✓ الأنشطة غير التشغيلية: و هي الإيرادات و المصاريف الأخرى بخلاف المصاريف و الإيرادات الداخلة ضمن صافي الربح من الأنشطة التشغيلية أي المصاريف و الإيرادات خارج الاستغلال مثل المكاسب و الخسائر الناتجة عن بيع الإستثمارات طويلة أو قصيرة الأجل .

✓ البنود غير المتكررة: يطلق عليها أيضا البنود غير المنتظمة، وهناك قواعد تحكم كيفية الإفصاح عنها ضمن قائمة الدخل وهذه البنود هي:

1/ العمليات المتوقفة: إن أحد العناصر الهامة و الغير منتظمة هو تصفية نشاط معين والتوقف عن مزاولته.

2/ البنود الإستثنائية: و هي بنود غير متكررة وذات أهمية نسبية و لا تدخل ضمن النشاط العادي المتكرر للمؤسسة مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

3/ المكاسب و الخسائر غير العادية: هي البنود التي يتوفر فيها أحد الشرطين المذكورين في البنود الإستثنائية و تعالج كمكاسب أو خسائر تدرج ضمن إيرادات ومصاريف أو مكاسب و خسائر قائمة الدخل ومن أمثلتها التخفيض في قيمة المدينين.

4/ أثر التغير في المبادئ المحاسبية: سبق التطرق إليه.

المطلب الثالث: أشكال قائمة الدخل وكيفية الإفصاح عن عناصرها.

أولا : شكل قائمة الدخل:

هناك شكلين شائعين لإعداد قائمة الدخل هما قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة و قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة

1/ قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة (المرحلة الواحدة):

تعد قائمة الدخل وفقا لهذه الطريقة عن طريق طرح إجمالي المصاريف مرة واحدة من إجمالي الإيرادات لنحصل على صافي الدخل للفترة، وعادة ما توضع ضرائب الدخل كآخر عنصر في المصاريف، و هذا الشكل شائع في إعداد التقارير المحاسبية المقدمة للجرائد اليومية وهو يمتاز بالسهولة و البساطة في العرض،[1] و الشكل (13) يوضح كيفية إعداد قائمة الدخل وفقا لهذا الشكل:

[1]-**James Cashin and al**, Intermediate accounting 1, 2ème edition, Mc.Graw Hill publishing company, sans lieu d'édition, 1975, pp52-55.

الشكل (13): قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة

الشركة س

قائمة الدخل عن السنة 12/31/..		
الإيرادات		
صافي المبيعات	XX	
إيرادات التوزيعات	XX	
إيرادات الإيجار	XX	
إجمالي الإيرادات		XXX
المصروفات		
تكلفة المبيعات	XX	
مصروفات البيع	XX	
مصاريف إدارية	XX	
مصاريف الفوائد	XX	
ضرائب على الأرباح	XX	
إجمالي المصاريف		XXX
صافي الدخل		XX
ربحية السهم		X

المصدر : كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، مرجع سابق، ص 67.

2/ قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة (المراحل المتعددة):

نظرا لأن القائمة السابقة لا تظهر معلومات كافية فإن القائمة ذات الخطوات المتعددة تتيح معلومات حول نقاط قوة و ضعف المؤسسة من خلال الخطوات المختلفة للوصول لصافي الدخل، حيث يتم قياس الدخل على مراحل كما هو موضح في الشكل (14) حيث يظهر الدخل من العمليات المستمرة ثم الدخل من مصادر أخرى غير منتظمة، كما توجد تقسيمات فرعية داخل كل مرحلة فمثلا تحلل المصروفات و تبوب حسب الوظائف الرئيسية، و تتميز القائمة بما يلي:[1]

- بيان نتيجة النشاط التجاري للمؤسسة من مجمل دخلها حتى يتم الحكم على كفاءة نشاطها البيعي؛
- التفرقة بين صافي الدخل من النشاط التشغيلي و غير التشغيلي حتى يتم معرفة فاعلية أنشطتها؛
- التفرقة بين العمليات المستمرة و غير المستمرة للوصول لصافي الدخل و بالتالي توقع الأرباح المستقبلية.

[1]- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص 66.

الشكل (14): قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة.
الشركة س

قائمة الدخل عن السنة 12/31/..		
صافي المبيعات		XX
تكلفة البضاعة المستعملة	XX	
إجمالي الربح		XX
المصاريف التشغيلية		
عمولات	XX	
إشهار و إعلان	XX	
مصاريف النقل	XX	
المصاريف الإدارية		
مرتبات	XX	
مصروفات قانونية	XX	
مصاريف التأمين	XX	
مصاريف متنوعة	XX	
إيرادات أخرى		XX
مصاريف أخرى	XX	
صافي الدخل		XX
الضرائب %		XX
عائد السهم		XX

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، مرجع سابق، ص ص69- 71.

يعتبر الشكل (14) الأكثر إستخداما لأنه يقدم معلومات حول أنشطة المؤسسة وهو ما تستخدمه المؤسسات الجزائرية إلا أن هناك فرق طفيف يتمثل في ترتيب عناصر الدخل وكذا في عدد المراحل أو الخطوات المطبقة و هذا راجع إلى درجة التفصيل و الإفصاح في كل مؤسسة أو بلد.

ثانيا: العناصر التي تؤثر على قياس الدخل و كيفية الإفصاح عنها:

هناك العديد من العناصر التي تسبب مشاكل للمحاسب عند قياسه للدخل و من بين هذه العناصر:[1]

1- التعديلات و التسويات المحاسبية: المتعلقة بفترات سابقة مثل عدم تسوية بعض المصروفات و الإيرادات المقدمة أو المستحقة.

2- المكاسب و الخسائر غير العادية: و هي عناصر ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة إلا أنها غير عادية و غير متكررة مثل الإنخفاض الكبير في قيمة المخزون أو تقلبات أسعار الصرف، و إذا كانت هذه العناصر ذات أهمية فيفصح عنها بصفة مستقلة في قائمة الدخل أو يتم إدراجها مع العناصر الأخرى لقائمة الدخل إذا لم تكن ذات أهمية نسبية.

[1]-لمزيد من التفصيل أنظر: **وصفي عبد الفتاح أبو المكارم**، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص ص 175- 186.

3- العناصر فوق العادة: هي عناصر تنتج من الظروف غير العادية التي لا تتصل بالنشاط الطبيعي للمؤسسة كما يصعب على الإدارة التنبؤ بها مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية وفي هذه الحالة على المحاسب أن يفصح عنها في قائمة الدخل بطريقة مستقلة.

4- معالجة توقف أحد الأنشطة: إذا كانت مؤسسة تزاول عدة أنشطة فقرار توقفها عن مزاولة أحد هذه الأنشطة يجب أن يعالج بصفة مستقلة في قائمة الدخل.

5- تغيير تطبيق المبادئ المحاسبية: يجب عدم تغيير القواعد و الأساليب المحاسبية من فترة لأخرى حتى لا تؤثر على نتيجتها إلا أنه قد تظهر متغيرات تدفع المؤسسة لتغيير أحد أساليبها المحاسبية مثل أسلوب تقييم المخزون، و يتم الإفصاح عن ذلك بتحديد الفروق التراكمية الناتجة عن هذا التغيير مع الإفصاح عن الفروق بطريقة مستقلة في قائمة الدخل.

6- التعديلات و التصحيحات العادية و المتكررة: هي تلك التعديلات الناتجة من إستخدام المحاسب لأساليب التقدير الذاتي في كثير من العناصر مثل تقدير العمر الإقتصادي لبعض الأصول، و قد تحدث ظروف تستلزم تعديل هذه التقديرات وتتم معالجة هذا التعديل ضمن دخل الفترة الجارية التي تم خلالها التعديل ولا يجب أن تعالج هذه التعديلات كعناصر فوق العادة كما لا يوجب الأمر الإفصاح عنها.

المبحث الخامس: الجداول الملحقة.

هناك بعض التوضيحات و الشروحات التي لا نجدها في القوائم المالية السابقة كما أن هذه الأخيرة تحتاج إلى بعض التفصيل وهو ما نجده في الملاحق.

المطلب الأول: مفهوم الجداول الملحقة.

1/ الإفصاح:

يلعب الإفصاح دورا هاما في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة، إلا أنه وعلى الرغم من أهمية الإفصاح إلا أن المحاسبون قد اختلفوا في تحديد مفهوم عام و مقبول للإفصاح المحاسبي المناسب وفاعليته في خدمة أهداف متخذي القرار المختلفة وفيما يلي ذكر لبعض المفاهيم:[1]

يرى حلمي نمر أن" الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع البيانات الضرورية اللازمة لإعطاء قارئ القوائم المالية صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي".

أما عبد المنعم عوض الله فهو يرى أن "الإفصاح ليس مجرد بيانات محاسبية يستلزم ظهورها بشكل موحد في مخرجات النظام المحاسبي، بل هو إفصاح عن السياسات المحاسبية و إفصاح عن المعايير المحاسبية المطبقة"، ويرى أحمد نور أن "الإفصاح مبدأ محاسبي يتطلب أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشتمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق".

[1] - **محمد عبد العزيز عبد الله** ، "أثر إتباع معايير المحاسبة المصرية عند إعداد و عرض القوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي على أرباح شركات الأموال"، مجلة آفاق جديدة، السنة العاشرة، العدد الثاني، أفريل 1998، تصدر بكلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ص 315.

من هذه المفاهيم نرى أن الإفصاح المحاسبي مرتبط بالمعلومات المالية و الإقتصادية الضرورية المعدة و المعروضة ضمن القوائم المالية الكاملة و التي تعطي مستخدميها صورة حقيقية وواضحة تعبر عن نتيجة المؤسسة ومركزها المالي ، ويترتب عن عدم إظهارها تضليل مستخدميها ، فالإفصاح إذن مرتبط بكل ما له أهمية نسبية، ومن هذا المنطلق كان لا بد من وجود جداول أو ملاحق تفصح عن المعلومات التي لم يتم إظهارها في القوائم المالية .

1/ تعريف الملاحق:

الملاحق هي" عبارة عن قوائم تحتوي على الشروحات اللازمة من أجل فهم حسن لمستندات و وثائق التحليل الأخرى، و لتكمل الإحتياجات الأخرى أو تقدم بصفة أخرى المعلومات التي تحتويها تلك الأخيرة".[1]

إن الجداول الملحقة بالقوائم المالية قد تكون مفروضة في بعض الدول وبصورة معينة من أجل الإفصاح عن بعض المعلومات مثل الخسائر أو الأرباح المحققة على المبيعات لعناصر الأصول الثابتة و الإستثمارات المالية أو الأصول الأخرى الثابتة...إلخ.

هذه الجداول توافق التشريعات القانونية الصادرة عن الجهات المسؤولة أو عن المؤسسات التي تراقب أو تشرف على نشاط المؤسسة، وبالتالي فالمؤسسة تنشئ الحسابات اللازمة و التي تخضع للضوابط المحاسبية من أجل إعداد تلك الجداول الملحقة.[2]

المطلب الثاني:الجداول الملحقة في الجزائر.

تعد المؤسسات الجزائرية مجموعة من الملاحق متمثلة في الجداول السبعة عشر حسب المخطط الوطني للمحاسبة وهي :[3]

الجدول الأول: "جدول حسابات النتائج".

يحتوي هذا الجدول على كل المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج الذي سبق التطرق إليه مع بعض التفصيل وخصوصا حساب 89 الخاص بالتنازلات ما بين الوحدات، وهذا الحساب نجده في الوحدات أو الفروع وهو يمس كافة حساب التسيير من إيرادات ومصاريف.

الجدول الثاني: "جدول حركة الذمة المالية المدينة".

فيه تفصيل عن حركة حسابات الأصول بين مدين ودائن بدءا من رصيد أول مدة وصولا إلى رصيد آخر مدة

الجدول الثالث: " جدول حركة الذمة المالية الدائنة".

وفيه تفصيل عن حركة حسابات الخصوم بالإضافة إلى بعض حسابات الأصول الدائنة المتمثلة في إهتلاك

[1] - **Alain David,** L'information comptable outil de communication, Les Edition d'Organisation, Paris, France, 1987, P 129.

[2] -**Francis Rousse,** Normalisation comptable, principes et pratiques, Ministère de la Coopération t du Développement 1980, P 169.

[3]- لمزيد من التفصيل أنظر: **شبايكي سعدان،** تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، طبعة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002 ، ص ص 287-312.

الإستثمارات و إطفاء المصاريف الإعدادية بالإضافة إلى مؤونات تدني قيمة المخزون وقيمة الحقوق.

الجدول الرابع: "جدول الإستثمارات".

يحتوي هذا الجدول على تفصيل دقيق لحسابات الإستثمار مع إظهار لحركتها خلال الدورة المالية المتمثلة في شراء أو بيع أو تخريب أو تنازل عن الإستثمارات.

الجدول الخامس: "جدول الإهلاكات".

يقدم لنا هذا الجدول تفصيل دقيق لعملية الإهتلاك و الإطفاء الخاصة بالأصول خلال الدورة بدءا من رصيد أول مدة للإستثمارات وصولا إلى قيمتها في آخر المدة بعد استبعاد أقساط الإهتلاك و الإطفاء لهذه الدورة.

الجدول السادس: "جدول المخصصات".

هو مثل جدول الإهلاكات إلا انه يتعلق بالخصوم وبحسابات الأصول الدائنة.

الجدول السابع: "جدول الذمم".

يضم هذا الجدول كل حسابات الذمم أو الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية و المالية بالغير بالتفصيل وهذا بالإفصاح عن طبيعتها أي الذمم قصيرة الأجل ، متوسطة الأجل و طويلة الأجل، و أصنافها أي مدينو الإستثمارات ، مدينو المخزون...إلخ.

الجدول الثامن: "جدول الأموال المملوكة".

يبين هذا الجدول طبيعة ومكونات الأموال للمؤسسة، هل هي أموال جماعية أم أموال شخصية ؟ بالإضافة إلى تفصيل حسابات الأموال المملوكة، ومن خلال هذا الجدول يمكننا التعرف على نوع المؤسسة، هل هي مؤسسة عمومية أو خاصة ؟

الجدول التاسع: "جدول الدائنين".

يوضح هذا الجدول كل الديون التي على المؤسسة بأصنافها و طبيعتها، أي أنه مثل جدول المدينين.

الجدول العاشر: "جدول المخزونات".

يعرض لنا هذا الجدول كافة مكونات أو عناصر المخزون وحركتها بدءا من رصيد أول المدة إلى رصيد آخر المدة مرورا بالتغيرات الناتجة في حركة المخزون بسبب بيع أو شراء أو استهلاك عناصر المخزون.

الجدول الحادي عشر: "جدول استهلاك البضائع و المواد و اللوازم".

الجدول الثاني عشر: "جدول تفصيلي لمصاريف التسيير".

يفصح هذا الجدول عن كل مصاريف التسيير بالدقة والتفصيل و علاقتها بنشاط المؤسسة أي توضيح طبيعتها هل هي مصاريف استغلال أم مصاريف خارج الإستغلال.

الجدول الثالث عشر: "جدول المبيعات و أداء الخدمات".

يقدم هذا الجدول كل المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المحققة للإيراد و المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، كما يمكن أن يقدم أيضا معلومات حول عناصر الإيرادات الناتجة عن المعاملات مع الخارج

(تصدير) أو الداخل.

الجدول الرابع عشر: "جدول الإيرادات الأخرى".

ويعرض تفصيل لحسابات الإيراد الأخرى .

الجدول الخامس عشر: "جدول التنازلات عن الإستثمارات".

إن هذا الجدول ذو أهمية كبيرة، فهو يقدم معلومات تفصيلية عن كافة الإستثمارات التي تم بيعها أو التنازل عنها ، هذه المعلومات متمثلة في قيمة الأصل ومجمع إهلاكه حتى تاريخ بيعه ، قيمته الصافية، سعر التنازل وفي الأخير النتيجة من جراء التنازل عنه.

الجدول السادس عشر: "جدول الإلتزامات".

نجد في هذا الجدول الإلتزامات المقبولة و الإلتزامات المقدمة بالتفصيل، و التي نجدها غالبا على شكل ضمانات مقدمة أو مستلمة.

الجدول السابع عشر: "جدول المعلومات المختلفة".

يحتوي هذا الجدول على معلومات متفرقة، مثل طبيعة المساهمات هل هي عينية أم نقدية ؟ مصاريف النقل بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى مثل عدد المساهمين المحليين و الأجانب، عدد المستخدمين المحليين و الأجانب و إجمالي الرواتب المدفوعة بالإضافة إلى عدد وحدات المؤسسة.

هذا ويمكن أن تعد و تقدم المؤسسة ميزانيتها وجدول حسابات نتائجها بالحسابات الرئيسية و الفرعية لمصالحها الداخلية، فالجداول الملحقة تكون ذات إستخدام داخلي وليس خارجي إلا إستثناءا وهذا في التصفية، أما المراجع أو محافظ الحسابات فيستخدمها في تحليل نتائج المؤسسة ووضعيتها ومساعدة الإدارة في اختيار أنجع الأساليب لتفادي الأخطاء.

وما يلاحظ في القوائم المالية و الجداول الملحقة بها في المؤسسات الجزائرية أنها لا تحتوي على المعلومات التي تفصح عن السياسات المحاسبية المتبعة أو عن أي أثر ناتج عن تغيير السياسات المحاسبية وهو ما تداركه المشروع الجديد للمخطط المحاسبي الوطني في قائمة الأموال المملوكة الجديدة.

المطلب الثالث: قوائم و جداول أخرى.

1/ جدول التمويل:

عرفه المخطط المحاسبي العام لفرنسا عام 1985 بأنه "التغيرات في الذمم المالية للمؤسسة خلال فترة معينة".[1] أما تنظيم الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين بفرنسا فقد حدد جدول التمويل الجديد كهدف من أجل شرح مكونات الخزينة وهذا عن طريق إظهار الخزينة الناتجة عن استغلال إحتياجات الخزينة اللازمة للإستثمارات ، و الخزينة الناتجة عن التمويل من أجل الوصول إلى التغيير الإجمالي للخزينة. فجدول

[1] - **Dang Pham et Lionel Collins**, Op.cit. P 144.

الخزينة هو الذي يفصح عن ما إذا كانت خزينة الإستغلال تستطيع أن تمول إستثمارات المؤسسة أم لا، وطريقتها في التمويل في حالة الغياب التام أو الجزئي للتمويل من جراء التمويل الذاتي للإستثمارات.[1]

2/ قائمة التغيرات في حقوق الملكية(التغيرات في الأموال المملوكة):

سبق التطرق إليها في الفصل الثاني عند التطرق إلى المعيار الدولي الأول، إلا أنه تجدر الإشارة على أن مشروع المخطط المحاسبي الجديد المعدل في مارس 2004 قد أدخل هذه القائمة ضمن القوائم المالية التي يجب إعدادها في المؤسسات الجزائرية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

3/ قائمة الأرباح المحتجزة:

هي أحد الجداول الملحقة و التي لا تعدها المؤسسات الجزائرية، و هي قائمة تبين التغيرات في رصيد الأرباح المحتجزة و التي تتأثر بالعناصر التالية المتمثلة في:

- صافي الربح أو الخسارة؛
- التوزيعات النقدية المعلنة و المسددة؛
- تعديلات السنة السابقة و الناتجة عن تصحيح أخطاء في القوائم المالية للسنة السابقة، وتظهر قائمة الأرباح المحتجزة كما في الشكل (15) التالي:

الشكل (15): قائمة الأرباح المحتجزة

قائمة الأرباح المحتجزة للمؤسسة "س" عن السنة المنتهية 20../12/31	
البيان	المبلغ
رصيد الأرباح المحتجزة بداية السنة تعديلات الفترة السابقة	XX XX
رصيد الأرباح المحتجزة بعد التعديل	XX
+ / - صافي الربح	XX
- التوزيعات النقدية المعلنة و المسددة	XX (XX)
رصيد الأرباح المحتجزة آخر السنة	XX

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 87.

3/ قوائم أخرى:

إن المؤسسات باختلاف أنواعها عليها أن تعد مجموعة من القوائم و التقارير أو الكشوفات التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال عمليتها التسييرية ومن بين هذه القوائم نذكر:

الموازنات التخطيطية بأنواعها و إمكانية استخلاص نتائج و تحليلات مالية من هذه التقارير؛

---

[1] - **Jean-claude Lavoyer, Michel Ternisien**, Le nouveau tableau du financement, le tableau des flux de trésorier, La villeguerin édition, Paris , France, 1989, PP 39 – 40.

كشوفات الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في المؤسسة ككشوف حركة المخازن و حركة المتحصلات من الزبائن...إلخ. بالإضافة إلى تقارير العمل اليومي في المؤسسة مقارنا بالأداء المعياري المحدد و ذلك من أجل تحديد الإنحرافات و تبيان أسبابها.

المبحث السادس: تحليل القوائم المالية.

يواجه المستثمرون تحديات يومية تتمثل في مقارنة أداء المؤسسات و معدلات نموها و الاحتمالات المستقبلية وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ولا يمكن في هذا المجال الإعتماد على الأرقام المطلقة فقط ذلك أن هناك أمور أخرى ذات أهمية وذات تأثير كحجم المؤسسة، السيولة و التدفقات النقدية...إلخ، ولذلك تكون الطريقة المستخدمة في مقارنة أداء المؤسسات ذات الأحجام المختلفة هي إستخدام المعايير القياسية.

المطلب الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية.

إن تحليل القوائم المالية يرتكز على التقنيات المستخدمة بواسطة المسيرين و المحللين، فالمحللين الخارجيين يعتمدون في تحليلهم على المعلومات المتوافرة بشكل عام و التي مصدرها التقارير السنوية للقوائم المالية.

يكتسب التحليل المالي أهمية خاصة ليس لكونه أداة لتقييم سلامة أداء المؤسسة و الحكم على فعالية التخطيط المالي لهذه المؤسسة، بل لكونه وسيلة فعالة للحكم على كفاءة و نجاعة مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة سواء كانت مالية، إنتاجية، بيعية... ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التوظيف السليم لمجموعة النسب و المؤشرات المالية.[1]

1/ أهداف تحليل القوائم المالية:

تختلف أهداف تحليل القوائم المالية باختلاف إحتياجات و أهداف المستخدم أو القائم بعملية التحليل و بالتالي فإن تلك الأهداف ستؤثر على تحديد مدلول المعلومات المحاسبية، فالمستثمرون أو الملاك الذين يملكون أو يقومون بشراء أسهم مؤسسة ما، ينصب اهتمامهم على معدل توزيع الأرباح أو التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم و المتأثرة إلى حد كبير بتوزيعات الأرباح في المستقبل أما المقرضون فإنهم يقومون بمنح القروض مع توقع الحصول على فوائد، لذلك فإنهم يستخدمون القوائم المالية من أجل التنبؤ بالعوائد المتوقعة وكذا تقدير المخاطر المتعلقة بتلك العوائد وبالتالي فإن إهتمامهم سيرتكز على تقييم السيولة و القدرة المستقبلية على سداد القروض وفوائدها، و بالنسبة لإدارة المؤسسة فسينصب إهتمامها على نتائج نشاطها من ربح أو خسارة وكذا قدرتها على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال.

و كذلك الحال بالنسبة للأطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المحاسبية نجد أن أهداف تحليلها للقوائم المالية تختلف باختلاف المستخدم.

1- **أحمد غنيم**، دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار و الإئتمان، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002، ص 81.

2/ أدوات و أساليب تحليل القوائم المالية:

تتعدد أدوات و أساليب تحليل التقارير و القوائم المالية، و تختلف تلك الأدوات و الأساليب فيما بينها من حيث مدى ملاءمتها لأهداف القائم بعملية التحليل ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع شائعة هي:

أ) الدراسة المقارنة و تحديد الإتجاه العام: [1]

حيث يتم دراسة ومقارنة مفردات التقارير و القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة ومن خلال هذه المقارنة يتم التعرف على الإتجاه العام لبعض العناصر الضرورية و المؤثرة وفقا لهدف القائم بالتحليل، فمثلا لأجل التعرف على إتجاه أرباح المؤسسة في العام القادم يحصل القائم بالتحليل على معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر خلال عدد من السنوات السابقة ويقارن فيما بينها، كما يمكن الإعتماد على الأسلوب العلمي (الطرق الإحصائية) في تحديد مسار خط الاتجاه العام على رسم بياني، كما قد تتم الدراسة المقارنة باستخدام قيم مطلقة أو على أساس نسب مئوية للمفردات محل الدراسة.

و هنا نكون بصدد دراسة التحليل الأفقي و التحليل الرأسي كأحد أدوات التحليل: [2]

أ-1) التحليل الأفقي: إن دراسة تغيرات النسب في البيانات المالية يطلق عليه التحليل الأفقي وهو يتطلب خطوتين هما: - حساب القيمة المطلقة للتغير من فترة الأساس إلى الفترة اللاحقة؛

- حساب القيمة المطلقة على القيمة في فترة الأساس.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال المبسط كما يلي:

البيان	سنة 2004	سنة 2003	الزيادة أو النقصان	
			القيمة	النسبة
المبيعات دج	28342	23241	5101	% 21.94
صافي الدخل	7233	7526	(293)	(%3.8)

تغير النسبة في المبيعات خلال العام يتم حسابه كما يلي:

التغير= 28342 -23241 = 5101

$$\text{نسبة التغير} = \frac{5101}{23241} = 21.94\ \%$$

ونفس الشيء بالنسبة لصافي الدخل.

نلاحظ أن مبيعات المؤسسة قد زادت في عام 2004 بنسبة 21.94% غير أن تكلفة البضاعة و النفقات قد زادتا بشكل كبير وهو ما نتج عنه إنخفاض في صافي الربح.

[1] – **محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة**، المحاسبة المتوسطة، الأسس العامة للقياس و التقييم و التحليل المحاسبي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995، ص 389.

[2] – لمزيد من التفصيل أنظر: **محمد مطر**، مرجع سابق، ص ص 24-31.

أ-2) التحليل الرأسي (العمودي): إن الهدف الثاني لتحليل القوائم المالية هي عمل تحليل رأسي للقوائم المالية حيث أن التحليل الأفقي للقوائم يلقي الضوء على التغيرات في البنود بمرور الوقت بينما التحليل الرأسي يكشف عن علاقة كل بند في القائمة بقاعدة معينة تأخذ نسبة 100% وكل بند آخر بالقائمة يتم إرجاعه كنسبة لهذا الأساس، ولنأخذ مثالا على ذلك في قائمة الدخل المبسطة هذه.

البيان	سنة 2004		سنة 2003	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
صافي المبيعات	12560	% 100	11452	%100
تكلفة البضاعة المباعة	7582	% 60.37	6235	%54.45
الربح	4978	% 39.63	5217	%45.55
إجمالي المصاريف	2368	% 18.85	2986	%26.07
الأرباح قبل الضريبة	2610	% 20.78	2231	%19.48

في هذه الحالة فإن التحليل الرأسي = أي بند في قائمة الدخل / صافي المبيعات

إن النسب الموضحة في الجدول يمكن عرضها كبيان منفصل يوضح النسب دون القيم ويطلق عليها عندئذ القائمة ذات الحجم العادي.

ب) أسلوب النسب المالية:

هي عبارة عن علاقات بين عناصر مختارة من الميزانية وقائمة الدخل و التدفقات النقدية، ويقوم هذا التحليل على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم لنا معلومات مفيدة ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام ،[1] فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين مفردات القوائم و التقارير المالية الختامية ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع بعض النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو مقارنتها مع النسب السائدة في الصناعة أو التجارة التي تنتمي إليها المؤسسة التي تقوم بتحليل قوائمها المالية و يطلق عليها النماذج القياسية.[2] و يمكن تقسيم النسب المالية إلى الأنواع التالية:

- نسب الموقف المالي - نسب النشاط - نسب الربحية

كما يمكن تقسيمها حسب القائمة و البيانات التي يتم تحليلها إلى:

- نسب تحليل الميزانية - نسب تحليل قائمة الدخل - نسب تحليل قائمة التدفقات النقدية.

[1]- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة طبع، ص 534.
[2]- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق الجزائر، 1991، ص 32.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب.

إن للنسب المالية معاني مالية خاصة حسب نوع النسبة وكيفية تركيبها، فهي تعطي التفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الإستقلالي للمؤسسة في حالة استعمالها استعمالا عقلانيا وموضوعيا ، أما عملية الحكم على نتائج النسب فغالبا ما تكون في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات، ويمكن ملاحظة أن:

- ✓ النسب ليس لها معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للفرع الإقتصادي الذي تنتمي له المؤسسة ؛
- ✓ تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة ؛
- ✓ يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة عن القيم النموذجية لها؛
- ✓ يمكن حساب عدد غير منتهي من النسب المالية، غير أن الشيء المهم هو إختيار النسب التي تعطي مدلولا مهما و مفيدا للتفسير، فهي بذلك تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف مستعملها.

يتم إستخدام النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع وربحيتها و مدى فعالية إدارة أصولها، ويجب اتخاذ الحذر عند إستعمال القيم النموذجية لمقارنتها مع النسب الحقيقية نظرا لاختلاف المؤسسات حسب فروع نشاطها و أحجامها و انتماءاتها القانونية، ويمكن توزيع هذه النسب إلى:[1]

1/ نسب التوازن الهيكلي: وهي النسب التي تعطي مفهوما حول التوازن بين موارد و استعمالات المؤسسة أو بين أصول المؤسسة و خصومها، و نميز بين نسبتين هما:

أ) نسبة التمويل الدائم: إنطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين أي إنعدام رأس المال العامل الصافي.

ب) نسبة التمويل الذاتي: هي نسبة مكملة للنسبة الأولى وهي تقيس مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

2/ نسب المديونية: هذه النسب تعبر عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ونميز فيها بين عدة نسب أهمها نسبة الاستقلالية المالية التي تقيس درجة إستقلال المؤسسة عن دائنيها فالأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها، لذا على المؤسسة أن توفر هامشا دائما للمديونية تستخدمه عند الضرورة، أما نسبتها النموذجية فهي 0.5 و 0.33 كحد أدنى.

3/ نسب قابلية التسديد: يعتبر مستوى الدين الذي تتحمله المؤسسة قرار إستراتيجي يعتمد على درجة التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية، و تمثل نسبة الديون الإجمالية إلى الأصول الإجمالية مقياس لعملية تمويل أصول المؤسسة من خلال الإقراض، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، و يستحسن أن لا تزيد كثيرا عن 0.5، وبالتالي هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها.

---

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: **ناصر دادي عدون**، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص ص 51-59.

4/ نسب السيولة: تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها قصيرة الأجل، إلا أنها تبدو سطحية ومحدودة بمفردها ذلك أنها تقدم صورة في نقطة زمنية معينة قد يتم تحريفها في نهاية العام لذلك يجب تحليل الإتجاهات من عام لآخر وكذا خصائص المؤسسة بالإضافة إلى التقسيم المستمر لاتجاه الإيرادات و الأرباح و المصاريف، ويتم تفسير السيولة باستخدام عدة مؤشرات منها:

أ) نسبة سيولة الأصول: إن مقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول تبين مدى سيولة الأصول وهذه النسبة مرتبطة كثيرا مع طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التجارية تكون لها نسب سيولة عالية مقارنة مع المؤسسات الأخرى، أما نسبة السيولة العامة فهي تبين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة وعلى المؤسسة التجارية أن تحقق نسبة أكبر من 0.5 و عكس ذلك بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.

ب) نسبة السيولة المختصرة أو نسبة الخزينة العامة: تقوم هذه النسبة باختبار عملية تغطية الإلتزامات المتداولة و التي تقدمها الأصول سريعة التحول إلى نقدية والمتمثلة في القيم الجاهزة و الغير جاهزة، و لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة فحدها الأقصى هو 0.5، بالإضافة إلى نسبة التداول التي يتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهي تركز على مفهوم رأس المال العامل.

4/ نسب المردودية: تشير هذه النسبة إلى قدرة مديري المؤسسة على إستخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب، وهناك عدد كبير من النسب المستعملة في مختلف النتائج ورقم الأعمال مع مختلف عناصر الأصول و الخصوم، ومن هذه النسب: نسبة المردودية المختصرة لرأس المال وهي تساوي النتيجة الإجمالية على رأس المال الخاص، و بنفس الطريقة نحسب نسبة المردودية المختصرة للأموال الدائمة.

إن المؤسسة من خلال مجموع هذه النسب تحاول حساب مردودية عناصرها لمقارنتها مع معدلات الفوائد المطبقة في السوق المالية حتى تعلم مدى كفاءة إستغلالها لأصولها وبالتالي تتبني قرار التوسع من القرارات الأخرى.

5/ نسب دوران بعض العناصر: تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح من دورانها، ومن النسب التي تهتم بها نسبة دوران الموردين، ومدة دوران العملاء، معدل دوران المخزون، عدد أيام فترة التخزين، فترة تحصيل ديونها..إلخ.

إن هذه النسب تبين كفاءة المؤسسة من خلال أقسامها كل على حدا حتى يتم معرفة نقاط القوة و الضعف و بالتالي إتخاذ القرار المناسب.

المطلب الثالث: تحليل قائمة الدخل و التدفقات النقدية.

1/ تحليل قائمة الدخل:

يكون التركيز الرئيسي لتحليل قائمة الدخل على العمليات التشغيلية للمؤسسة و بالتالي على أرباح هذه العمليات، و يمكن أن نقوم بالتحليل بطريقتين هما:

أولا: مستوى الأرقام المطلقة عن طريق فحصها ومقارنتها بالسنوات السابقة وهو ما يعرف بتحليل الإتجاه و تدعيمها بالتحليل الرأسي.

ثانيا: حساب مجموعة من نسب الربحية أهمها:[1]

أ) معدل العائد على الأصول: تقيس هذه النسبة الأداء الكلي للمؤسسة، و مدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل و تسمى أحيانا العائد على الإستثمار، و نظرا لكون الإيراد يتولد خلال فترة مالية فإن العائد على الأصول يحسب باستخدام صافي الدخل عن الفترة بعد الضريبة على الأصول المستخدمة في توليد هذا الدخل خلال الفترة، و لأنه لا توجد نسبة نموذجية للعائد على الأصول فإنه يتم مقارنة هذه النسبة مع نتائج المؤسسات الأخرى أو نتائج نفس المؤسسة للسنوات السابقة.

ب) معدل العائد على حقوق الملكية: تتعلق هذه النسبة بربحية المؤسسة مقارنة بالمصادر الآتية من الملاك فقط ، ويحسب هذا المعدل باستخدام صافي الدخل بعد الضريبة على متوسط حقوق الملكية، فكلما زاد المعدل زادت الربحية.

ج) هامش الربح الإجمالي: تمثل هذه النسبة الربح المتاح لتغطية نفقات التشغيل الأخرى الخاصة بالمؤسسة ، كما تقدم سياسات التسعير بالمؤسسة، و يشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية لكل وحدة نقدية إيراد و التي يتحقق منها ربح إجمالي بعد اقتطاع تكلفة السلع و الخدمات المباعة.

د) العائد على المبيعات: وهي أحد مكونات نسبة العائد على الأصول أي هي نسبة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول، و هي تشير إلى النسبة المئوية لكل وحدة نقدية مبيعات و التي يمكن الإبقاء عليها في المؤسسة لاستخدامها في العمليات المستقبلية أو توزيعها على المساهمين.

إن عملية تحليل الربحية يتم القيام بها كجزء من التقييم الشامل للمخاطرة النسبية للمؤسسة، ففي حالة رغبة المؤسسة في الحصول على قروض فإن الجهات المقرضة ستركز بصفة أساسية على مخاطر العجز عن السداد و بالتالي تفيدها نسب الربحية في معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها و إلتزاماتها.

2/ تحليل قائمة التدفقات النقدية:

إن تحليل قائمة التدفقات النقدية يكشف عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل قائمة الدخل أو الميزانية مثل توقيت التدفقات النقدية وتأثير العمليات على السيولة و التدفقات النقدية المستقبلية،ولذلك لابد من تحليل المعلومات المقدمة في هذه القائمة من خلال النسب التالية:[2]

1- نسبة الإعتماد المالي على التشغيل: تحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على التدفقات النقدية من التشغيل ، و تستخدم هذه النسبة لتوضيح نصيب التدفقات النقدية التشغيلية من صافي الدخل.

1- لمزيد من التفصيل أنظر: **طارق عبد العال حماد** ، التقارير المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005، ص ص 966 - 968.

2- لمزيد من التفصيل أنظر :المرجع نفسه، ص ص 969 – 977 .

2- **نسبة الإستثمار:** توضح هذه النسبة مستوى العلاقة بين الإستثمار في صافي أصول رأسمالية و الانخفاضات التي حدثت في تلك الأصول سواء في صورة إهتلاك أو مبيعات و بالتالي يمكن التعرف على توجه المؤسسة، هل نحو التوسع أو الإنكماش؟ وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة النفقات الرأسمالية على الإهتلاكات و المبيعات.

3- **نسبة كفاية التدفقات النقدية:** توضح هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المؤسسة توفر نقدية كافية من التشغيل لمواجهة النفقات اللازمة لتوسعات الأصول و إجراء توزيعات على المساهمين وسداد ديونها طويلة الأجل، و تحسب هذه النسبة بقسمة التدفقات النقدية من التشغيل على النفقات الرأسمالية مضافا إليها التوزيعات و مبالغ سداد الديون طويلة الأجل.

4- **نسبة مصادر النقدية:** تقوم هذه النسبة على قسمة كل مصدر من مصادر النقدية إلى إجمالي المصادر و هي توضح درجة اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للنقدية سواء بالإقتراض الداخلي أو بالطرق الأخرى.

5- **نسبة التوزيعات المدفوعة:** إن مقدار توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة مقسوما على التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل تمثل مؤشرا هاما لملاك المؤسسة ، فهي تعتبر مؤشرا لسياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الإدارة.

6- **عدد سنوات السداد:** توضح هذه النسبة عدد السنوات التي يستغرقها سداد الديون كلها وذلك باستخدام كل التدفقات النقدية المتولدة ذاتيا خلال الفترة، وعادة ما تكون هذه النسبة في حدود 3 - 5 سنوات أما إذا كانت 8-10 سنوات فهي تدل على أن عبء السداد سيكون ثقيلا.

7- **التدفق النقدي الحر:** وهي تقيس النقدية المتوفرة من التشغيل بعد تلبية إحتياجات الإستثمارات طويلة الأجل و التي تكون قابلة للإستثمار في مواجهة الفرص المتاحة، و تظهر أهميتها في الشركات المعتمدة على التكنولوجيا العالية ، و التدفق النقدي الحر هو عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية من التشغيل و التدفقات النقدية المستخدمة في الإستثمارات.

8- **مضاعف السعر للأرباح:** تعتبر نسبة السعر السوقي إلى ربحيته من أكثر المؤشرات إستخداما لقياس الإمكانات الإستثمارية لمؤسسة ما، و يعبر هذا المضاعف عن عدد المرات التي يمكن خلالها تغطية القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين من خلال ربحية السهم السنوية وفقا لآخر ميزانية معتمدة.

9- **نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات:** تحسب هذه النسبة بقسمة النقدية من العمليات التشغيلية على إجمالي المبيعات، و تستخدم هذه النسبة لتوضيح نصيب التدفقات النقدية التشغيلية من إجمالي المبيعات.

10- **نسبة تغطية الدين:** إن مقدار إجمالي الديون مقسوما على التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل تمثل مؤشرا هاما لملاك و لإدارة المؤسسة ، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

وقد لخص الأستاذان Giacomine et Mielke مزايا نسب التدفق النقدي بالآتي:[1]

- يمكن أن تكون بيانات التدفق النقدي مفيدة بشكل خاص في التنبؤ بالإفلاس و النكسات المالية؛
- يمكن لنسب التدفق النقدي أن تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من وجهة نظر القوة و الربحية؛
- تساعد نسب التدفق النقدي في تقييم ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة؛
- إن وضع نسب مالية يهتدى بها للتدفقات النقدية لصناعة معينة يمكن أن تجعل النسب أكثر معنى.

[1]- نعيم حسين دهمش، مرجع سابق، ص 139.

خلاصة الفصل الثالث:

إن أهمية الحصول على معلومات شفافة، صحيحة وتتمتع بالمصداقية اللازمة و الدقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبنى عليها التغيير و بالتالي فإن أهمية المعلومات المحاسبية و المالية تزداد أهمية، خاصة في مجال ترشيد القرارات و تحسين العملية التسييرية، وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة و المتمثلة في القوائم المالية بأنواعها بالإضافة إلى الجداول الملحقة و التوضيحات و بعض التقارير المقدمة إلى الجهات المعنية.

إن المعلومات المعروضة في تلك القوائم تقدم صورة واضحة عن وضعية المؤسسة و عن أنشطتها، ومن أجل فهم تلك المعلومات واستخدامها بالشكل الصحيح فإن المستخدم يلجأ إلى عملية التحليل المالي ، إلا أن المشكل المطروح هو الإختلاف في إعداد وعرض هذه القوائم وهو ما يؤثر على مستخدميها الداخليين والخارجيين، خصوصا المستثمرين و هم بصدد اتخاذ القرار الإستثماري وسط مجموعة من البدائل، لهذا فكلما كان هناك اختلاف في إعداد و عرض القوائم المالية بين المؤسسات زاد من صعوبة الإختيار، ومن هنا وجب وضع أو اتباع أسس إعداد و عرض ملائمة تساعد في عملية الإفصاح و تسهل عملية المفاضلة بين البدائل، ومن هذا المنطلق تم إعداد المشروع الجديد للمخطط المحاسبي الوطني و المعدل في مارس 2004 وفقا لبعض المعايير الدولية خصوصا المعيار الدولي الأول، السابع، السادس عشر و المعيار السابع عشر وهذا من أجل التماشي مع متطلبات الإفصاح المحاسبي داخل القوائم المالية.

الفصل الرابع

دراسة حالة

مجمع رياض سطيف

المبحث الأول : تقديم عام لمجمع رياض سطيف.

المبحث الثاني : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (7) "قائمة التدفقات النقدية".

المبحث الثالث : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (17) "الإيجارات".

المبحث الرابع : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (33) "ربحية السهم".

المبحث الخامس: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) "عرض القوائم المالية".

المبحث السادس : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (21) "آثار التغيرات في أسعار الصرف".

تمهيد

من خلال عملية التقديم التي تمت في الفصول النظرية و التي تناولت شرح لبعض المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية مع تحليل للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسات الجزائرية أو المعروضة ضمن متطلبات معايير المحاسبة الدولية، و التي سنحاول إسقاطها على الجانب التطبيقي من خلال محاولة دراستنا لمجمع رياض سطيف الذي يعتبر من بين أهم المؤسسات الجزائرية، خصوصا في مجال تحويل الحبوب.

و نظرا لأهمية البحث كونه يتعلق بالإفصاح المالي و المحاسبي و طريقة عرضها في القوائم المالية فقد ارتأينا التركيز على النقاط في الفصول السابقة ، و على هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ست مباحث، حيث قدمنا لمحة شاملة عن المجمع و عن نشاطاته مع التطرق لأداء المجمع في مجال الإستغلال و البورصة في المبحث الأول، أما المباحث الخمسة الأخرى فقد تناولنا فيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخمسة المختارة وهذا لمعرفة أثرها على المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع رياض سطيف.

تعد هذه المؤسسة من أقدم المؤسسات الجزائرية حيث أنشأت سنة 1965 تحت إسم "سامباك"، وبعد إعادة هيكلتها ظهرت مؤسسة الرياض سنة 1982 ، وفي سنة 1996 وضعت المؤسسة مخطط لإعادة الهيكلة والذي أدى إلى تحويلها إلى مجمع صناعي في أكتوبر 1997، وهو ما يعرف به حتى الآن تحت إسم "مجمع رياض سطيف" ، كما أنها أول مؤسسة جزائرية يتم تسعيرها في بورصة الجزائر و التي تتميز بمرونة في أسعارها، وهي من أهم المؤسسات الوطنية في مجال إنتاج المواد الغذائية الزراعية.

المطلب الأول: أهداف المجمع ونشاطه.

يعتمد إستمرار نشاط أي مؤسسة على مدى تحديدها وتحقيقها للأهداف المرسومة والمسطرة من خلال توضيحها ومتابعتها للمهام الملقاة على عاتق فروعها ووحداتها.

1/ أهداف المجمع:

لقد سطر المجمع عدة أهداف تتماشى مع متطلبات السوق الجزائري وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحديث هياكله وفروعه وإنجاز وحدات جديدة كان آخرها وحدة لصناعة العجائن بدون غلوتين ووحدة إنتاج العجائن الغذائية بسيدي عيش وهذا من أجل توسيع منتجاته والسيطرة على أسواق جديدة؛
- توسيع تشكيلة منتجاته من خلال عرض منتوج جديد في السوق موجه لتغذية الأطفال "البنينا"؛
- إعادة تشكيل الشبكة الأولية للتسويق و التي فقدت من خلال المنافسة الشديدة التي عرفها هذا القطاع؛
- تطوير علاقات المجمع مع متعامليه؛
- تقديم منتجات ذات جودة عالية من خلال مواصلة إجراءات مطابقة مقاييس النوعية العالمية ISO 9001/2000 (International Organization for Standardization)؛
- تطوير كفاءات مستخدميه عن طريق إقامة دورات تكوينية؛
- دعم و توسيع شبكات التوزيع من خلال فتح عدة هياكل بيع عبر عدة ولايات من الوطن؛
- بعث العمليات المسبقة لبرنامج الخوصصة و الشراكة من خلال تطهير الهياكل و الوسائل و الحسابات.

فبعدما كان المجمع يحتل المركز الأول في هذا القطاع خلال السنوات السابقة أصبح الآن يحتل المركز الرابع بعد كل من مجمع رياض تيارت، رياض قسنطينة ، رياض سيدي بلعباس، يليه في المركز الخامس و الأخير رياض الجزائر، و لذلك فالمجمع يطمح إلى تدعيم مركزه في السوق الوطني ودخول السوق الدولي عن طريق تطوير وتأهيل وسائله الإنتاجية بغية تحسين مستوى الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية وهذا من خلال:

- تكثيف المجهودات في ميادين التسويق؛
- توسيع قائمة المنتجات؛
- زيادة إنتاجية العامل عن طريق تطوير كفاءته وتحسين معرفته و إعطائه الإهتمام المناسب.

2/ نشاط المجمع:

إن نشاط المجمع الرئيسي يتمثل في تحويل المحاصيل الزراعية القابلة للتحويل إلى منتجات تجارية متمثلة في السميد ، الفرينة ، العجائن الغذائية الكسكس ، عجائن بدون غلوتين بالإضافة إلى غذاء الأطفال أما نشاطه الثانوي فهو زراعة المحاصيل الزراعية، نقل البضائع بالإضافة إلى الصيانة الصناعية ، ويتم تنفيذ هذه النشاطات من خلال فروعه.

3/ فروع المجمع :يتكون المجمع من عشرة فروع مستقلة هي:[1]

1- **مطاحن البيبان Les Moulins des Bibans** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 627 مليون دينار، مقرها الإجتماعي برج بوعريريج، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية و المتمثلة في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 1.250.000 قنطار من القمح، وتضم حاليا 317 عاملا وموظفا.

2- **مطاحن الهضاب العليا Les Moulins des Hauts Plateaux** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 265 مليون دينار، مقرها الإجتماعي سطيف يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية و المتمثلة في السميد، الفرينة ، العجائن الغذائية، الكسكس و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 60.800 قنطار من القمح، وتضم حاليا 354 عاملا وموظفا.

3- **مطاحن الصومام Les Moulins de la Soummam** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 528 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بسيدي عيش ولاية بجاية، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية المتمثلة في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 60.800 قنطار من القمح، وتضم حاليا 311 عاملا وموظفا.

4- **مطاحن الزيبان Les Moulins des Zibans** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 235 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بالقنطرة ولاية بسكرة، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية المتمثلة في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 125.000 قنطار من القمح، وتضم حاليا 172 عاملا وموظفا.

5- **مطاحن الحضنة Les Moulins de Hodna** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 479 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بالمسيلة ، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في إنتاج و بيع المنتجات

[1] -www.eriad-setif.com.dz , le 07/07/2005.

الزراعية الغذائية و المتمثلة أساسا في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 125.000 قنطار من القمح، وتضم حاليا 213 عاملا وموظفا.

6- **مطاحن سيدي عيسى Les Moulins de Sidi-Aissa** : أنشأت سنة 1980 إلا أنها أصبحت تابعة للمجمع إبتداءا من أكتوبر 1997 برأسمال قدره 81 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بسيدي عيسى ولاية المسيلة، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية و المتمثلة أساسا في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 125.000 قنطار من القمح وتضم حاليا 90 عاملا وموظفا.

7- **مطاحن الواحات Les Moulins des Oasis** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 261 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بتقرت ولاية ورقلة ، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في إنتاج و بيع المنتجات الزراعية الغذائية و المتمثلة أساسا في السميد، الفرينة، و النخالة ولها قدرة تخزين تقدر بـ 1.250.000 قنطار من القمح ، وتضم حاليا 184 عاملا وموظفا.

8- **زراعة الجنوب Agro-sud**: أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 70 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي المنطقة الصناعية لولاية ورقلة، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في زراعة النباتات الموسمية والنشاطات الزراعية والمتمثلة في زراعة القمح اللين و الصلب، الشعير، الذرة بالإضافة إلى زراعة النخيل و تقدر المساحة المخصصة للزراعة بـ 1284 هكتار ، أما المساحة المزروعة و المسقية فعلا فتقدر بـ 544 هكتار، وتضم حاليا 34 عاملا وموظفا.

9- **الفوارة للنقل Les Transports Fouara** : أنشأت في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 160 مليون دينار ، مقرها الإجتماعي بسطيف ، أما نشاطها الرئيسي فيتمثل في نقل المواد الأولية و البضائع، وتقدر قدرتها الإنتاجية بتحميل 2500 طن، موزعة على 180 شاحنة ، وتضم حاليا 142 عاملا وموظفا.

10- **La S.O.R.M.I**: تم إنشاؤها في أكتوبر 1997 برأسمال قدره 3.5 مليون دينار، مقرها الإجتماعي بولاية سطيف، أما نشاطها الرئيسي فهو التأكد و المراقبة التقنية، الصيانة الصناعية وتركيب التجهيزات الزراعية الغذائية ، وتضم حاليا 40 عاملا وموظفا.

- تبلغ القدرة الإنتاجية للمجمع 32.200 قنطار قمح صلب يوميا ، و 11.800 قنطار قمح لين يوميا ، أما القدرة التخزينية للمواد الأولية فتبلغ 1,250 مليون قنطار، أما قدرته التحويلية فهي كما يلي:

العجائن الغذائية 600 قنطار يوميا ، الكسكس 120 قنطار يوميا ، عجائن بدون غلوتين 60 قنطار يوميا ، الفرينة 60 قنطار يوميا.

3/ زبائن المجمع: يمكن تقسيم زبائن المجمع إلى خمس فئات رئيسية هم : الموزعين بالجملة ، الموزعين بالتجزئة ، المخابز ، صانعو التغذية الحيوانية بالإضافة إلى المستهلكون و آخرون ، ويمكن الإشارة هنا أنه لا

يوجد تصدير أو أي تعاملات مع الخارج لا من حيث التصدير أو الإستيراد، و الجدول التالي يوضح رقم الأعمال لكل نوع من الزبائن.

الجدول (10): نسبة رقم الأعمال لكل نوع من زبائن المجمع خلال الفترة 2000-2004.

الزبون	2000	2001	2002	2003	2004
بائعو الجملة	% 71.46	% 80.96	% 79.44	% 79.88	% 70.64
بائعو التجزئة	% 3.11	% 2.15	% 1.47	% 3.10	% 0.58
المستهلكون	% 9.15	% 8.48	% 7.42	% 4.77	% 12.68
المخابز	% 11.77	% 8.41	% 9.16	% 11.09	% 14.11
آخرون	% 4.51	-	% 2.51	% 1.16	% 1.99
الإجمالي المحقق	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

إن ما نلاحظه هو اعتماد المجمع على تجار الجملة لتصريف منتجاته بنسبة تفوق 70 % مما يعني عدم وجود مراكز للبيع بالجملة تابعة للمجمع، بالإضافة إلى اهتمام المجمع بالمستهلكين والمخابز حيث ارتفعت النسبة من 4.77 % و 11.09 % سنة 2003 إلى 12.68 % و 14.11 % سنة 2004 على التوالي وهذا راجع إلى السياسة التي يتبناها المجمع و المتمثلة في توسيع أسواقه الداخلية.

أما الموردين الذين يتعامل معهم المجمع فيتمثلون في الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC الذي يتعامل معه المجمع بشكل خاص ورئيسي ، بالإضافة إلى إنتاجها الخاص عن طريق فرع **Agro-sud** و بعض الموردين الخواص، ومع هذا فالمجمع يلاقي بعض الصعوبات و التذبذبات التموينية.

المطلب الثاني: دخول مجمع رياض سطيف بورصة القيم المنقولة.

إن إنشاء بورصة الجزائر يعد أمرا مهما بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، حيث يتيح لها فرصة تمويلية إضافية لتلبية إحتياجاتها المالية ، و يعد مجمع رياض سطيف أول مؤسسة جزائرية يتم تسعيرها في بورصة الجزائر وهذا بطرح 20% من رأس ماله للجمهور.

1/ مراحل دخول البورصة:

إن دخول المجمع لم يتم مرة واحدة وإنما مر بجملة من المراحل نلخصها فيما يلي:

أ/ **الإجراءات**: إن دخول مجمع رياض سطيف للبورصة تم وفق شروط حددتها لجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية COSOB* وهي كما يلي:[1]

[1] - Pour plus de détails, voir publication Bourse d'Algérie, N° 2 ,1998.
* COSOB : Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.

- ✓ رأس المال أكبر من 100 مليون دج؛
- ✓ فتح 20 % من رأس المال الإجتماعي؛
- ✓ تحقيق ربح خلال الثلاث سنوات السابقة للطلب؛
- ✓ نشر الوضعية المالية المصادق عليها لثلاث سنوات سابقة و السنة الجارية التي قدم خلالها طلب القبول؛
- ✓ يتم توزيع الأسهم المعروضة على الجمهور بما لا يقل عن 300 مساهم.
- ✓ تقديم مذكرة إعلامية للجنة تنظيم و مراقبة العمليات البورصية COSOB؛
- ✓ يعد مجمع رياض سطيف شركة ذات أسهم و أسهمه محررة كليا.

ب/ المراحل: لقد تم اتباع المراحل التالية للدخول للبورصة نلخصها فيما يلي:

- ✓ الإتفاق المبدئي بين كل من المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المؤسسة العمومية القابضة AGROMAN - تمت تصفيتها سنة 2001 – 2002 وحل محلها CERGO - قصد الخصخصة الجزئية للمجمع ؛
- ✓ تعديل القانون الأساسي من أجل التكيف مع الشروط التي وضعتها COSOB؛
- ✓ تفويض مكتب دراسات دولي لتقييم نشاط المجمع؛
- ✓ إعداد وثائق التقييم والمتمثلة في الميزانية ، جدول حسابات النتائج وتقرير محافظ الحسابات للسنوات الخمس الأخيرة، القانون الأساسي للمجمع منذ نشأته وكذا النصوص المنظمة لقطاع المجمع ، مخطط تفصيلي لتطوير المجمع، معلومات عن السوق، الهيكل التنظيمي للمجمع قبل وبعد تغيير البنية، النظرة الإستراتيجية للمجمع؛
- ✓ محادثات مع لجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية من أجل إنهاء العرض العمومي؛
- ✓ محادثات مع شركة تسيير القيم المنقولة SGBV* من أجل تحديد الإطار التنظيمي لعملية العرض العمومي ، حيث تضبط SGBV الإجراء المتبع بالنسبة لكل إدراج بالاتفاق مع الشركة المصدرة والوسطاء في العمليات البورصية والمكلفين بإدراج الأوراق المالية و إعلام الجمهور بذلك؛
- ✓ الإتفاق و العقد؛
- ✓ التسويق البورصي.

وبعد أن قامت لجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف المجمع وجدت أنها تستوفي كامل الشروط المطلوبة فمنحت بذلك تأشيرة الدخول إلى البورصة بتاريخ 1999/07/17 ، وتمثل قيمة العرض 20% من رأس المال الإجتماعي المقدر بـ 5000 مليون دج مقسمة إلى 5.000.000 سهم عادي بقيمة إسمية تقدر بـ 1000 دج للسهم العادي الواحد، والجدول (11) يوضح

* SGBV : Société de Gestion de la Bourse des Valeurs.

شكل رأس المال الإجتماعي لرياض سطيف في 2004/12/31 كالتالي:

الجدول (11): شكل رأس المال الإجتماعي لمجمع رياض سطيف لسنة 2004.

البيان	عدد الأسهم	النسبة
الهولدينغ CERGO	4.000.000	%80
المستثمرون و المؤسسات	573.074	%11.46
الأشخاص المعنويون و الحقيقيون	426.926	%8.54
الإجمالي	5.000.000	%100

Source : Rapport Annuel 2004, p9.

كما بلغ عدد المكتتبين في أسهم المجمع لغاية 2004/12/31 5232 مساهم جزائري موزعة حسب عدد الأسهم التي يمتلكونها كما يلي:[1]

عدد المكتتبين في 1000 سهم وما فوق 88 مساهم بإجمالي 4.798.565 سهم عادي؛

عدد المكتتبين في أقل من 1000 سهم بإجمالي 201.435 سهم عادي.

2/ الأهداف المنتظرة من الدخول للبورصة:

في ظل سياسة التوجه نحو إقتصاد السوق الذي تشهده الجزائر قرر المجمع دخول البورصة من أجل الحصول على مزايا إقتصادية هامة منها:

- ✓ تطوير شهرة المجمع حتى يكون معروفا على الصعيد الوطني، و الدولي مستقبلا؛
- ✓ إقامة علاقات مع الشركاء قصد الاستفادة من خبراتهم ونقل التكنولوجيا وبالتالي تحسين منتجاته؛
- ✓ تحسين حصته في السوق و التي تمتاز بالمنافسة الشديدة خاصة بعد فتح المجال أمام الخواص؛
- ✓ تقوية الجهاز الإنتاجي و التحكم في إحتياجات السوق الوطنية عن طريق خلق أسواق جديدة؛
- ✓ الحصول على التمويل بأفضل الشروط من البنوك و الأسواق المالية؛
- ✓ توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المجمع.

3/ العرض العمومي لبيع أسهم مجمع رياض سطيف:

[illegible]

حيث يتمثل الهدف من ذلك في الخوصصة الجزئية للمجمع عن طريق البورصة التي من المنتظر أن تزو. المجمع بالأموال اللازمة لتمويل مشاريعه المتمثلة في:

- تجديد وسائل الإنتاج وتحديثها من أجل رفع الطاقة الإنتاجية؛
- تزويد المجمع بشبكة الإعلام الآلي حتى تسهل عملية التسيير و المتابعة؛
- إدخال المحاسبة التحليلية كأحد وسائل مراقبة التسيير.

[1] - Rapport de Gestion Exercice 2004.

إن الأسهم المعروضة من خلال العرض العمومي بسعر ثابت 1000 دج هي عبارة عن أسهم عادية في شكل أسهم محررة كلية وخالية من كل الإلتزامات، حيث تعطي لحاملها حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، حق الحصول على الربح إذا ما قرر مجلس الإدارة توزيعها، الحصول على معلومات حول المؤسسة ، حق الأولوية في الإكتتاب وحق الحصول على جزء من أموال التصفية عند الإفلاس، ويجب على مشتري السهم تسجيل إسمه في سجل المساهمين المفتوح من طرف المؤسسة لضمان الحصول على حقوقه ، كما أن مصلحة تسيير سجل المساهمين تدرس تنظيم جديد لمالكي أسهم المجمع يتمثل في تسجيل المساهمين عن طريق شبكة الإعلام الآلي دون اللجوء إلى شهادات الإكتتاب وهذا من أجل توفير وضمان الحماية لمساهميها وحفظ حقوقهم من الضياع.

المطلب الثالث: تقييم نشاط المجمع.

يمكن تقييم أداء المجمع خلال الفترة (2000- 2004) من جانبين هما الجانب الاستغلالي ، الجانب المالي المتمثل في أداء أسهم المجمع في البورصة.

1/ أداء المجمع الإستغلالي:

يمكن تقييم أداء المجمع الإستغلالي من خلال المبيعات ، الإنتاج، التموين ، الموارد البشرية...إلخ.

أ/الإنتاج: قام المجمع بإنتاج 2.370.297 قنطار من المواد الغذائية خلال سنة 2004 ، في حين أنتج 3.189.104 قنطار سنة 2003، أي بانخفاض قدره 14.39% عن سنة 2003 و بانخفاض قدره 31.61% عن المقدر لنفس السنة، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (12) : مقارنة الإنتاج المحقق مع المقدر خلال سنة 2004 — **الوحدة: قنطار**

البيان	السميد	الفرينة	التغذية الحيوانية	عجائن وكسكس	المجموع
الإجمالي المحقق	1.087.377	547.408	698.520	36.992	2.730.297
الإجمالي المقدر	1.986.185	774.663	1.130.719	101.792	3.993.359
نسبة المحقق إلى المقدر	% 54.75	% 70.66	% 61.78	% 36.34	% 68.37
المحقق لسنة 2003	1.450.658	736.866	939.903	61.677	3.189.104
الفرق بين المحقق لسنة 2003 والمحقق 2004	- % 25.04	- % 25.71	- % 25.68	- % 40.02	- % 14.39

Source : Rapport Annuel 2004, p 5.

كما يمكن توضيح تطور الانتاج خلال الفترة 2000 2004 من خلال الجدول (13) التالي:

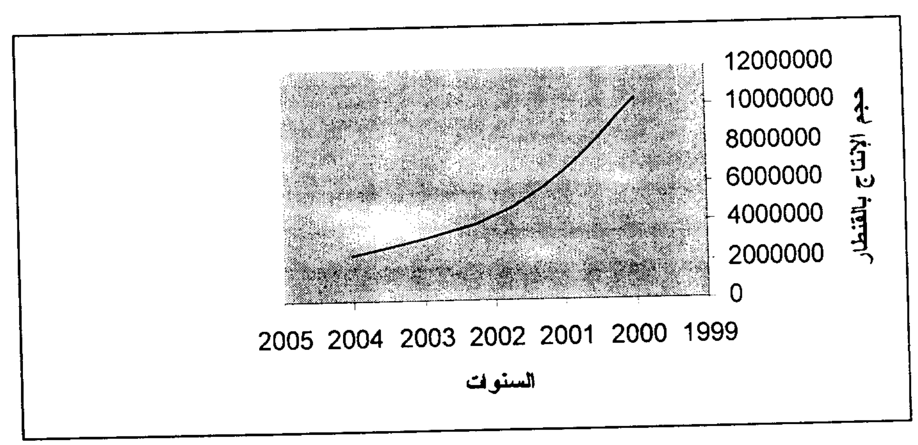
الجدول (13): تطور إنتاج المجمع خلال الفترة 2000 -2004.

السنوات	الكمية بالقنطار	نسبة التطور
2000	10.316.979	% 100
2001	6.660.942	% 35.43 -
2002	4.352.750	% 57.81 -
2003	3.189.104	% 69.09 -
2004	2.370.297	% 77.02 -

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع

والشكل (16) التالي يعطي صورة أفضل عن تطور المبيعات للفترة 2000 – 2004.

الشكل (16) : تطور إنتاج المجمع خلال الفترة 2000 – 2004



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

ب/ المبيعات: بلغت مبيعات المجمع 4.682 مليون دينار خلال سنة 2004، في حين بلغت 6.444 مليون دينار سنة 2003، أما التقديرات لسنة 2004 فقد بلغت 6.184 مليون دينار أي بانخفاض قدره 27.34% عن سنة 2003 و بانخفاض قدره 24.28% عن المقدر لنفس السنة، وهو ما توضحه الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

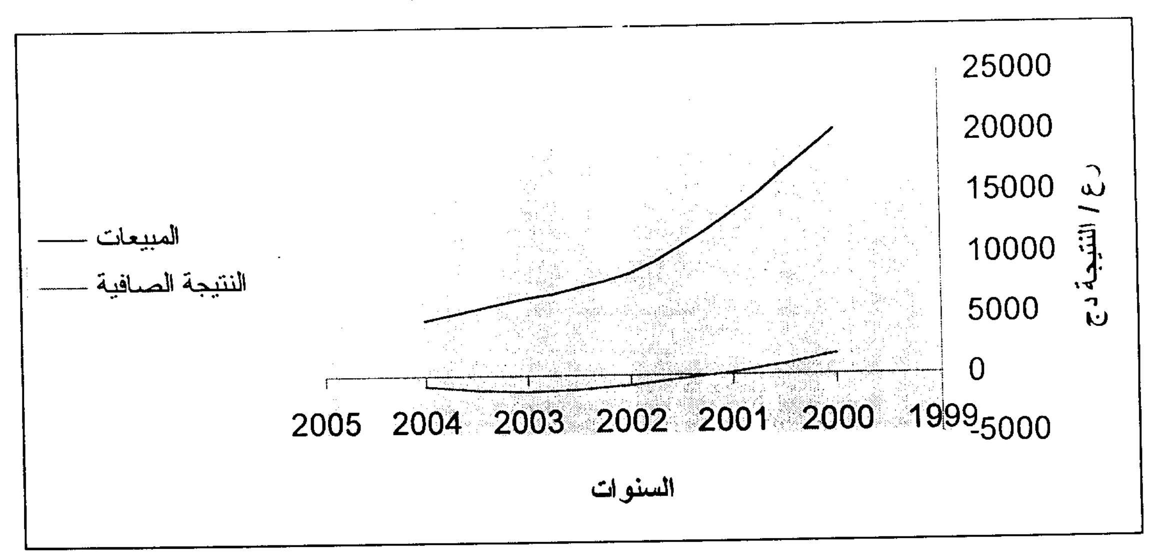
الجدول(14): حجم المبيعات و النتيجة الصافية للمجمع خلال الفترة 2000- 2004 الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
المبيعات	20.234دج	13.458دج	8.370 دج	6.444 دج	4.682 دج
النتيجة الصافية	1.598 دج	178 دج	- 813 دج	- 1.394 دج	- 898 دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المجمع

والشكل التالي يعطي صورة أفضل عن تطور المبيعات و النتيجة الصافية للفترة 2000 – 2004.

الشكل (17) : تطور المبيعات و النتيجة الصافية للمجمع خلال الفترة 2000- 2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

نلاحظ أن حجم إنتاج المجمع ومبيعاته في تدهور مستمر وهو ما يتجسد في الأرقام الموضحة في الجدولين (13) و(14)، ويمكن أن نقسم أسباب هذا التدهور إلى قسمين: قسم متعلق بالقطاع في حد ذاته و نلخصها في تضاعف عدد المنافسين الخواص بالإضافة إلى تذبذب التموين بالمواد الأولية وانقطاعه في بعض الأحيان ، كما أن غلاء المادة الأولية ساهم كثيرا في هذا المشكل،أما بالنسبة للأسباب المتعلقة بالمجمع فيمكن أن نراها في الضعف الكبير لجهازه التسويقي نظرا للإمكانات المتوفرة لدى المجمع و التي تخوله لاحتلال الريادة في هذا القطاع ، بالإضافة إلى التوقف النهائي لمطحنة القنطرة لفترة تزيد عن تسعة أشهر. إن كل تلك العوامل وغيرها كان لها التأثير البارز على نتيجة المؤسسة والتي عرفت خسارة متتالية خلال السنوات الأخيرة.

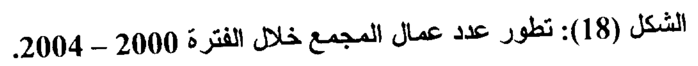
ج/ الموارد البشرية : لقد أولت المؤسسة ولا زالت تولي الإهتمام الكبير بالعنصر البشري وهذا من خلال تنظيم الدورات التكوينية لكل الفئات حيث قدرت مصاريف التكوين لسنة 2004 بـ 1.101.960 دج والجدول التالي يبين تطور عدد العمال خلال الفترة 2000 – 2004.

الجدول (15): تطور عدد عمال المجمع خلال الفترة 2000 – 2004.

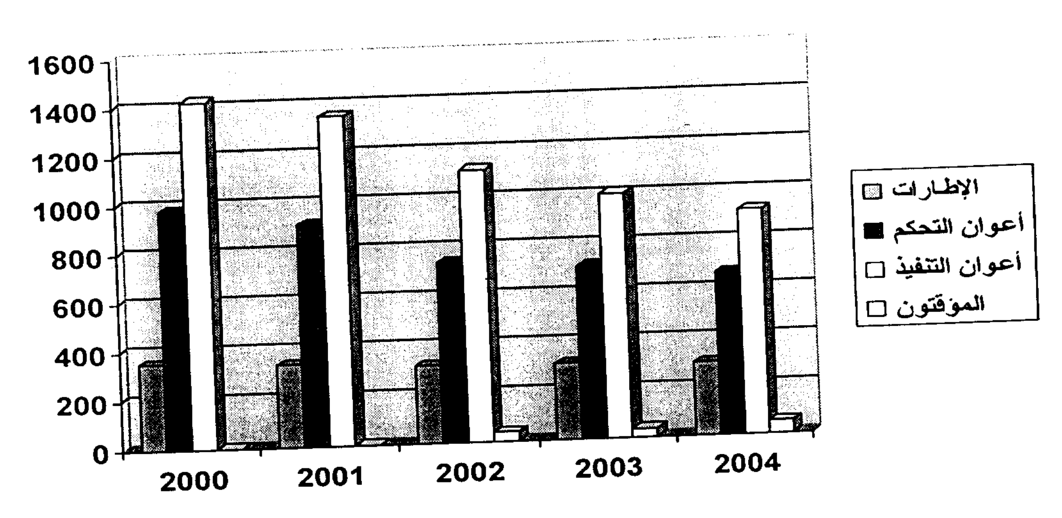
البيان	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004
الإطارات	351	336	314	309	294
أعوان التحكم	976	909	738	706	662
أعوان التنفيذ	1421	1352	1115	1001	915
المؤقتون	-	-	34	32	49
عدد المستخدمين	2748	2597	2201	2048	1920

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

والشكل البياني التالي يوضح بشكل أفضل بيانات الجدول أعلاه:



الشكل (18): تطور عدد عمال المجمع خلال الفترة 2000 – 2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

يلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه انخفاض عدد العمال حيث بلغ عدد المستخدمين لسنة 2004 1920 مستخدم ما بين مؤقت ودائم في حين كان عددهم 2748 مستخدم في سنة 2000 أي أن عددهم انخفض بنسبة 30.13 % ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أن المجمع من خلال فروعه لم يستطع التأقلم ومواجهة التحديات المفروضة عليه من المحيط الخارجي كما أن الخسارة المتكررة خلال السنوات الأخيرة و الأجور و المرتبات الكبيرة المدفوعة للمستخدمين - 69.81 % من نتيجة المؤسسة - أدت إلى تخفيض عدد العمال كحل أخير عن طريق التقاعد العادي أو التقاعد النسبي أو التقاعد الإختياري.

2/ الأداء المالي للمجمع:

قبل التطرق إلى الأداء المالي ينبغي أن نشير إلى أن أسهم المجمع يتم تسعيرها مرة واحدة في الأسبوع وذلك يوم الإثنين أما آخر مرة تم فيها تسعير أسهم المؤسسات الجزائرية داخل بورصة الجزائر فكان بتاريخ 03 جانفي 2005، وهذا ربما من أجل الحفاظ على قيمة المؤسسات المسعرة لأنها معروضة للبيع.

يمكن التعبير عن الأداء المالي للمجمع من خلال تقييمنا لأسهمه في بورصة الجزائر، و الجدول(16) يبين لنا القيمة السوقية لأسهم المجمع خلال الفترة 2000- 2004:

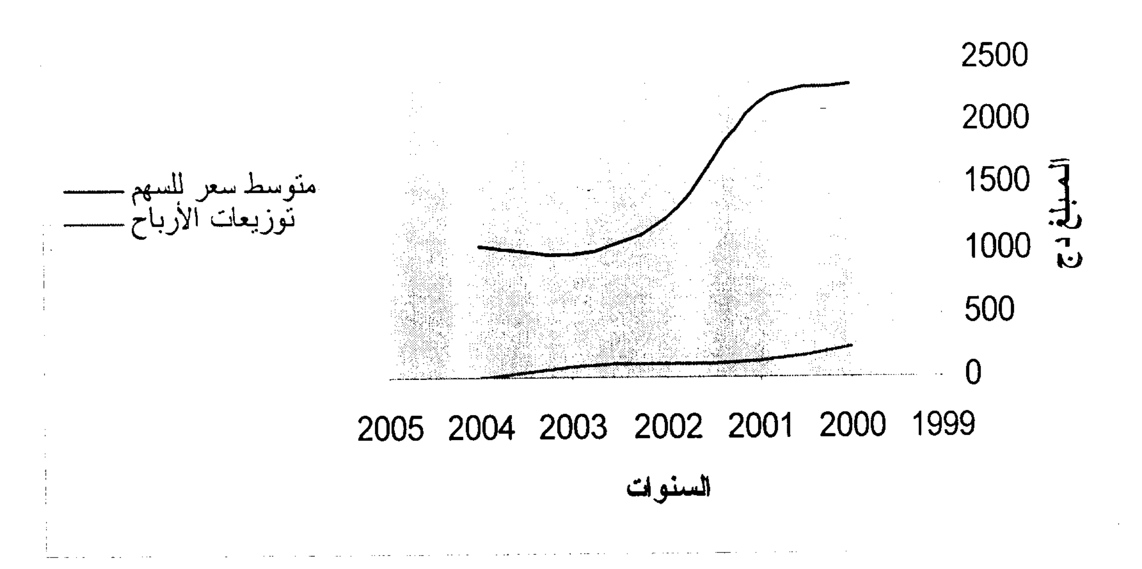
الجدول (16): تقييم أسهم المجمع خلال الفترة 2000- 2004 **الوحدة : دينار جزائري (دج)**

التعيين	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004
متوسط سعر للسهم	2308.55	2153.69	1255.55	978.31	1039.12
أعلى قيمة سوقية	2350	2300	1645	-	1050
أدنى قيمة سوقية	2290	1560	1050	-	1000
توزيعات الأرباح	230	138	115	80.50	لا يوجد

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

كما يمكن التعبير عن المعلومات الواردة في الجدول أعلاه بالشكل (19):

الشكل (19): تطور سعر سهم المجمع خلال الفترة 2000 – 2004.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات المجمع.

يتضح من خلال الجدول و الرسم البياني أعلاه أن متوسط سعر السهم السوقي في انخفاض مستمر إلى غاية سنة 2004 أين تم تسجيل تحسن ملحوظ في قيمته، وقد تم تسجيل أدنى مستوى لأسهم المجمع في سنة 2003 أين بلغ متوسط السعر السوقي 987.31 دج ، وبلغت نسبة الانخفاض من سنة 2000 إلى سنة 2004 49.03% وهذا ما نلحظه في عدد التحويلات حيث بلغت 17 تحويلا لـ 2938 سهم بقيمة تقدر بـ 3.052.950 دج سنة 2004 مقارنة بـ 52 تحويلا لـ 4951 سهما خلال سنة 2003 أي بانخفاض قدره 67.31 % في عدد التحويلات و 40.66 % في عدد الأسهم المحولة ، في حين بلغت 52 تحويلا لـ 84.073 سهم في سنة 2000 ويرجع سبب هذا الإنخفاض المستمر في متوسط قيمة السهم إلى الانخفاض المستمر في نتيجة المؤسسة إلى غاية الخسارة المتزايدة وهو ما توضحه القوائم المالية للمجمع وهذا كله راجع للأسباب السالفة الذكر. أما فيما يخص التوزيعات فكما هو معلوم أن التوزيعات تخصص من الأرباح وعلى أساس أن المجمع لم يحقق أي أرباح خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن المجمع قدم التوزيعات من الإحتياطات بقرار من مجلس الإدارة ولهذا السبب نلاحظ أن قيمة التوزيعات في انخفاض حتى أنه لم تقدم توزيعات خلال سنة 2004 بسبب الخسارة المتكررة .

كما يمكن تقييم الأداء المالي للمجمع من خلال تحليل إجمالي حسابات التسيير الرئيسية وهو ما توضحه الأرقام المقدمة في الجدول التالي :

الجدول (17): تحليل إجمالي حسابات التسيير الرئيسية   الوحدة : مليون دينار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
رقم الأعمال	20.234دج	13.458دج	8.370 دج	6.444 دج	4.682 دج
القيمة المضافة	4.864 دج	2.051 دج	1.381 دج	327 دج	391 دج
مصاريف المستخدمين	1.125 دج	944 دج	897 دج	685 دج	627 دج
نتيجة الإستغلال	2.758 دج	306 دج	- 274 دج	- 815 دج	- 729 دج
النتيجة الصافية	1.598 دج	178 دج	- 813 دج	- 1.394 دج	- 898 دج

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المجمع.

من المعلومات الموجودة في الجدول نلاحظ أن المؤسسة في أزمة حقيقية وهو ما أثر في نتائجها على مختلف الأصعدة ، فرقم الأعمال الذي يعبر عن القدرة الإنتاجية و التسويقية في آن واحد يشهد انخفاضا رهيبا مرده للعوامل الخارجية بدرجة كبيرة و المتمثلة في المنافسة الشديدة التي يشهدها هذا القطاع بسبب منح الحكومة تسهيلات في ميدان طحن الحبوب - مثلا إعفاء لمطاحن الفرينة لمدة خمس سنوات- فقد انخفض رقم الأعمال من سنة 2000 إلى سنة 2004 بنسبة 432 % ، ومن أجل الحد من تفاقم هذه الأزمة فقد لجأ المجمع إلى تخفيض مستويات الإنتاج - يعمل المجمع حاليا بنسبة 22.3 % من طاقته الإجمالية - من أجل البحث عن توازن ثابت بين العرض و الطلب من جهة و تفادي وضعية المخزون الهام من المنتوج التام الصنع من جهة أخرى .

إن غياب التصور ومن ثم تحضير و تأقلم المجمع وهياكله للتحول الهام الذي عرفه ولا يزال يعرفه المحيط في مجمله تمثل حسب تحليلنا السبب القاطع لعدم نمو وتآكل مؤشرات النمو. وعليه فإن الأولوية ستكون من نصيب نشاطات إعادة تنظيم الهياكل، تكييف التصرفات و إعادة صياغة مناهج التسيير بهدف إحتلال الريادة من جديد مع النمو و المردودية ، وعلى هذا الأساس فإن المجمع وضع خطة للخروج من الأزمة ترتكز في مجملها على العناصر التالية:

- دفع و تأطير الفروع؛
- تطهير وتحصيل ديونها؛
- عقلنة مصاريف ونفقات المستخدمين؛
- دعم المراجعة الداخلية داخل فروعها؛
- تبني إستراتيجية جديدة في العملية التسويقية.

المبحث الثاني: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية".

باستخدام المعلومات المالية التالية لمجمع رياض سطيف يتم إعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع **"الأرقام بالألف دينار".**

الجدول (18):الميزانية العامة لمجمع رياض سطيف
في 2004/12/31، 2003، 2002.

الأصول — **الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)**

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الصافي في 2004/12/31	المبلغ الصافي في 2003/12/31	المبلغ الصافي في 2002/12/31
2	الإستثمارات			
20	مصاريف إعدادية	—	6.274	20.188
21	القيم المعنوية	235.837	235.806	216.593
22	الأراضي	468.359	466.057	442.463
23	مزارع	566	566	566
24	تجهيزات إنتاج	3.078.994	3.518.348	4.005.538
25	تجهيزات إجتماعية	82.600	85.358	91.088
26	إنتاج حيواني	—	—	—
28	إستثمارات قيد الإنجاز	89.813	166.119	208.487
	مجموع الصنف 2	3.956.169	4.478.528	4.984.923
3	[illegible]			
30	بضائع	37.683	44	658
31	مواد و لوازم	656.779	658.296	1.448.982
33	منتجات نصف مصنوعة	–	312	—
34	منتجات قيد الإنجاز	8.670	222	222
35	منتجات تامة	284.487	202.858	399.445
36	فضلات و مهملات	88	321	115
37	مخزون خارجي	15	232	2.511
	[illegible]	987.722	862.285	1.851.933
4	[illegible]	<		
41	مدينو الضرائب	3.049.840	3.040.556	3.023.879
42	مدينو الإستثمارات	4.562.266	5.214.403	5.603.986
43	مدينو المخزون	40.779	40.930	64.925
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	29.065	29.000	29.000
45	تسبيقات على الحساب	42.772	48.537	67.363
46	تسبيقات الإستغلال	554.763	834.504	1.058.396
47	ديون على الزبائن	1.285.115	1.526.219	1.002.300
48	نقديات	1.053.378	674.309	909.776
40	حسابات الخصوم المدينة	177	12	18.808
	مجموع الصنف 4	10.618.155	11.408.470	11.778.433
88	نتيجة الدورة	897.744	1.394.556	812.873
	المجموع العام	16.459.790	18.143.839	19.428.162

الخصوم

الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

رقم الحساب	الخصوم	المبلغ الصافي في 2004/12/31	المبلغ الصافي في 2003/12/31	المبلغ الصافي في 2002/12/31
1	أموال خاصة			
10	أموال جماعية	5.000.000	5.000.000	5.000.000
12	علاوات المساهمات	1.300.000	1.300.000	1.300.000
13	إحتياطات	1.226.848	3.018.272	4.203.113
14	إعانات الإستثمار	—	—	—
15	فرق إعادة التقييم	—	—	—
16	أموال خاصة أخرى	2.148.622	2.148.622	2.148.622
17	إرتباطات بين الوحدات	—	—	—
18	نتائج رهن التخصيص	3.795	5.422	6.506
19	مخصصات خسائر و تكاليف	87.854	132.670	120.775
	[illegible]	9.767.119	11.604.986	12.779.016
[illegible]	[illegible]			
51	ديون الضرائب	3.579.812	3.571.739	3.559.350
520	قروض سندية	1.296.337	1.296.337	1.296.337
52	ديون الإستثمارات	70.735	71.393	63.493
53	ديون المخزونات	228.151	122.280	191.573
54	محجوزات للغير	303.946	306.752	310.255
55	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	79.768	61.087	66.664
56	ديون الإستغلال	1.120.151	1.050.386	1.099.170
57	تسبيقات تجارية	6.435	10.149	10.142
58	ديون مالية	6.538	47.774	50.659
50	حسابات الأصول الدائنة	798	956	1.503
	[illegible]	6.692.674	6.538.853	6.649.146
88	نتيجة الدورة	—	—	—
	[illegible]	16.459.790	18.143.839	19.428.162

المصدر: وثائق المجمع.

الجدول (19): جدول حسابات النتائج لمجمع رياض سطيف
عن السنة المنتهية في 2004/12/31، 2003، 2002.

الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ في 2004/12/31	المبلغ في 2003/12/31	المبلغ في 2002/12/31
70	مبيعات بضائع	3.739	30.828	18.811
60	بضاعة مستهلكة	-3.192	-31.359	-24.210
80	الهامش الإجمالي	547	-531	-5.399
80	الهامش الإجمالي	547	-531	-5.399
71	إنتاج مباع	4.405.824	6.174.570	8.162.937
72	إنتاج مخزون	129.315	-203.928	249.401
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	1.549	4.405	24.576
74	أداء خدمات	272.821	238.598	188.314
75	تحويل تكاليف الإنتاج	10.495	8.574	9.886
61	مواد و لوازم مستهلكة	-4.333.180	-5.766.856	-7.027.166
62	خدمات	-96.502	-127.547	-221.090
81	[illegible]	390.869	327.285	1.381.459
81	القيمة المضافة	390.869	327.285	1.381.459
76	مداخيل مالية تعويضات الضرائب	9.284	16.677	31.339
77	إيرادات متنوعة	244.734	324.419	420.634
78	تحويل تكاليف الإستغلال	7.916	18.776	36.891
63	مصاريف المستخدمين	-626.874	-684.993	-896.614
64	ضرائب و رسوم	-89.657	-125.323	-167.808
65	مصاريف مالية	-81.686	-89.728	-99.840
66	مصاريف متنوعة	-34.789	-31.295	-28.729
68	حصص الإهتلاكات و المخصصات	-549.390	-570.633	-951.659
83	[illegible]	-729.593	-814.815	-274.327
79	إيرادات خارج الإستغلال	1.418.318	1.690.383	648.830
69	مصاريف خارج الإستغلال	-1.586.114	-2.268.480	-1.129.197
84	[illegible]	-167.796	-578.097	-480.367
83	نتيجة الإستغلال	-729.593	-814.815	-274.327
84	نتيجة خارج الإستغلال	-167.796	-578.097	-480.367
880	[illegible]	-897.389	-1.392.912	-754.694
889	ضرائب على الأرباح	-355	-1.644	-58.178
88	[illegible]	-897.744	-1.394.556	-812.872

المصدر: وثائق المجمع.

معلومات إضافية متعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية: (الأرقام بالألف دينار)

أولا: المعلومات المتعلقة بسنة 2004:

الإيرادات المالية = 160.259

نواتج الإستثمارات المتنازل عنها = 1.041.509

نواتج الإستثمارات المالية المتنازل عنها = 128.003

القيمة المتبقية عن الإستثمارات المتنازل عنها = 1.007.634

قيمة الإستثمارات المالية المتنازل عنها = 171.468

المصاريف المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية = 57.056

المصاريف المالية المتعلقة بالأنشطة التمويلية = 24.630

تسبيقات للمستخدمين = 75.735

تسبيقات على المصاريف المالية = 10.217

تسبيقات الإستغلال بعد استبعاد تسبيقات المستخدمين و التسبيقات المالية = 468.811

دائنو المستخدمين = 189.232

دائنو المصاريف المالية = 24.630

ديون الإستغلال بعد استبعاد دائنو المستخدمين و المصاريف المالية = 906.289

المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية = 228.493

المدفوعات لشراء أصول ثابتة = 17.382

خسائر و أرباح متعلقة ببنود أنشطة الإستثمار و التمويل = 180.234

ثانيا: المعلومات المتعلقة بسنة 2003:

إيرادات مالية = 208.656

نواتج الإستثمارات المتنازل عنها = 1.072.282

نواتج الإستثمارات المالية المتنازل عنها = 237.071

قيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها = 1.322.492

قيمة الإستثمارات المالية المتنازل عنها = 128.139

المصاريف المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية = 64.231

المصاريف المالية المتعلقة بالأنشطة التمويلية = 25.497

تسبيقات للمستخدمين = 82.344

تسبيقات على المصاريف المالية = 12.322

تسبيقات الإستغلال بعد استبعاد تسبيقات المستخدمين و التسبيقات المالية = 739.838

خسائر و أرباح متعلقة ببنود أنشطة الإستثمار و التمويل = 388.181

دائنو المستخدمين = 127.463

دائنو المصاريف المالية = 24.630

ديون الإستغلال بعد استبعاد دائنو المستخدمين و المصاريف المالية = 898.293

المدفوعات لشراء أصول ثابتة = 22.751

ثالثا: المعلومات المتعلقة بسنة 2002:

تسبيقات المستخدمين = 173.251

تسبيقات على المصاريف المالية = 20.384

تسبيقات الإستغلال بعد استبعاد تسبيقات المستخدمين و التسبيقات المالية = 864.761

دائنو المستخدمين = 138.326

دائنو المصاريف المالية = 38.472

ديون الإستغلال بعد استبعاد دائنو المستخدمين و المصاريف المالية = 922.372

المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2004 ، 2003 وفقا للطريقة المباشرة.

أولا: سنة 2004:

1/ حساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقا للطريقة المباشرة لسنة 2004:

العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل وفق الطريقة المباشرة لسنة 2004:

بنود قائمة التدفقات النقدية = بنود قائمة الدخل المرتبطة $-^{+}$ التغير في بنود قائمة المركز المالي المرتبطة

أولا: المتحصلات:

1/ المحصل من العملاء = المبيعات - التغير في حسابات المدينين.

المحصل من العملاء = حـ/70 + حـ/ 71 + حـ/ 74 – (حـ/ 47 في 2004 - حـ/ 47 في 2003)

= 4.923.488

2/ إيراد التوزيعات المحصلة = 0

4/ الإيرادات المالية المحصلة = حـ/ 770+ حـ/76 - التغير في حـ/ 465

= 171.648

3/ محصلات إيرادات التشغيل الأخرى = حـ/ 72+حـ/ 75+حـ/78+حـ/ 77 - حـ /770 + حـ/ 79

- حـ/ 792 - حـ/ 793

= 482.556

ثانيا: المدفوعات:

1/ المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة و المستعملة + التغير في المخزون

- التغير في حسابات الدائنين

= حـ/ 60 + حـ/ 61 + حـ/ 3 في 2004 – حـ/3 في 2003- (حـ/53 في 2004- حـ/ 53 في 2003)

= 4.355.939

2/ المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية =

حـ/ 65 - (حـ/ 565 في 2004- حـ/ 565 في 2003) = 57.056

3/ المدفوعات للمستخدمين= المرتبات و الأجور+ التغير في الأجور المقدمة- التغير في الأجور المستحقة

= حـ/ 63 + التغير في حـ/ 463 – التغير في حـ/ 563

= 682.034

4/ مدفوعات مصاريف التشغيل الأخرى = مصاريف التشغيل الأخرى+ التغير في المصروفات المقدمة

- التغير في المصاريف المستحقة

= حـ/ 62+ حـ/ 66+ التغير في (حـ/ 46 - حـ/463 - حـ/ 465)- حـ/ التغير في (حـ/56- حـ/563 - حـ/ 565)+ حـ/ 69 - (حـ/ 692 + حـ/ 693)

= 259.280

5/ مصروف الضرائب المدفوع = مصروف الضرائب + التغير في الضرائب المقدمة– التغير في الضرائب المستحقة

= حـ/64 + التغير في حـ/ 41 – التغير في حـ/51

= 90.868

2/ حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: لسنة 2004:

المدفوعات لشراء أصول ثابتة = 17.382

القيمة الدفترية للأصول المباعة = رصيد الأصول الثابتة أول المدة +تكلفة الأصول المشتراة خلال الفترة - الإهتلاك - رصيد الأصول الثابتة آخر المدة.

= 4.478.528 + 17.382 - 549.390 - 3.956.168 = - 9.649

المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة = القيمة الدفترية للأصول المباعة + أو - ربح أو خسارة بيع الأصول.

= - 9.649 + 33.875 = 24.226

المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية = 0

القيمة الدفترية للإستثمارات المالية المباعة = 271.958

المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية = القيمة الدفترية للإستثمارات المباعة + أو – ربح أو خسارة بيع الإستثمارات المالية المباعة.

= 271.958 - 43.465 = 228.493

القروض الممنوحة و المسددة = 1.217

القروض المحصلة = 38.425

3/ حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: لسنة 2004:

المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل = 0

المتحصلات من إصدار أسهم جديدة = 0

المتحصلات من بيع أسهم الخزانة = 0

المدفوعات النقدية لشراء أسهم الخزانة = 0

إستهلاك الأسهم = 0

توزيعات الأرباح المدفوعة = 3.795

المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل = 24.630

ثانيا: سنة 2003:

1/العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل وفق الطريقة المباشرة لسنة 2003 :

بنفس الطريقة

أولا: المتحصلات:

1/ المحصل من العملاء = 5.920.077

2/ إيراد التوزيعات المحصلة = لا تمتلك المؤسسة أسهم أو سندات في مؤسسات أخرى = 0

4/ الإيرادات المالية المحصلة = 233.395

3/ محصلات إيرادات التشغيل الأخرى = 324.620

ثانيا: المدفوعات:

1/ المدفوعات للموردين = 4.877.860

2/ المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية = 78.073

3/ المدفوعات للمستخدمين = 604.949

4/ مدفوعات مصاريف التشغيل الأخرى = 875.847

5/ مصروف الضرائب المدفوع = 129.611

2/ حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: لسنة 2003:

المدفوعات لشراء أصول ثابتة = 22.751

القيمة الدفترية للأصول المباعة = رصيد الأصول الثابتة أول المدة + تكلفة الأصول المشتراة خلال الفترة - الإهتلاك - رصيد الأصول الثابتة آخر المدة.

= 4.984.923 + 22.751 – 570.633 - 4.478.528 = - 41.487

المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة = القيمة الدفترية للأصول المباعة + أو - ربح أو خسارة بيع الأصول.

= - 41.487 - 250.210 = - 291.697

المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية = 0

القيمة الدفترية للإستثمارات المالية المباعة = 56.324

المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية = القيمة الدفترية للإستثمارات المباعة + أو – ربح أو خسارة بيع الإستثمارات المالية المباعة.

= 56.324 + 108.932 = 165.256

القروض الممنوحة و المسددة = 5.683

القروض المحصلة = 26.212

3/ حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: لسنة 2003:

المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل = 0

المتحصلات من إصدار أسهم جديدة = 0

المتحصلات من بيع أسهم الخزانة = 0

المدفوعات النقدية لشراء أسهم الخزانة = 0

إستهلاك الأسهم = 0

توزيعات الأرباح المدفوعة = 4.425

المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل = 25.497

الجدول (20): قائمة التدفقات النقدية لمجمع رياض سطيف
لسنة 2004، 2003 وفقا للطريقة المباشرة

الوحدة ألف دينارجزائري(دج)

البيان	2004	2003
I. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
أولا: المتحصلات		
1- المحصل من العملاء	4.923.488	5.920.077
2- ايراد التوزيعات المحصلة	0	0
3- الإيرادات المالية المحصلة	171.648	233.395
4- محصلات ايرادات التشغيل الأخرى	482.556	324.620
إجمالي المتحصلات من الأنشطة التشغيلية	5.577.692	6.478.092
ثانيا: المدفوعات		
1- المدفوعات للموردين	4.355.939 -	4.877.860 -
2- المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية	57.056 -	78.073 -
3- المدفوعات للمستخدمبن	682.034 -	604.949 -
4- مصاريف التشغيل الأخرى المدفوعة	259.280 -	875.847 -
5- مصاريف الضرائب المدفوعة	90.868 -	129.611 -
إجمالي المدفوعات من الأنشطة التشغيلية	5.445.177 -	6.566.340 -
[illegible]	132.515	88.248
II. التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:		
1- المدفوعات لشراء أصول ثابتة	17.382 -	22.751 -
2- المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة	24.226	291.697 -
3- المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية	—	—
4- المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية	228.493	165.256
5- القروض الممنوحة	1.217-	5.683 -
6- القروض المحصلة	40.859	37.578
[illegible]	274.969	117.297
III. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
1- المدفوعات النقدية لشراء أسهم	—	—
2- المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل	24.630 -	25.497 -
3- إستهلاك الأسهم	—	—
4- المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل	—	—
5- المتحصلات من إصدار أسهم	—	—
6- توزيعات الأرباح المدفوعة	3795 -	4.425 -
[illegible]	28.425	29.922
[illegible]	76.069	235.467
[illegible]	674.309	909.776
النقدية وما يعادلها [illegible]	1.053.378	674.309
النقدية وما يعادلها [illegible]		

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2003، 2004 وفقا للطريقة غير المباشرة.

إن الإختلاف بين قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا للطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة يكمن في طريقة حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما ذكرنا سابقا، و بالتالي تركز هذه الطريقة عند حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التغيرات في مكونات معظم الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة من سنة للسنة التي تليها.

بالرجوع إلى ميزانية المؤسسة لسنة 2004 و 2003 يتم الحصول على التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية لسنة 2004 بإيجاد التغير (زيادة أو نقصان) في معظم حسابات الأصول و الخصوم المتداولة ، و نفس الشيء بالنسبة لإيجاد التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية لسنة 2003 حيث يتم استخدام المعلومات المقدمة في ميزانية سنة 2003 و 2002، كما هو موضح في قائمة التدفق النقدي لسنة 2004 و 2003 أدناه.

الجدول (21): قائمة التدفقات النقدية لمجمع رياض سطيف
لسنة 2004 ، 2003 وفق الطريقة غير المباشرة

الوحدة ألف دينارجزائري(دج)

[illegible]	2004	2003
I. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
1- صافي الدخل قبل الضرائب و البنود غير العادية	- 729.593	- 814.815
2- مصاريف غير نقدية (حصص الإهتلاك و المخصصات)	549.390	570.633
3- خسائر و أرباح متعلقة ببنود أنشطة التمويل و الإستثمار	- 180.234	- 388.181
4- أرباح متعلقة ببيع الإستثمارات المالية	- 52.676	- 80.173
5- النقص في حسابات الأصول المتداولة المرتبطة بالتشغيل:		
المخزون	—	989.648
حسابات الخصوم المدينة	—	18.796
مدينو المخزون	151	23.995
تسبيقات على الحساب	5.765	18.826
تسبيقات الإستغلال	279.741	223.892
ديون على الزبائن	241.104	—
6/ الزيادة في حسابات الأصول المتداولة المرتبطة بالتشغيل:		
المخزونات	- 125.437	—
حسابات الخصوم المدينة	- 165	—
مدينو الضرائب	- 9.284	- 16.677
ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	- 65	0
ديون على الزبائن	—	- 523.919
7- الزيادة في حسابات الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل:		
ديون الضرائب	8.073	12.389
ديون الإستثمار	—	7.900
ديون المخزونات	105.871	—
ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	18.681	—
ديون الإستغلال	69.765	—
تسبيقات تجارية	—	7

البيان		
8- النقص في حسابات الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل:		
حسابات الأصول الدائنة	158 -	547 -
ديون الإستثمار	658 -	—
ديون المخزونات	—	69.293 -
محجوزات للغير	2.806 -	3.503 -
ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	—	5.557 -
ديون الإستغلال	—	48.784 -
تسبيقات تجارية	3.714 -	—
ديون مالية	41.236 -	2.885 -
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	132.515	88.248 -
II. التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:		
1- المدفوعات لشراء أصول ثابتة	17.382 -	22.751 -
2- المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة	24.226	291.697 -
3- المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية	—	—
4- المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية	228.493	165.256
5- القروض الممنوحة	1.217-	5.683 -
6- القروض المحصلة	40.859	37.578
[illegible]	274.979	17.297
III. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
1- المدفوعات النقدية لشراء أسهم	—	—
2- المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل	24.630 -	25.497 -
3- إستهلاك الأسهم	—	—
4- المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل	—	—
5- المتحصلات من إصدار أسهم	—	—
6- توزيعات الأرباح المدفوعة	3795 -	4.425 -
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر: من إعداد الطالب.

النتيجة:

إن قائمة التدفق النقدي توفر المعلومات التالية:

- تعمل على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل ، و كذا قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وهو ما نلاحظه في الأداء المالي للمجمع الذي تحسن جيدا في سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ذلك أنه قد تم تحقيق صافي تدفقات نقدية من أنشطته التشغيلية زادت بنسبة 250 % عن سنة 2003، أما صافي التدفقات الإستثمارية فقد تحسنت هي الأخرى ليحقق المجمع زيادة قدرها 334 % عن سنة 2003، بينما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لا زالت سالبة فالمجمع لم يقم بأي نشاط تمويلي لأنه ليس بحاجة إلى تمويل، أي أن المجمع حقق زيادة في النقدية و ما يعادلها بنسبة 267 % عن سنة 2003، ومع ذلك و عموما يمكننا القول أن المجمع قد تحسن أداءه التشغيلي و الإستثماري مقارنة بسنة 2003، إلا أنه لا يزال في مرحلة الخطر لأن النتيجة بقيت سالبة رغم تحسنها مقارنة بسنة 2003؛
- تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة، بما في ذلك درجة توافر السيولة و القدرة على

سداد الإلتزامات ، و كذا قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، وهو ما توفره قائمة التدفقات النقدية عند استخدامها مع باقي القوائم المالية الأخرى حيث نجد أن أغلب التدفقات النقدية المحصلة ناتجة من العملاء أو من بيع الإستثمارات وهو ما لاحظناه في أصول المجمع حيث انخفض إجمالي الأصول أو الخصوم بنسبة 9.23 % بسبب بيع جزء من تجهيزات الإنتاج ، و تحصيل جزء من حقوقها لدى الغير ، هذا من جانب الأصول أما انخفاض إجمالي الخصوم فهو راجع بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة الاحتياطيات بسبب توزيع جزء كبير منها على المساهمين، ومع ا فالمجمع يمتاز بدرجة استقلالية مالية كبيرة تقدر بـ 1.64 حيث أن القيمة النموذجية لها هي 0.5 وهو ما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، من ذلك فالمجمع بحاجة لاستراتيجية فعالة لتخطي أزمته نظرا للامكانيات التي يتوفر عليها؛

بالإضافة إلى ما سبق توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة، و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف ، كما أنها تعزز من قدرة مستخدميها على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات.

ملاحظة:

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية تقر الطريقتين إلا أنها تفضل الطريقة المباشرة لأنها تعطي أفضل تقييم للعلاقة بين دخل المؤسسة و تدفقاتها النقدية.

المبحث الثالث: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر " الإيجارات".

بعد الحديث مع مسؤولي المجمع و الإطلاع على وثائقه تبين لنا أن المجمع لم يبرم أي عقود إيجار تحمل الصيغة التمويلية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي "17" لسبب رئيسي هو قدرته على تمويل مشاريعه الإستثمارية بأمواله الخاصة حيث بلغ معدل الإستقلالية المالية لديه لسنة 2004 "1.46" وهو معدل كبير للغاية حيث يبلغ المعدل المتوسط المقبول 1 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة وهو ما ليس مفيدا للمجمع لأن الديون طويلة الأجل تترتب عليها فوائد أما الأصول المتداولة فليس لها فوائد. لهذا لا يجب أن يتجاوز رأس المال العامل الصافي حدا معينا ، و بالتالي لا يمكننا تطبيق المعيار الدولي "17" على مجمع رياض سطيف للأسباب السابقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحاسبة الجزائرية تتعامل مع عقود الإيجار ذات الصيغة التمويلية على أساس أنها مصاريف و لا تدرجها كعنصر من عناصر الأصول كما ينص عليه المعيار "17" في حالة العقود الرأسمالية، بل أنها تعاملها دائما على أساس أنها عقود إيجار تشغيلية و ليست عقود إيجار تمويلية، أما مشروع المخطط المحاسبي الجزائري المعدل في مارس 2004 فقد تعامل مع هذه العقود و المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي "17".

المبحث الرابع: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون "ربحية السهم".

إن مجمع رياض سطيف من المؤسسات التي يتم التعامل بأسهمها في البورصة و بالتالي يمكن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "33" حسب نص المعيار.

لا توجد طريقة لتحديد ربحية السهم في مجمع رياض سطيف بل هناك فقط توزيع للأرباح و التي تتحدد بقرار من مجلس الإدارة بعد عقد الجمعية العامة، أما وفقا لهذا المعيار فيتم تحديد ربحية السهم عن طريق قاعدة معينة و هذا بعد تحديد نوع الهيكل الرأسمالي للمؤسسة.

تختلف طريقة حساب ربحية السهم باختلاف طبيعة هيكل رأس المال كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، وبما أن هيكل رأسمال المجمع هو هيكل رأسمالي بسيط و هذا بالرجوع إلى ما سبق ، ذلك أن الهيكل الرأسمالي للمجمع يحتوي على أسهم عادية فقط أي لا وجود للأسهم الممتازة أو للأسهم المحتملة الناتجة عن وجود أوراق مالية أو ديون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو خيارات أو ضمانات ينتج عنها احتمال إصدار أسهم عادية أو في المستقبل ، أي أنه لا يوجد إحتمال لزيادة عدد الأسهم العادية.

المطلب الأول: حساب ربحية السهم لسنة 2004 وفقا لـ IAS(33).

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

البسط = صافي الدخل – توزيعات حملة الأسهم الممتازة – أنصبة العاملين ومجلس الإدارة.

كما ذكرنا فإن المجمع لا يحتوي على أسهم ممتازة أما مجلس الإدارة و العاملين فهم لم يتحصلوا على نصيبيهم من الأرباح لسنة 2004 ذلك أن المجمع قد حقق فيها خسارة ، و بالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الدخل و الذي يساوي - **897.444.444,61 دج** سنة 2004 .

المقام = المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام ، و الغرض من ذلك هو إيجاد توازن زمني بين البسط و المقام حيث يظهر في البسط صافي الربح القابل للتوزيع عن العام ، ولهذا يجب أن يظهر في المقام عدد الأسهم التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح خلال نفس السنة. وبما أن الهيكل الرأسمالي للمجمع يحتوي على الأسهم العادية فقط و التي لم يطرأ عليها أي تغيير في عددها منذ إصدارها، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال سنة 2004 هو **5.000.000 سهم عادي.**

- 897.444.444,61 دج

ربحية السهم الواحد الأساسية لسنة 2004 = ———————— = - 179.49 دج.

5.000.000 سهم عادي

المطلب الثاني: حساب ربحية السهم لسنة 2003 وفقا لـ IAS(33).

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

صافي الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة

ربحية السهم الواحد الأساسية = ————————————

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة

البسط = صافي الدخل – توزيعات حملة الأسهم الممتازة – أنصبة العاملين ومجلس الإدارة.

إن المجمع لا يحتوي على أسهم ممتازة أما مجلس الإدارة و العاملين فهم لم يتحصلوا على نصيبهم من الأرباح لسنة 2003 فالمجمع قد حقق فيها خسارة كبيرة بلغت 1.395 مليار دينار جزائري، و بالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الدخل و الذي يساوي - **1.394.002,26 دج** سنة 2004 .

المقام = المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام ، أي عدد الأسهم التي أسهمت في تحقيق الأرباح أو الخسائر خلال نفس السنة. وبما أن الهيكل الرأسمالي للمجمع يحتوي على الأسهم العادية فقط و التي لم يطرأ عليها أي تغيير في عددها منذ إصدارها، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال سنة 2003 هو **5.000.000 سهم عادي.**

-1.394.556.002,26 دج

ربحية السهم الواحد الأساسية لسنة 2003 = ———————— = - 278.91 دج.

5.000.000 سهم عادي

إن حساب ربحية السهم حسب المعيار المحاسبي الدولي (33) يمكن من التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد التي يوفرها حملة الأسهم العادية، كما يستخدم في حساب العديد من المؤشرات في بورصة الأوراق المالية مثل مضاعف السعر للأرباح و نسبة التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية، فبعد حساب ربحية السهم وفقا للهيكل الرأسمالي البسيط نلاحظ أن كل سهم مستثمر قد تحمل خسارة قدرها 278.91 دج سنة 2003 و 179.49 دج سنة 2004 أي ما يعادل 27.8% و 18 % من القيمة الإسمية للسهم على التوالي و هو ما يفسر التراجع الحاد للقيمة السوقية لأسهم المجمع من جهة و تحسن متوسط سعر السهم من978.31 دج سنة 2003 إلى 1039.12 دج سنة 2004.

إن تحديد العائد على السهم وفقا للمعيار الدولي "33" يؤثر على حملة الأسهم العادية أكثر من تأثير قيمة التوزيعات ، ذلك أنه يعبر عن استغلال المؤسسة لأموال المساهمين المستثمرة لديها أي نجاعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأرباح في المدى القصير و المتوسط .

إن النتائج المحصل عليها من جراء حساب نصيب السهم من الأرباح تعكس النتائج و القيم المستخلصة من القوائم المالية سواءا قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو الميزانية، أي أن إدارة المجمع لم تنجح في استغلال الأموال المتوفرة لديها لتحقيق الأرباح بل حققت خسائر كبيرة أثرت وستؤثر في القرارات الإستثمارية لديها، ولهذا عليها أن تتخذ إجراءات صارمة وأن تتبع خطة محكمة للخروج من هذه الوضعية.

المبحث الخامس: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية".

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية و المحاسبية في الجزائر في قائمتين رئيسيتين هما الميزانية (الأصول و الخصوم) و جدول حسابات النتائج ، أما الملاحق فتعتبر وثائق ذات استخدام داخلي، وفي ظل معايير المحاسبة الدولية يتم إعداد و عرض أربعة قوائم رئيسية هي : الميزانية ، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى التوضيحات، و يتضمن هذا المعيار إعداد ثلاث قوائم هي الميزانية و قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، أما قائمة التدفقات النقدية فقد تطرق إليها المعيار المحاسبي الدولي السابع.

المطلب الأول: إعداد و عرض الميزانية وفقا لـ IAS (1).

ما يمكن أن نلاحظه عند إعدادنا و عرضنا للميزانية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول أنه لن يتغير أي شيء من ناحية المضمون، ذلك أن هذا المعيار لا ينص على طريقة معينة في عرض الميزانية أو ترتيب بنودها، بل يتطلب التمييز بين المتداول و غير المتداول في الميزانية، أما المعلومات التي تتضمنها الميزانية فهي تعتبر وافية بالنظر إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وفقا لـــ IAS (1).

يتم عرض عناصر الميزانية بطريقتين هما: إما على شكل تقرير أو على شكل حساب.

1/ إعداد و عرض الميزانية على شكل حساب وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول:

وهو ما يوضحه الجدول (22) الذي يمثل الميزانية العامة لمجمع رياض سطيف حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول.

الجدول (22): الميزانية العامة لمجمع رياض سطيف
في 2004/12/31، 2003.(على شكل حساب)

الأصول **الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)**

الأصول	المبلغ الصافي في 2004/12/31	المبلغ الصافي في 2003/12/31
الأصول غير المتداولة		
الإستثمارات		
مصاريف إعدادية	—	6.274
القيم المعنوية	235.837	235.806
الأراضي	468.359	466.057
مزارع	566	566
تجهيزات إنتاج	3.078.994	3.518.348
تجهيزات إجتماعية	82.600	85.358
إنتاج حيواني	—	—
إستثمارات قيد الإنجاز	89.813	166.119
مدينو الإستثمارات	29.000	29.000
مجموع الأصول غير المتداولة	3.985.169	4.507.528
الأصول المتداولة		
المخزونات		
بضائع	37.683	44
مواد و لوازم	656.779	658.296
منتجات نصف مصنوعة	–	312
منتجات قيد الإنجاز	8.670	222
منتجات تامة	284.487	202.858
فضلات و مهملات	88	321
مخزون خارجي	15	232
مجموع المخزونات	98[illegible]722	862.285
الذمم		
مدينو الضرائب	3.049.840	3.040.556
مدينو الإستثمارات	4.533.266	5.185.403
مدينو المخزون	40.779	40.930
ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	29.065	29.000
تسبيقات على الحساب	42.772	48.537
تسبيقات الإستغلال	554.763	834.504
ديون على الزبائن	1.285.115	1.526.219
النقديات وما يعادلها	1.053.378	674.309
حسابات الخصوم المدينة	177	12
مجموع الذمم	10.589.155	11.379.470
نتيجة الدورة	897.744	1.394.556(خسارة)
مجموع الأصول المتداولة	12.474.621	13.636.311
المجموع العام	16.459.790	18.143.839

الخصوم

الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

الخصوم	المبلغ الصافي في 2004/12/31	المبلغ الصافي في 2003/12/31
أموال خاصة		
أموال جماعية	5.000.000	5.000.000
علاوات المساهمات	1.300.000	1.300.000
إحتياطات	1.226.848	3.018.272
إعانات الإستثمار	—	—
فرق إعادة التقييم	—	—
أموال خاصة أخرى	2.148.622	2.148.622
إرتباطات بين الوحدات	—	—
نتائج رهن التخصيص	3.795	5.422
مخصصات خسائر و تكاليف	87.854	132.670
مجموع الأموال الخاصة	**9.767.119**	**11.604.986**
الديون		
الخصوم غير المتداولة		
قروض سندية	410.507	410.507
الخصوم المتداولة		
ديون الضرائب	3.579.812	3.571.739
قروض سندية	885.830	885.830
ديون الإستثمارات	70.735	71.393
ديون المخزونات	228.151	122.280
محجوزات للغير	303.946	306.752
ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	79.768	61.087
ديون الإستغلال	1.120.151	1.050.386
تسبيقات تجارية	6.435	10.149
ديون مالية	6.538	47.774
حسابات الأصول الدائنة	798	956
مجموع الخصوم	**6.692.671**	**6.538.853**
نتيجة الدورة	—	—
المجموع	**16.459.790**	**18.143.839**

المصدر: من إعداد الطالب.

2/ إعداد و عرض الميزانية على شكل تقرير وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول:

وهو ما يوضحه الجدول (23) الذي يمثل عرض للميزانية العامة لمجمع رياض سطيف على شكل تقرير وهو مثل عرض الميزانية على شكل حساب حيث يتم عرض عناصر الخصوم مباشرة تحت عناصر الأصول.

الجدول (23): الميزانية العامة لمجمع رياض سطيف
في 2004/12/31، 2003.(على شكل تقرير)

الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

	[illegible] 2004/12/31		[illegible] 2003/12/31	
الإستثمارات				
مصاريف إعدادية	—		6.274	
القيم المعنوية	235.837		235.806	
الأراضي	468.359		466.057	
مزارع	566		566	
تجهيزات إنتاج	3.078.994		3.518.348	
تجهيزات إجتماعية	82.600		85.358	
إنتاج حيواني	—		—	
إستثمارات قيد الإنجاز	89.813		166.119	
مدينو الإستثمارات	29.000		29.000	
المخزونات				
بضائع	37.683		44	
مواد و لوازم	656.779		658.296	
منتجات نصف مصنوعة	–		312	
منتجات قيد الإنجاز	8.670		222	
منتجات تامة	284.487		202.858	
فضلات و مهملات	88		321	
مخزون خارجي	15		232	
الذمم				
مدينو الضرائب	3.049.840		3.040.556	
مدينو الإستثمارات	4.533.266		5.185.403	
مدينو المخزون	40.779		40.930	
ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	29.065		29.000	
تسبيقات على الحساب	42.772		48.537	
تسبيقات الإستغلال	554.763		834.504	
ديون على الزبائن	1.285.115		1.526.219	

النقديات وما يعادلها	1.053.378		674.309	
حسابات الخصوم المدينة	177		12	
مجموع الذمم	**10.589.155**		**11.379.470**	
نتيجة الدورة	897.744		1.394.556 (خسارة)	
مجموع الأصول المتداولة	**12.474.621**		**13.636.311**	
المجموع العام	**16.459.790**		**18.143.839**	
الخصوم				
أموال خاصة				
أموال جماعية		5.000.000		5.000.000
علاوات المساهمات		1.300.000		1.300.000
إحتياطات		1.226.848		3.018.272
إعانات الإستثمار		—		—
فرق إعادة التقييم		—		—
أموال خاصة أخرى		2.148.622		2.148.622
إرتباطات بين الوحدات		—		—
نتائج رهن التخصيص		3.795		5.422
مخصصات خسائر و تكاليف		87.854		132.670
مجموع الأموال الخاصة		**9.767.119**		**11.604.986**
الديون				
الخصوم غير المتداولة				
قروض سندية		410.507		410.507
الخصوم المتداولة				
ديون الضرائب		3.579.812		3.571.739
قروض سندية		885.830		885.830
ديون الإستثمارات		70.735		71.393
ديون المخزونات		228.151		122.280
محجوزات للغير		303.946		306.752
ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة		79.768		61.087
ديون الإستغلال		1.120.151		1.050.386
تسبيقات تجارية		6.435		10.149
ديون مالية		6.538		47.774
حسابات الأصول الدائنة		798		956
مجموع الخصوم		**6.692.671**		**6.538.853**
المجموع العام		**16.459.790**		**18.143.839**

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: إعداد و عرض جدول حسابات النتائج وفقا لـ IAS (1).

هناك طريقتين عند تجميع و تقديم عناصر المصاريف في جدول حسابات النتائج، إما حسب طبيعة المصروف مثل المرتبات و الإستهلاك، مواد مستهلكة، مصاريف نقل ...الخ، و لا يتم توزيعها بين مختلف وظائف المؤسسة، وهو ما تحبذه IASC وتعمل به الجزائر، و الطريقة الثانية هي حسب وظيفة المصروف حيث تصنف المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيعات أو الأنشطة الإدارية.

يختلف جدول حسابات النتائج في الجزائر عنه حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول من خلال ترتيب عناصر قائمة الدخل و عدد الخطوات المتبعة لإعداد القائمة، بالإضافة إلى أنه لا يتم الإفصاح عن ربحية السهم المعلنة للفترة التي تغطيها القوائم المالية، وهو ما يفصح عنه جدول حسابات النتائج المعد وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول في صلبه أو في الإيضاحات المقدمة.

1/ إعداد جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المصروف:

❖ شرح العمليات و الأرقام المعروضة في جدول حسابات النتائج المقدمة في الجدول(24) :

رقم الأعمال = مبيعات البضائع + الإنتاج المباع + الخدمات المقدمة

رقم الأعمال لسنة 2004 = 3.739 + 4.405.824 + 272.821 = 4.682.384

رقم الأعمال لسنة 2003 = 30.828 + 6.174.570 + 238.598 = 6.443.996

الإيرادات الثابتة = إنتاج المؤسسة لذاتها + تحويل تكاليف الإنتاج

الإيرادات الثابتة لسنة 2004 = 1.549 + 10.495 = 12.044

الإيرادات الثابتة لسنة 2003 = 4.405 + 8.574 = 12.979

بضائع و مواد مستهلكة = بضائع مستهلكة + مواد ولوازم مستهلكة

بضائع و مواد مستهلكة لسنة 2004 = 3.192 + 4.333.180 = 4.336.372

بضائع و مواد مستهلكة لسنة 2003 = 31.359 + 5.766.856 = 5.798.215

الإيرادات التشغيلية الأخرى = إيرادات متنوعة + تحويل تكاليف الإستغلال

الإيرادات المتنوعة لسنة 2004 = 9.284 + 84.475 + 7.916 = 101.675

الإيرادات المتنوعة لسنة 2003 = 16.677 + 115.763 + 18.776 = 151.216

المصاريف التشغيلية الأخرى = المصاريف المتنوعة

النتيجة قبل ضرائب الدخل = نتيجة الإستغلال

ايرادات البنود غير العادية = إيرادات خارج الإستغلال

مصاريف البنود غير العادية = مصاريف خارج الإستغلال

صافي الربح أو الخسارة من العمليات غير العادية = نتيجة خارج الإستغلال

الجدول (24):جدول حسابات النتائج لمجمع رياض سطيف
عن السنة المنتهية في 2004/12/31، 2003 حسب طريقة طبيعة المصروف
الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

البيان	المبلغ في 2004	المبلغ في 2003
رقم الأعمال	4.682.384	6.443.996
إنتاج مخزون	129.315	203.928 -
ايرادات ثابتة	12.044	12.979
إيرادات الدورة (1)	**4.823.743**	**6.253.047**
بضائع و مواد مستهلكة	4.336.372 -	5.798.215 -
خدمات	96.502 -	127.547 -
إستهلاكات الدورة (2)	**4.432.874 -**	**5.670.668 -**
القيمة المضافة (1) – (2)	**390.869**	**327.285**
ايرادات تشغيلية أخرى	101.675	151.216
مصاريف المستخدمين	626.874 -	684.993 -
حصص الإهتلاكات و المخصصات	549.390 -	570.633 -
ضرائب و رسوم	89.657 -	125.523 -
مصاريف تشغيلية أخرى	34.789 -	31.295 -
المجموع (3)	**1.199.035 -**	**1.261.228 -**
ايرادات مالية	160.259	208.656
مصاريف مالية	81.686 -	89.728 -
النتيجة المالية (4)	**78.573**	**118.928**
النتيجة قبل ضرائب الدخل (1) – (2) + (3) + (4)	**729.593 -**	**814.815 -**
ضرائب الدخل	355 -	1.644 -
صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية (A)	**729.948 -**	**816.459 -**
إيرادات البنود غير العادية	1.418.318	1.690.383
مصاريف البنود غير العادية	1.586.114 -	2.268.480 -
صافي الربح أو الخسارة من العمليات غير العادية (B)	**167.796 -**	**578.097 -**
صافي الربح للفترة (A) + (B)	**897.744 -**	**1.394.556 -**
ربحية السهم الواحد الأساسية (دج)	**179.49 -**	**278.91 -**

المصدر: من إعداد الطالب.

ملاحظة:

- يجب تقديم بعض التوضيحات حول البنود غير العادية إما في صلب جدول حسابات النتائج أو في الملاحق.

2/ إعداد جدول حسابات النتائج حسب وظيفة المصروف:

❖ شرح العمليات و الأرقام المعروضة في الجدول (25):

إيرادات التشغيل الأخرى = إيرادات متنوعة + تحويل تكاليف الإستغلال

* مصاريف التوزيع = لا توجد معلومات كافية لتحديد مصاريف التوزيع و لهذا سنفترض أنها تساوي 166.710 ألف دينار في سنة 2004 و تساوي 223.341 في سنة 2003.

* المصاريف الإدارية = لا توجد معلومات كافية لتحديد المصاريف الإدارية و لهذا سنفترض أنها تساوي 577.200 ألف دينار في سنة 2004 و تساوي 612.945 في سنة 2003.

* مصاريف التشغيل الأخرى = لا توجد معلومات كافية لتحديد المصاريف التشغيلية الأخرى و لهذا سنفترض أنها تساوي 638.486 ألف دينار في سنة 2004 و تساوي 665.686 في سنة 2003.

إجمالي الربح = القيمة المضافة

الجدول (25): جدول حسابات النتائج مجمع رياض سطيف
عن السنة المنتهية في 2004/12/31، 2003 حسب طريقة وظيفة المصروف
الوحدة: ألف دينار جزائري(دج)

البيان	المبلغ في 2004	المبلغ في 2003
إيرادات الأنشطة التشغيلية	4.823.743	6.253.047
تكلفة المبيعات	4.432.874 -	5.670.668 -
إجمالي الربح (1)	390.869	327.285
إيرادات التشغيل الأخرى	261.934	359.872
مصاريف التوزيع*	166.710 -	223.341 -
المصاريف الإدارية*	577.200 -	612.945 -
مصاريف التشغيل الأخرى*	638.486 -	665.686 -
المجموع (2)	1.120.462 -	1.142.100 -
النتيجة قبل ضرائب الدخل	729.593 -	814.815 -
ضرائب الدخل	355 -	1.644 -
صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية (A)	729.948 -	816.459 -
إيرادات البنود غير العادية	1.418.318	1.690.383
مصاريف البنود غير العادية	1.586.114 -	2.268.480 -
صافي الربح أو الخسارة من العمليات غير العادية (B)	167.796 -	578.097 -
صافي الربح للفترة (A) + (B)	897.744 -	1.394.556 -
ربحية السهم الواحد الأساسية (دج)	179.49 -	278.91 -

المصدر: من إعداد الطالب.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول:

لم يتم إعداد هذه القائمة نظرا لعدم توفر بعض المعلومات الخاصة بها خصوصا الأرباح و الخسائر الغير معترف بها في جدول حسابات النتائج، وكذا بعض المعلومات حول تصحيح الأخطاء الجوهرية، ولهذا السبب فقد ارتأينا عرض نموذج لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (26): قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول

البيان	رأس المال المساهم	علاوة إصدار	إحتياطي إعادة التقييم	إحتياطي التمويل	الربح المتراكم	الإجمالي
الرصيد في 2002/12/31	x	x	x	(x)	x	x
التغيرات في السياسات المحاسبية					(x)	(x)
رصيد معاد بيانه	x	x	x	(x)	x	x
فائض إعادة تقييم الممتلكات			x			x
العجز في إعادة تقييم الإستثمارات			(x)			(x)
فروق تحويل العملات				(x)		(x)
صافي الأرباح و الخسائر غير المعترف بها في قائمة الدخل			x	(x)		x
صافي الربح للفترة					x	x
أرباح الأسهم					(x)	(x)
إصدار رأس مال مساهم	x	x				x
الرصيد في 2003/12/31	x	x	x	(x)	x	x
العجز في إعادة تقييم الممتلكات			(x)			(x)
فائض في إعادة تقييم الإستثمارات			x			x
فروق تحويل العملات				(x)		(x)
صافي أرباح و خسائر غير معترف بها في قائمة الدخل			(x)	(x)		(x)
صافي الربح للفترة					x	x
أرباح الأسهم					(x)	(x)
إصدار رأس مال أسهم	x	x				x
الرصيد في 2004/12/31	x	x	x	x	X	X

Source : www.IASplus.com, le 23/07/2005.

رابعا: الإيضاحات:

تفتقر القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المقدمة للمستخدمين الخارجيين، وهو ما يؤكد عليه IAS(1) كمتطلب رئيسي من متطلبات الإفصاح.

وفيما يلي عرض لبعض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لمجمع رياض سطيف عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004:

- عملة التقرير: الدينار الجزائري (دج)؛
- عدد الأسهم 5.000.000 سهم عادي بقيمة اسمية 1.000 دج مقسمة كما يلي: 4.000.000 سهم لهولدينغ CERGO، 573.074 سهم للمستثمرين و المؤسسات و 426.926 سهم للأشخاص المعنويين و الطبيعيين.
- لا يمتلك المجمع أسهم في مؤسسات أخرى؛
- لا توجد أسهم محتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات؛ كما لا توجد ديون محولة إلى أسهم
- لا توجد توزيعات أرباح لسنة 2004؛
- لا تمتلك أصول عن طريق عقود الإيجار التمويلي، كما لا توجد عقود إيجار طويلة الأجل؛
- لم يتم إعادة تقييم للأصول؛
- عدد الموظفين لسنة 2004 بلغ 1920 مستخدم بينما بلغ سنة 2003 2048 مستخدم؛
- تبلغ القروض السندية طويلة الأجل 410.507 ألف دج، بفائدة تقدر بـ 6% سنويا؛
- لا توجد أي معاملات أو عمليات بالعملة الأجنبية؛
- السياسات المحاسبية:

يتم تقييم الأصول باستخدام التكلفة التاريخية كما يمكن إعادة التقييم باستخدام المؤشرات الحكومية.

الإهتلاك: تستخدم طريقة القسط الثابت أو المتناقص، ويقيم المخزون على أساس التكلفة الوسطية المرجحة CMP، أو طريقة FIFO ولا يسمح باستخدام LIFO.

- يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق طريقة الخطوات المتعددة ؛
- يجب الإفصاح عن الإلتزامات الشرطية مثل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المؤسسة، و الإلتزامات الناتجة عن ضمان المنتجات المباعة؛
- يجب الإفصاح عن الحسابات الفرعية لبعض الحسابات الرئيسية و هو ما نجده في الجداول السبعة عشر.
- وصف طبيعة و غرض كل إحتياطي ضمن حقوق المالكين.
- مجمع رياض سطيف، شركة ذات أسهم برأسمال قدره 5.000.000.000 دج.
- مقرها الإجتماعي: بحري خير، ص ب 471 ، سطيف، 19000 الجزائر؛

الهاتف: 036.84.76.65، الفاكس: 036.84.91.40.

المبحث السادس: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الواحد و العشرون

" آثار التغيرات في أسعار صرف العملات ".

يهدف هذا المعيار إلى المحاسبة عن المعاملات المحددة بالعملة الأجنبية و عمليات التشغيل الأجنبية و تحديد سعر الصرف المراد إستعماله، و كيفية الاعتراف بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف في البيانات المالية للمؤسسة، كما يجب ترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة المؤسسة معدة التقرير. أي أن هذا المعيار ينقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بالمحاسبة عن العمليات التي تنطوي على عملات أجنبية، و القسم الأخر يتعلق بترجمة القوائم المالية. وبما أن نشاط مجمع رياض سطيف لا يحتوي على أي معاملات أو عمليات بالعملة الأجنبية، كما لا يوجد أي فرع له تابع بالخارج فإنه لا توجد فروق صرف ناجمة عن تسوية هذه العمليات، وبالتالي سيتم تطبيق القسم الثاني من المعيار المتعلق بترجمة القوائم المالية وفق IAS(21).

إن طريقة سعر الصرف الجاري هي الأسلوب الذي أقرته IASC لترجمة القوائم المالية لكيان أجنبي ما ووفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة كل عناصر الأصول و الخصوم باستخدام المعدل الجاري ، أما حقوق المساهمين فيتم ترجمتها باستخدام المعدل التاريخي، أما بالنسبة لبنود قائمة الدخل فإنها تترجم إما بالمعدل الجاري أو بواسطة متوسط المعدل المرجح.

إن هذا المعيار لا يحدد العملة التي يجب على المؤسسة أن تعرض بها قوائمها المالية ولكن تستخدم المؤسسة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه، أما إذا استخدمت عملة أخرى فيجب الإفصاح عن سبب استخدام تلك العملة وفي حالتنا هذه فإن السبب وراء ترجمة القوائم المالية هو من أجل البحث و الدراسة، ولقد اخترنا الدولار الأمريكي كعملة للترجمة ذلك أن الأورو عملة حديثة العهد مقارنة مع تاريخ المجمع.

وفيما يلي أسعار الصرف المستخدمة:

1 دولار = 69.082 دينار عندما تم إصدار الأسهم العادية في جويلية 1999.

1 دولار = 73.55 دينار متوسط مرجح لسنة 2004.

1 دولار = 74.495 دينار في نهاية 2004.

1 دولار = 73.70 في التاريخ الذي تم فيه الإعلان عن التوزيعات أي في سبتمبر 2004.

1 دولار = 73.356 دينار في نهاية 2003.

وفقا للمعيار IAS(21) و بواسطة طريقة السعر الجاري فإن عملية الترجمة تتم كالتالي:

المطلب الأول : ترجمة الميزانية العامة وفقا لـ IAS (21).

تتم ترجمة قيمة الأصول و الخصوم بضرب المبلغ الصافي للبند بالدينار بما يقابله بالدولار الأمريكي مع مراعاة سعر الصرف لكل بند و هذا حسب الطريقة المستخدمة و هو ما يوضحه الجدول رقم (27) كما يلي:

الجدول (27): ترجمة الميزانية العامة لمجمع رياض سطيف في 2004/12/31

الأصول الوحدة: ألف دينار/ ألف دولار

الأصول	المبلغ الصافي بالدينار الجزائري	أسعار الصرف بالدولار الأمريكي	المبلغ الصافي بالدولار الأمريكي
الأصول غير المتداولة			
الإستثمارات			
مصاريف إعدادية	—	0.0134	—
القيم المعنوية	235.837	0.0134	3.160
الأراضي	468.359	0.0134	6.276
مزارع	566	0.0134	8
تجهيزات إنتاج	3.078.994	0.0134	41.258
تجهيزات إجتماعية	82.600	0.0134	1.107
إنتاج حيواني	—	0.0134	—
إستثمارات قيد الإنجاز	89.813	0.0134	1.203
مدينو الإستثمارات	29.000	0.0134	389
مجموع الأصول غير المتداولة	3.985.169		53.401
الأصول المتداولة			
المخزونات			
بضائع	37.683	0.0134	505
مواد و لوازم	656.779	0.0134	8.801
منتجات نصف مصنوعة	—	0.0134	—
منتجات قيد الإنجاز	8.670	0.0134	116
منتجات تامة	284.487	0.0134	3.812
فضلات و مهملات	88	0.0134	1
مخزون خارجي	15	0.0134	0.2
مجموع المخزونات	987.722		12.235
مدينو الضرائب	3.049.840	0.0134	40.868
مدينو الإستثمارات	4.533.266	0.0134	60.746
مدينو المخزون	40.779	0.0134	547
ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	29.065	0.0134	390
تسبيقات على الحساب	42.772	0.0134	573
تسبيقات الإستغلال	554.763	0.0134	7.434
ديون على الزبائن	1.285.115	0.0134	17.220
النقديات وما يعادلها	1.053.378	0.0134	14.115
حسابات الخصوم المدينة	177	0.0134	2
مجموع الذمم	10.589.155		141.895
نتيجة الدورة	897.744	0.0136	12.209 **(خسارة)**
مجموع الأصول المتداولة	12.474.621		167.339
تسويات ترجمة			9.115 **(خسارة)**
المجموع العام	16.459.790		229.855

الخصوم

الوحدة: ألف دينار / ألف دولار

الخصوم	المبلغ الصافي بالدينار الجزائري	أسعار الصرف بالدولار الأمريكي	المبلغ الصافي بالدولار الأمريكي
أموال خاصة			
أموال جماعية	5.000.000	0.0145	72.500
علاوات المساهمات	1.300.000	0.0145	18.850
إحتياطات	1.226.848	0.0134	16.440
إعانات الإستثمار	—		—
فرق إعادة التقييم	—		—
أموال خاصة أخرى	2.148.622	0.0145	31.155
إرتباطات بين الوحدات	—	0.0134	—
نتائج رهن التخصيص	3.795	0.0134	51
مخصصات خسائر و تكاليف	87.854	0.0134	1.177
مجموع الأموال الخاصة	9.767.119		140.173
الديون			
الخصوم غير المتداولة			
قروض سندية	410.507	0.0134	5.501
الخصوم المتداولة			
ديون الضرائب	3.579.812	0.0134	47.969
قروض سندية	885.830	0.0134	11.870
ديون الإستثمارات	70.735	0.0134	948
ديون المخزونات	228.151	0.0134	3.057
محجوزات للغير	303.946	0.0134	4.073
ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	79.768	0.0134	1.069
ديون الإستغلال	1.120.151	0.0134	15.010
تسبيقات تجارية	6.435	0.0134	86
ديون مالية	6.538	0.0134	88
حسابات الأصول الدائنة	798	0.0134	11
مجموع الخصوم	6.692.671		89.682
نتيجة الدورة	—		
المجموع العام	16.459.790		229.855

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني : ترجمة جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية وفقا لـ IAS (21):

تتم ترجمة بنود الإيرادات و المصاريف و بنود قائمة التدفقات النقدية بضرب المبلغ الصافي للبند بالدينار بما يقابله بالدولار الأمريكي مع مراعاة سعر الصرف لكل بند و هذا حسب الطريقة المستخدمة و هو ما يوضحه الجدول رقم (28) و الجدول رقم (2) كما يلي:

الجدول (28): ترجمة جدول حسابات النتائج لمجمع رياض سطيف
لسنة 2004 حسب طريقة طبيعة المصروف

الوحدة: ألف دينار / ألف دولار

البيان	المبلغ بالدينار الجزائري	أسعار الصرف بالدولار الأمريكي	المبلغ بالدولار الأمريكي
رقم الأعمال	4.682.384	0.0136	63.680
إنتاج مخزون	129.315	0.0136	1.759
ايرادات ثابتة	12.044	0.0136	134
إيرادات الدورة (1)	**4.823.743**		**65.603**
بضائع و مواد مستهلكة	4.336.372 -	0.0136	58.975 -
خدمات	96.502 -	0.0136	1.312 -
إستهلاكات الدورة (2)	**4.432.874 -**		**60.287 -**
القيمة المضافة (1) – (2)	**390.869**		**5.316**
ايرادات تشغيلية أخرى	101.675	0.0136	1.383
مصاريف المستخدمين	626.874 -	0.0136	8.526 -
حصص الإهتلاكات و المخصصات	549.390 -	0.0136	7.472 -
ضرائب و رسوم	89.657 -	0.0136	1.219 -
مصاريف تشغيلية أخرى	34.789 -	0.0136	473 -
المجموع (3)	**1.199.035 -**		**16.307 -**
إيرادات مالية	160.259	0.0136	2.180
مصاريف مالية	81.686 -	0.0136	1.111 -
النتيجة المالية (4)	**78.573**		**1.069**
النتيجة قبل ضرائب الدخل (1) – (2) + (3) + (4)	**729.593 -**		**9.922 -**
ضرائب الدخل	355 -	0.0136	5
صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية (A)	**729.948 -**		**9.927 -**
إيرادات البنود غير العادية	1.418.318	0.0136	19.289
مصاريف البنود غير العادية	1.586.114 -	0.0136	21.571 -
صافي الربح أو الخسارة من العمليات غير العادية (B)	**167.796 -**		**2.282 -**
صافي الربح للفترة (A) + (B)	**897.744 -**		**12.209 -**
ربحية السهم الواحد الأساسية (دج)	**179.49 -**	**0.0136**	**2.44 -**

المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول (29): ترجمة قائمة التدفقات النقدية لمجمع رياض سطيف لسنة 2004 وفقا للطريقة المباشرة

الوحدة: ألف دينار / ألف دولار

البيان	المبلغ بالدينار الجزائري	سعر صرف الدولار	المبلغ بالدولار الأمريكي
IV. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
أولا: المتحصلات:			
1- المحصل من العملاء	4.923.488	0.0136	66.960
2- ايراد التوزيعات المحصلة	0	0.0136	0
3- الإيرادات المالية المحصلة	171.648	0.0136	2.334
4- محصلات ايرادات التشغيل الأخرى	482.556	0.0136	6.563
إجمالي المتحصلات من الأنشطة التشغيلية	5.577.692		75.857
ثانيا: المدفوعات:			
1- المدفوعات للموردين	4.355.939 -	0.0136	59.241 -
2- المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية	57.056 -	0.0136	776 -
3- المدفوعات للمستخدمين	682.034 -	0.0136	9.276 -
4- مصاريف التشغيل الأخرى المدفوعة	259.280 -	0.0136	3.526 -
5- مصاريف الضرائب المدفوعة	90.868 -	0.0136	1.236 -
إجمالي المدفوعات من الأنشطة التشغيلية	5.445.177 -		74.055 -
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**132.515**		**1.802**
V. التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:			
1- المدفوعات لشراء أصول ثابتة	17.382 -	*0.0134	233 -
2- المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة	24.226	0.0136	329
3- المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية	—	0.0134	
4- المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية	228.493	0.0136	3.108
5- القروض الممنوحة	1.217-	0.0136	17 -
6- القروض المحصلة	40.859	0.0136	556
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	**274.079**		**3.743**
VI. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
1- المدفوعات النقدية لشراء أسهم	—	*0.0134	
2- المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل	24.630 -	0.0136	335 -
3- إستهلاك الأسهم	—	0.0136	
4- المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل	—	0.0136	
5- المتحصلات من إصدار أسهم	—	0.0136	
6- توزيعات الأرباح المدفوعة	3.795 -	0.0135	51 -
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**28.425 -**		**386 -**
صافي الزيادة في النقدية و ما يعادلها	**379.069**		**5.159**
النقدية وما يعادلها في أول الفترة	**674.309**	**0.0136**	**9.171**
آثار تغيرات أسعار الصرف على النقدية	**—**	**—**	**215 -**
النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة	**1.053.378**		**14.115**

المصدر: من إعداد الطالب.

*هي سعر الصرف بتاريخ العملية و نظرا لعدم توفر المعلومات حولها فقد استعملنا سعر الصرف الجاري.

ملاحظة:

تكمن أهمية هذه الجداول المترجمة في حالة دخول المؤسسات الجزائرية الأسواق الأجنبية في إطار عملية الإستيراد و التصدير، أو في حالة دخولها الأسواق المالية الأجنبية عن طريق طلب قروض ، أو طرح أسهم لفائدة المستثمرين الأجانب سواء في الجزائر أو خارج الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

كخلاصة لما جاء في الفصل التطبيقي الذي حاولنا إسقاطه على مجمع رياض سطيف، و على اعتبار ضخامة و مكانة المجمع على المستوى الوطني ، إضافة إلى استعداد الجزائر للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة و توجهها للسوق العالمي الذي يفرض عليها توجهات جديدة في مختلف قطاعاتها ، خصوصا ما يتعلق بالإفصاح المالي و المحاسبي كونه يقدم صورة عن أداء المؤسسة أمكننا القول أن معايير المحاسبة الدولية التي تم تطبيقها على مجمع رياض سطيف زادت في درجة الإفصاح خاصة بالمعلومات المقدمة في الإيضاحات و المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الموجودة في قائمة التدفقات النقدية، حيث وجدنا أن المجمع لا يملك أي تدفقات نقدية خاصة بالأنشطة التمويلية ما عدا تلك الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الأجل وهو ما يعني أن المجمع ليس بحاجة إلى تمويل سواء بعقود الإيجار طويلة الأجل أو بالإقتراض، كما أن المجمع لا يقوم بالاستغلال الحسن لتلك الموارد حيث أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بحجم الأموال المملوكة، و هو ما انعكس على نتائج المجمع السلبية، وعلى ربحية أسهمه التي تقدم صورة عن مدى كفاءة المجمع في استغلال أموال المستثمرين و التي ستؤثر سلبا على قيمة المجمع.

أما المعلومات المعروضة في الميزانية العامة أو جدول حسابات النتائج فإنها تعتبر كافية نوعا ما و تفتقد لنوع من الإفصاح الموجود في ترتيب عناصرها المتداولة و غير المتداولة، و على هذا الأساس لا بد للمجمع أن يعايش و يساير التطورات و التوجهات الجديدة التي تمر بها الجزائر و يفرضها السوق العالمي سواء ما يتعلق بالمنافسة أو بالإفصاح المحاسبي.

الخاتمة

بعدما عالجنا موضوع أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية داخل المؤسسات الجزائرية، حاولنا أن نبين إلى أي مدى يمكن أن تساهم معايير المحاسبة الدولية في زيادة فعالية و كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وعليه فقد توصلنا إلى عدة نتائج حول هذا الموضوع ضمناها بعض التوصيات يمكن أن نصوغها في الآتي:

I. نتائج اختبار الفرضيات:

أ- تتمثل الفرضية الأولى في أن القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية توفر المعلومات الكافية التي تساعد على ترشيد القرارات المختلفة لمستخدميها ، و لقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن أهمية الحصول على معلومات شفافة، صحيحة وتتمتع بالمصداقية اللازمة و الدقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبنى عليها التغيير و بالتالي فإن أهمية المعلومات المحاسبية و المالية تزداد أهمية، خاصة في مجال ترشيد القرارات و تحسين العملية التسييرية وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة و المتمثلة في القوائم المالية بأنواعها بالإضافة إلي الجداول الملحقة و التوضيحات و بعض التقارير المقدمة إلى الجهات المعنية؛

2- هناك تقارب بين المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني الجزائري و المعلومات المفصح عنها في ظل معايير المحاسبة الدولية وهو ما لاحظناه عند إعدادنا و عرضنا للميزانية وفقا للمعيار المحاسبي الأول، ذلك أن المعلومات التي تتضمنها الميزانية و جدول حسابات النتائج تعتبر وافية نوعا ما بالنظر إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول؛

3- بالرغم من ذلك التقارب الموجود بين المعلومات المفصح عنها على مستوى الميزانية و جدول حسابات النتائج لمجمع رياض سطيف و المؤسسات الجزائرية، ومعايير المحاسبة الدولية إلا أنها تفتقد إلى التوضيحات اللازمة و بعض القوائم المالية خصوصا قائمة التدفقات النقدية، هذه القائمة التي لا تقل أهمية عن الميزانية و عن جدول حسابات النتائج، و التي تساعد الإدارة و المستخدمين الخارجيين في معرفة التدفقات النقدية الواردة و المدفوعة من كل أنشطة المؤسسة سواء التشغيلية أو التمويلية أو الإستثمارية؛ هذا بالإضافة إلى المعلومات الهامة التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية الأخرى مثل IAS (33) و IAS (17) و IAS (21)؛

4- إن المعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي و أدائها وتدفقاتها النقدية، و الوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة وهو ما توفره المعايير المحاسبية الدولية ؛ وما يمكن أن نشير إليه هنا أن القوائم المالية في الجزائر تخدم بالدرجة

الأولى الدولة من خلال أجهزتها المتمثلة في الضرائب ليأتي بعد ذلك الدائنين و المستثمرين في الدرجة الثانية.

ب- و لقد تم إثبات الفرضية الثانية المتمثلة في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بشكل فعال في زيادة فاعلية و كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية و لقد توصلنا إلى ما يلي :

1- تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية : جدول حسابات النتائج، الميزانية العامة (الأصول و الخصوم) و الملاحق ، إلا أنه يتم تقديم جدول حسابات النتائج و الميزانية و بعض المعلومات حول نشاط المؤسسة للمستخدمين الخارجيين، بينما يجب إعداد و تقديم القوائم المالية التالية الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، جدول التغيرات في حقوق الملكية و الإيضاحات اللازمة التي تساعد المستخدمين في اتخاذ قرارهم الاستثماري حسب معايير المحاسبة الدولية؛

2- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد في درجة الإفصاح المالي و المحاسبي للقوائم المالية، وهو ما لاحظناه عند تطبيقنا لجملة المعايير المختارة على مجمع رياض سطيف ، حيث وجدنا أن هناك اختلافا في إعداد و عرض القوائم المالية بين المخطط المحاسبي الجزائري و معايير المحاسبة الدولية نذكر منها :

- ✓ تعرض الميزانية العامة في الجزائر على شكل حساب ولا تميز بين المتداول و غير المتداول بينما تعرض في شكل حساب أو في شكل تقرير يتضمن معلومات حول طبيعة الأصول و الخصوم المتداولة و غير المتداولة، عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ يعد جدول حسابات النتائج في الجزائر بطريقة الخطوات المتعددة و يعرض باستخدام طريقة طبيعة المصروف وهي إحدى الطريقتين اللتين أقرتهما لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما أن تصنيف بنود الإيرادات و المصروفات حسب المعايير الدولية تقدم بعض التوضيحات، خصوصا النتيجة المالية مع إدراج ربحية السهم الواحد الذي لا يحسب في الجزائر في جدول حسابات النتائج أو في الإيضاحات المقدمة،
- ✓ تفتقر القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المقدمة للمستخدمين الخارجيين. خصوصا ما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة أو عن أي أثر ناتج عن تغيير في السياسات المحاسبية.
- ✓ تفتقد القوائم المالية الجزائرية إلى بعض المعلومات الهامة التي نجدها في قائمة التدفقات النقدية، هذه القائمة التي لا تقل أهمية عن الميزانية و عن جدول حسابات النتائج، و التي تساعد الإدارة و المستخدمين الخارجيين في معرفة التدفقات النقدية الواردة و المدفوعة من كل أنشطة المؤسسة سواء التشغيلية أو التمويلية أو الإستثمارية؛

- ✓ بهدف التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد التي يوفرها حملة الأسهم العادية، ومن أجل حساب العديد من المؤشرات في بورصة الأوراق المالية يتم حساب ربحية السهم و التي وجدناها مفقودة في مجمع رياض سطيف بالرغم من نوعية المعلومات التي تقدمها؛
- ✓ إن استعداد الجزائر للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى توجهها للسوق العالمي سيفرض عليها معاملات خارجية كثيرة بالعملة الصعبة، وهو ما سينجر عنه أرباح أو خسائر صرف ملموسة غير مفصح عنها في القوائم المالية الجزائرية و التي يجب إدراجها كأرباح أو خسائر صرف في القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية لأنها ستؤثر على اتخاذ القرارات ؛
- ✓ تعد عقود الإيجار التمويلية من بين الصيغ التي تم استحداثها في الجزائر كأحد الصيغ التمويلية، إلا أن المحاسبة الجزائرية تتعامل مع هذه العقود الإيجارية على أساس أنها مصاريف و لا تدرجها كعنصر من عناصر الأصول كما ينص عليه المعيار "17" في حالة العقود الرأسمالية، بل أنها تعاملها دائما على أساس أنها عقود إيجار تشغيلية و ليست عقود إيجار تمويلية، أما مشروع المخطط المحاسبي الجزائري المعدل في مارس 2004 فقد تعامل مع هذه العقود و المحاسبة عنها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي "17".

ج- أما بالنسبة للفرضية الثالثة المتمثلة في : أن هناك إمكانية لاتباع معايير المحاسبة الدولية نظرا للظروف التي يمر بها الإقتصاد الجزائري خصوصا و الجزائر تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد توصلنا إلى ما يلي :

1 - إن الإختلاف في إعداد و عرض القوائم المالية، أي الإختلاف في طريقة الإفصاح و المعلومات التي يجب أن تعرض تؤثر على مستخدمي القوائم المالية خصوصا المستثمرين، فهم بصدد اتخاذ القرار الإستثماري وسط مجموعة من البدائل، ومن هنا وجب وضع أو إتباع أسس إعداد و عرض ملائمة تساعد في عملية الإفصاح و تسهل عملية المفاضلة بين البدائل، ومن هذا المنطلق تم إعداد المشروع الجديد للمخطط المحاسبي الوطني و المعدل في مارس 2004 وفقا لبعض المعايير الدولية وهذا من أجل التماشي مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي داخل القوائم المالية، ومع هذا فإنها تبقى مجرد مشروع ينتظر التطبيق ؛

2 - إن الإطار المحاسبي هو خليط من القواعد المتوارثة ، وهو ما نلاحظه على إطار المحاسبة الجزائرية حيث نجدها متأثرة بشكل كبير جدا بالمحاسبة الفرنسية وهذا راجع للروابط التجارية و التاريخية للجزائر مع فرنسا، وهو ما يؤثر حتما في الغرض من القوائم المالية وبالتالي على درجة الإفصاح المطلوبة؛

3 - إن المحاسبة الدولية ما زالت مستمرة في التطور، وهو ما نشهده في معاييرها التي تمتاز بالمرونة و الشمولية لتصحيحها و تعديلها كلما اقتضى الأمر لذلك وهذا كله تجاوبا مع التطورات الإقتصادية و للحاجة إلى تنسيق الأنظمة المحاسبية الدولية من أجل إعداد و عرض قوائم مالية وتطويرها باستمرار لتقديم تحسينات و إفصاحات أفضل؛

مما سبق يمكننا القول أن استخدام معايير المحاسبة الدولية التي تتماشى ومؤهلات المؤسسات الجزائرية يساهم دون شك في زيادة الإفصاح المحاسبي و المالي كما يحسن من شفافية القوائم المالية لهذه المؤسسات بما يتماشى و متطلبات اقتصاد السوق.

II. التوصيات :

بهدف إعطاء بحثنا فائدة أكثر وبناء على ما تقدم من نتائج فإنه يمكننا تقديم بعض التوصيات التالية:

1 - إن المحاسبة لا زالت علما إجتماعيا فهي تخضع للتقدير الشخصي للمحاسب وهنا مكمن الضعف عموما، وهو ما يدعو إلى التفكير العملي في الاتفاق العام على معايير محاسبية موحدة؛

2 - إذا كانت المحاسبة قد اعتمدت في الماضي على قواعد كانت وليدة الحاجة فهي اليوم ينبغي أن تعتمد على قواعد ذات مصدر علمي كونها مرتبطة بالمشكلة الإقتصادية التي تواجه كل فرد و كل مجتمع و مرتبطة أيضا بالمنافع الاقتصادية؛ ولهذا وجب إعطاء المحاسبة الدولية الأهمية اللازمة من خلال إدراجها ضمن المقرر الدراسي الجامعي كأحد المقاييس الرئيسية؛

3 - ضرورة اعتماد مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني الجزائري على بعض المعايير المحاسبية الدولية التي تتماشى مع طبيعة و مؤهلات المؤسسات الجزائرية ؛

4 - يجب إرفاق القوائم المالية المقدمة للمستخدمين الخارجيين بالإيضاحات اللازمة خاصة و الإقتصاد الجزائري يشهد تحولات جذرية بتوجه المؤسسات العمومية الجزائرية نحو الخوصصة ؛

5 - في حالة تبني مخطط محاسبي جديد يعتمد على المعايير الدولية، أو أن تعتمد المعايير المحاسبية الدولية مباشرة فإنه يجب على الهيئات المكلفة أن توفر الشروط التالية:

- ✓ توفر شروط التأهيل المهني الدولي فيمن يقوم باستخدام المخطط المحاسبي الجديد أو المعايير المحاسبية الدولية أثناء عملية إعداد القوائم المالية و كذلك فيمن يقومون بمراجعتها من مدققين؛
- ✓ توفر الهيئات المهنية القادرة على تأهيل الذين يقومون بإعداد القوائم المالية (المحاسبين) و تأهيل الذين يقومون بمراجعتها (المدققين)؛
- ✓ توفر تلك الجهات التي تتأكد من إستمرارية توفر عنصر التأهيل اللازم فيمن يعدون القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، و فيمن يقومون بتدقيق تلك البيانات وفق معايير التدقيق الدولية.
- ✓ توفر الجهات الرسمية التي تلزم استخدام المعايير الدولية في إعداد و تدقيق القوائم المالية بدلا من المعايير الوطنية.

III. آفاق البحث:

إن البحث ما زال مفتوحا فهو يفتح المجال أمام بحوث أخرى تتعلق بـ :

1- دراسة بعض المعايير المحاسبية الدولية الأخرى و تطبيقها على عينة أكبر وعلى قطاعات مختلفة من أجل معرفة أثرها على محتوى و خصائص المعلومات المحاسبية للقوائم المالية داخل المؤسسة الجزائرية ؛

2- دراسة مقارنة بين المحاسبة الجزائرية و المحاسبة الدولية ؛

3- معوقات التوافق مع المعايير الدولية في الدول النامية ؛

4- طرق و أساليب التغلب على معوقات التوافق الدولي ؛

5- التوافق المحاسبي في الدول النامية مع تجارب الدول العربية ؛

6- التحاسب الضريبي الدولي ؛

7- البعد المحاسبي للآثار التضخمية على الشركات متعددة الجنسيات ؛

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1- أبو حسن علي أحمد، الصبان محمد سمير، المحاسبة المتوسطة، المفاهيم و معايير القياس و الإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

2- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 1996.

3- أبو عاصي حمزة بشير، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر، الأردن، 1999.

4- أبو قحف عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية، الطبعة الثانية منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

5- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

6- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2004.

7- أحمد توفيق جميل، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة طبع.

8- الأميرة إبراهيم عثمان، عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء 2، مدخل نظم المعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2003.

9- بسيوني شحاته أحمد، نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين و البنوك التجارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995.

10- بسيوني شحاته أحمد، كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 1998.

11- بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

12- تشوي فريدريك و آخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 2004.

13- الجبالي محمود علي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

14- الجيلالي وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 1998.

15- حنا صليب شكري، مقداد أحمد الحليلي، النظم المحاسبية، الإطار العلمي، جامعة الموصل، العراق 1984.

16- الخضيري محسن أحمد ، كيف تقرأ ميزانية...؟، مدخل إقتصادي متكامل لمنظومة إتخاذ القرار في الشركات و البنوك و المنظمات المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، 1996

17- دادي عدون ناصر ، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

18- دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000.

19- الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.

20- الدهراوي كمال الدين ، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت، لبنان، 2001.

21- الدهراوي كمال الدين ، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2001.

22- الدهراوي كمال الدين ، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 2003 - 2004.

23- الدهراوي كمال الدين مصطفى ، كمال محمد سمير ، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2000.

24- الدهراوي كمال الدين ، هلال عبد الله ، المحاسبة المتوسطة، مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000.

25- دهمش نعيم حسين ، التدفقات النقدية من الناحية العلمية و العملية ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 1996 .

26- دويدار محمد ، أسامة الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

27- الراوي حكمت أحمد ، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999.

28- رضوان عبد الباسط ، المحاسبة المالية ، قياس ، تقويم، تحليل، دار الكتب، الكويت، 1993.

29- الزعبي هيثم محمد ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.

30- سرايا محمد السيد ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية- البنوك و المصارف التجارية، شركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

31- السيد أحمد لطفي أمين ، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر. 2004.

32- شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، طبعة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002.

33- الشريف عليان و آخرون، مبادئ المحاسب المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000.

34- شيحة مصطفى رشدي ، المعاملات الإقتصادية الدولية، دراسة في الإقتصاد الدولي من منظور إقتصاديات السوق و التحرر الإقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

35- شيحة مصطفى رشدي، إقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجديدة الإسكندرية، مصر دون دار نشر أو سنة الطبع.

36- الصبان محمد سمير ، إبراهيم جمعة إسماعيل ، المحاسبة المتوسطة، الأسس العامة للقياس و التقييم و التحليل المحاسبي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995.

37- الصبان محمد سمير ، راشد رجب السيد ، المحاسبة المتوسطة، أسس القياس و الإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

38- الصبان محمد سمير، هلال عبد الله عبد العظيم ، المحاسبة المالية في شركات الأموال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

39- الصبان محمد سمير و آخرون، النظام المحاسبي اللبناني و المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المعرفة الإسكندرية، مصر، 1999.

40- الصبان محمد سمير و آخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة،القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

41- عبد ربه محمد محمود محمد، دراسات في النظرية المحاسبية، المعايير المحاسبية المصرية و مشكلات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.

42- عبد الحي مرعى عبد الحي و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2002.

43- عبد العال أحمد رجب ، المحاسبة المتوسطة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر 1998.

44- عبد العال حماد طارق ، التقارير المالية، أسس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

45- عبد العال حماد طارق ، التقارير المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

46- عبد العال حماد طارق ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، الجزء 1، عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر،2004.

47- عبد العال حماد طارق، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، الجزء 2، عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر ،2004.

48- عبد العال حماد طارق ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، الجزء 5، عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر ،2004.

49- عبد العال حماد طارق ، المدخل الحديث في المحاسبة، المحاسبة عن القيمة العادلة، الطبعة الأولى، تم الجمع بمكتب الناسخ جيت للكمبيوتر، دون بلد نشر، 2003.

50- عطية هاشم أحمد ، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1997.

51- غنيم أحمد ، دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار و الإئتمان، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002.

52- الفيومي أحمد، علي حسين أحمد حسين ، تصميم و تشغيل نظم المعلومات، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، دون بلد نشر، 1998.

53- قباني ثناء ، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 – 2003.

54- لارسن جون ، ن موسش، تعريب أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ، المحاسبة المتقدمة، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.

55- مبارك صلاح الدين عبد المنعم ، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر 2001.

56- محمد البكري سونيا ، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

57- محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر دون بلد نشر، 1999.

58- مطر محمد ، التحليل المالي و الإئتماني، الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

59- الناغي محمود السيد ، دراسات في نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2002.

60- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، عبد المنعم محمد علاء الدين ، المحاسبة الدولية، الإطار الفكري و الواقع العملي، الإصدار الخامس عشر، إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، دون بلد نشر، 1998.

61- نور أحمد محمد ، مبادئ المحاسبة المالية، المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2000.

62- هندي منير إبراهيم ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف بالأسكندرية، مصر،1998.

63- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

64- يحي القللي ، هاشم محمد صالح ، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2004.

65- إتحاد المحاسبة الدولي ، تعريب عصام مرعي، أدلة التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، فيفري 1987.

66- لجنة قواعد المحاسبة الدولية ، تعريب عصام مرعي، قواعد المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ، فيفري 1987.

ب – المجلات:

67- مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر ، العدد الرابع ، أكتوبر 1998.

68- مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر ، العدد الثاني ، أفريل 1998.

69- مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.

70- مجلة التمويل و التنمية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي ، المجلد 38، العدد 2، جوان 2001.

71- مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 2، المجلد السابع، 1999.

72- مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002.

73- مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 18،ديسمبر 2002.

74- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.

ج- الملتقيات

75- أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الإقتصادية، الجزء الثاني، "الجديد في التمويل المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2002.

76- مجمع أعمال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، 08 و 09 أفريل 2002،جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.

77- مجمع أعمال الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الإقتصادية، 07 و08 ديسمبر 2004 بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.

78- مجمع أعمال الملتقى الدولي الأول حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، 18- 20 أفريل 2005، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.

د- الأوامر و المراسيم:

79- الأمر رقم 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري، المؤرخ في 10 جانفي 1996.

80- الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 1975/04/29 و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1975/05/09 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

A- Livres :

81- Alain David, L'information comptable, outil de communication, Les Editions d'Organisation , Paris, 1987.

82- André Abrunet, La normalisation comptable au service de l'entreprise, de la science et de la notion, Dunod, Paris, France, 1951.

83- Bernard Raffournier et autres , Comptabilité internationale, Librairie vuibert , France, 1997.

84- Dang Pham et Lionel collins, Comprendre Les états financièrs anglo-saxons, édition Dalloz, Paris, France, 1995.

85- Francis Rousse, Normalisation comptable, principes et pratiques, Ministère de la Coopération et du Développement, 1989.

86- George Gal, La comptabilité dans P.M.E « Base d'une gestion dynamique », Les Editions d'Organisation, Paris, 1973.

87- Hamini Allel, Le contrôle interne et l'aboration du bilan comptable, OPU, Alger, 2003.

88- Jacqueline Langot, Comptabilité anglo-saxonne, normes, mécanismes et document financiers, 2ème édition , Economica, Paris, 1995.

89-James Cashin and all, Intermediate accounting 1, 2eme edition, Mc.Graw Hill publishing company, 1975

90- Jean-claude Lavoyer, Michel Ternisien, Le nouveau tableau du financement, le tableau des flux de trésorerie, La Villeguerin Edition, Paris , 1989.

91- Michel Lamarche, Système, La compta ! Édition d'Organisation, Paris, 1998.

92- Mohand Cid-benaibouche, Initiation à la nouvelle technique comptable, 3eme édition, OPU, Alger, 1996.

93- Ould Mohamed Mourad, Projet Nouveau PCN, 2004

94- Robert F.Meigs and Walter B.Meigs, Accounting the basis for business decision, 8eme editions, Mc.Graw Hill Publishing Company, 1990.

95- Saci Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, OPU, Alger, 1991.

96- Yves Bernheim et autres, Traité de comptabilité bancaire, doctrine et pratique, La revue Banque, Paris, 1993.

97- Initiation comptable, OPU,Alger, sans date et sans auteur .

98- Plan comptable national, Berti édition, Alger.

B- Revues :

99- Les cahiers du CREAD, N°45 , 1998.

100- CNC. Bulletin N°3, Mai 2003.

101- Bourse d'Algérie, N° 2 ,1998.

C- Séminaires :

102- Séminaire « le nouveau plan comptable des entreprise et normalisation internationale », sous le haut patronage de Monsieur le Ministre des Finances, Alger, 25 et 26 juin 2005.

III. Sites d'Internet :

103- www.ascasociety.org.

104- www.afc-cca.com.

105- www.campus.hec.fr.

106- www.eriad-setif.com.dz.

107- www.fasb.org

108- www.ibr-ire-be.

109- www.iasb.org.

110- www.IASPlus.com.

111- www.jps-dir.com.

112- www.socpa.org.sa.

IV. وثائق المجمع:

113- Rapport de gestion Groupe ERIAD Setif. année 2004.

114- Rapport de gestion Groupe ERIAD Sétif, année 2003.

115- Synthèse du rapport annuel 2004, Groupe ERIAD Setif, le 29 Juin 2005.

116- Synthèse du rapport annuel 2003, Groupe ERIAD Setif, le 14 Septembre 2004.

117- Synthèse du rapport annuel 2002, Groupe ERIAD Setif.

118- Synthèse du rapport annuel 2001, Groupe ERIAD Setif, le 22 Avril 2002.

119- Synthèse du rapport annuel 2000, Groupe ERIAD Setif, le 10Mai 2001.

قائمة المصطلحات

الرمز	المصطلح
IAS	International Accounting Standards
IASC	International Accounting Standards Committee
IASB	International Accounting Standards Board
IFAC	International Federation of Accountants Committee
CNUCED	Conférence des Nation Unies sur le Commerce Et le Développement
IOSCO	International Organisation of Securities Commissions
OCDE	Organisation pour la Coopération et le Développement Economque
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
US GAAP	United Stats Generally Accepted Accounting Principles
UE	Union Européenne
SEC	Securities and Exchange Commission
ASE	American Stock Exchange
FASB	Financial Accounting Standard Board
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
APB	Accounting Principles Board
SFAC	Statements of Financial Accounting Concepts
FAF	Financial Analysts Federation
AIA	American Institue of Accountants
AAA	American Accounting Association
SFAS	Statements of Financial Accounting Standards
IRS	Internal Revenue Service
CPA	Certified Public Accountants
FEE	Fédération de Experts Comptables Européenne
FBE	Fédération des Bourses Européenne
UITF	Unguent Issue Task Force
FRRP	Financial Reporting Review Panel
CCAB	Consultative Committee of Accountancy Bodies
ASB	Accounting Standard Board
UNCTC	The United Nation Commition on Transnationale Corporation
CCAB	Consultative Committee of Accounting Bodies
ASC	Accounting Standards Committee
NIVRA	Netherlands Institue of Register Accountants
ASCA	Arab Society of Certified Accountants
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants
BADC	Business Accounting Deliberation Commercial
AAB	Accounting Affaire Board
ASBE	Accounting Standards for Business Enterprises
FASC	Financial Accounting Standard Committee
ARDF	Accounting Research and Development Foundation

NFCPAA	National Federation of CPA Association
BEPS	Basic Earnings Per Share
DEPS	Diluted Earnings Per Share

الملاحق

الملحق رقم (1)

السجل التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

القائمة الأخيرة لمعايير المحاسبة الدولية	تاريخ نفاذ المعيار	مسودة العرض و التفسيرات	ملاحظات
المعيار رقم (1) "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"	1975/01/01	E1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، مارس 1974.	تم تعديله سنة 1994 حل محله المعيار (1) المعدل عام 1997.
المعيار رقم (1) المعدل عام 1994 بعنوان "عرض القوائم المالية"، أوت 1997	1998/07/01	E53 "عرض القوائم المالية"، جويلية 1996.	حل محل المعيار التالية: المعيار (1) عام 1975، المعيار (5) عام 1976، المعيار (13) عام 1979.
المعيار رقم (1) المعدل سنة 2003 بعنوان "عرض القوائم المالية"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC 29, SIC 27 , SIC 18	حل محل المعيار (1) المعدل سنة 1994.
المعيار رقم (2) "تقييم وعرض المخزون في ظل نظام التكلفة التاريخية"	1976/01/01	E2 "تقييم وعرض المخزون في ظل نظام التكلفة التاريخية"، سبتمبر 1974	حل محله المعيار رقم (2) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (2) المعدل سنة 1993 "المخزون"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E38 "المخزون"، أوت 1991.	ألغى المعيار رقم (2) الصادر عام 1975.
المعيار رقم (2) المعدل سنة 2003 بعنوان "المخزون"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC1	حل محل المعيار رقم (2) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (3) "الإندماج المالي"، جوان 1976.	1977/01/01	E3 "الإندماج المالي " سنة 1974.	تم إلغاؤه نهائيا وحل محله المعيار (27) و المعيار (28)
المعيار رقم (4) "محاسبة الإستهلاك"، أكتوبر 1976.	1977/01/01	E4 "محاسبة الإستهلاك"، جوان 1975.	عدل سنة 1994، وهو مرتبط بالمعيار (16) و المعيار (38). سحب من التداول في 2001/01/01.
المعيار رقم (5)"المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية"، أكتوبر 1976	1977/01/01	E5 " المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية "، جوان 1975	تم تعديله في 1994. ألغي وحل محله المعيار (1) المعدل عام 1997.
المعيار رقم (6) "الإستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار"، جوان 1975.	1977/01/01	E6 المعالجة المحاسبية لتغيرات الأسعار، جانفي 1976.	تم إلغاؤه نهائيا وحل محله المعيار (15) الصادر سنة 1981.
المعيار رقم (7)"قائمة التغيرات في المركز المالي"، أكتوبر 1977.	1979/01/01	E7 "قائمة مصادر الأموال واستخدامها"، جوان 1976.	ألغي وحل محله المعيار (7) المعدل سنة 1992.
المعيار رقم (7) المعدل سنة 1992 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، ديسمبر 1992.	1994/01/01	E36 "قوائم التدفقات النقدية".	حل محل المعيار (7) الصادر في 1977.

المعيار الدولي رقم (8) الصادر عام 1978 "البنود غير العادية و بنود الفترات السابقة و التغيرات في السياسات المحاسبية"، فيفري 1978.	1979/01/01	E8 "المعالجة في قائمة الدخل للبنود غير العادية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و السياسات المحاسبية".	ألغي وحل محله المعيار (8) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (8) المعدل سنة 1993، "صافي ربح أو خسارة الفترة و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية "، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E46 "البنود غير العادية و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية "، جويلية 1992.	حل محل المعيار (8) الصادر سنة 1978.
المعيار رقم (8) المعدل سنة 2003 بعنوان " صافي ربح أو خسارة الفترة و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية "، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC18، SIC 2	حل محل المعيار رقم (8) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (9) "المحاسبة عن أنشطة البحوث و التطوير"،جويلية 1978.	1980/01/01	E9 " المحاسبة عن تكلفة البحوث و التطوير".	ألغي وحل محله المعيار (9) المعدل عام 1993.
المعيار رقم (9) المعدل عام 1993 "البحوث و التطوير"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E37 " أنشطة البحوث و التطوير"	تم إلغاؤه وحل محله المعيار رقم (38) عام 1998.
المعيار رقم (10) 1978 "الأمور المحتملة و الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية"، أكتوبر 1978.	1980/01/01	E10 " الأمور المحتملة و الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية "، جويلية 1977.	عدل عام 1994.
المعيار رقم (10) المعدل في 1999،"الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية"، ماي 1999.	2000/01/01	E36 " الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية"، نوفمبر 1998.	حل محله المعيار (10) الصادر سنة 1978.
المعيار رقم (10) المعدل سنة 2003 بعنوان"الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01		حل محل المعيار رقم (10) المعدل سنة 1999.
المعيار رقم (11) "المحاسبة عن عقود المقاولات"، مارس 1979.	1980/01/01	E12 " المحاسبة عن عقود المقاولات"، ديسمبر 1977.	ألغي وحل محله المعيار (11) المعدل عام 1993.
المعيار رقم (11) " عقود المقاولات"، ديسمبر 1993	1995/01/01	E42 " عقود المقاولات "، ماي 1992.	حل محل المعيار (11) الصادر عام 1979.
المعيار رقم (12)"المحاسبة عن ضرائب الدخل"، جويلية 1979.	1981/01/01	E13 "المحاسبة عن ضرائب الدخل" أفريل 1978.	ألغي وحل محله المعيار (12) المعدل عام 1996.
المعيار رقم (12) المعدل عام 1996 "ضرائب الدخل"، أكتوبر 1996.	1998/01/01	E33 "المحاسبة عن ضرائب الدخل" جانفي 1989. E49 "ضرائب الدخل" أكتوبر 1994.	ألغي بموجب المعيار (12) المعدل عام 2000.
المعيار رقم (12) المعدل عام 2000 "ضرائب الدخل"، نوفمبر 2000.	2001/01/01	E68 "ضريبة الدخل و تتبع التوزيعات"، جويلية 2000.	تنقيح للمعيار رقم (12).
المعيار رقم (13)"عرض الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة"، نوفمبر 1979.	1981/01/01	E14 "الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة" جويلية 1978.	عدل عام 1994 و تم إلغاؤه نهائيا ليحل محله المعيار (1) المعدل عام 1997.

المعيار رقم (14)"الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاعات"، أوت 1981.	1983/01/01	E15 " الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاعات" مارس 1980.	عدل عام 1994 و تم إلغاؤه ليحل محله المعيار (14) المعدل عام 1997.
المعيار رقم (14) المعدل عام 1997"التقارير القطاعية"، أوت 1997.	1998/07/01	E51 " التقرير عن المعلومات المالية للقطاعات" ديسمبر 1995.	حل محل المعيار (14) الصادر عام 1981 و المعدل عام 1994.
المعيار رقم (15) "المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار"، نوفمبر 1981.	1983/01/01	E17 "المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار" أوت 1980.	عدل سنة 1994.
المعيار رقم (15) المعدل سنة 2003 بعنوان" المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01		حل محل المعيار (15) الصادر سنة 1981 و المعدل سنة 1994.
المعيار رقم (16) "المحاسبة عن الممتلكات و المعدات و التجهيزات"، مارس 1982.	1983/01/01	E18 "المحاسبة عن المعدات و التجهيزات في ظل نظام التكلفة التاريخية" أوت 1980.	ألغي بموجب المعيار (16) المعدل عام 1993.
المعيار رقم (16) المعدل " الممتلكات و المعدات و التجهيزات"، ديسمبر 1993	1995/01/01	E43 " الممتلكات و المعدات و التجهيزات " ماي 1992.	عدل بواسطة المعايير التالية المعيار(36)، المعيار(37) و المعيار (22).
المعيار رقم (16) المعدل سنة 2003 بعنوان" الممتلكات و المعدات و التجهيزات"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC23، SIC 14، SIC 6	حل محل المعيار (16) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (17) "المحاسبة عن التأجير"، سبتمبر 1982.	1984/01/01	E19 "المحاسبة عن التأجير" أكتوبر 1980	عدل سنة 1994، وحل محله المعيار (17) المعدل عام 1997.
المعيار رقم (17) المعدل "الإيجارات"، ديسمبر 1997.	1999/01/01	E56 "التأجير" أفريل 1997.	تم تعديله سنة 2003
المعيار رقم (17) المعدل "الإيجارات"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC27، SIC 15	حل محل المعيار (17) المعدل سنة 1997.
المعيار رقم (18) "تحقق الإيراد"، ديسمبر 1982.	1984/01/01	E20 "تحقق الإيراد" أفريل 1982.	عدل بموجب المعيار (18) المعدل عام 1993.
المعيار رقم (18) "الإيراد"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E41 "تحقق الإيراد" ماي 1992.	تم تنقيحه بموجب المعيار رقم (29) الساري المفعول من 2001/01/01.
المعيار رقم (19) "المحاسبة عن منافع التقاعد في القوائم المالية للعمالة"، جانفي 1983.	1985/01/01	E16 "المحاسبة عن منافع التقاعد في القوائم المالية للعمالة" أفريل 1980.	ألغي بموجب المعيار رقم (19) المعدل عام 1993
المعيار رقم (19) المعدل "تكلفة منافع التقاعد"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E47 "تكلفة منافع التقاعد" ديسمبر 1992.	حل محله المعيار (19) المعدل عام 1998.
المعيار رقم (19) المعدل " منافع التقاعد"، فيفري 1998.	1999/01/01	E54 "منافع التقاعد" أكتوبر 1996.	نقح بموجب المعيار (19) المعدل سنة 2000.
المعيار رقم (19) المعدل " منافع التقاعد"، نوفمبر 2000.	2001/01/01	E67 "أصول خطة معاشات التقاعد" 1 جانفي 1999.	تم تعديله في فيفري 2004.
المعيار رقم (20) "المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية"، أفريل 1983.	1984/01/01	E21 "المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية" سبتمبر 1981.	حل محله المعيار (20) المعدل عام 1994بالتفسير SIC 10 .

المعيار	تاريخ السريان	المسودة	ملاحظات
المعيار رقم (21) "المحاسبة عن أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي"، جويلية 1983.	1985/01/01	E11 "المحاسبة عن ترجمة العمليات الأجنبية و ترجمة القوائم المالية الأجنبية" ديسمبر 1977، بالإضافة إلى المسودة E23 "المحاسبة عن أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" مارس 1982	تم تعديله سنة 1993.
المعيار رقم (21) المعدل "أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي"، 1993.	1995/01/01	E44 "أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" ماي 1992.	حل محل المعيار رقم (21) الصادر سنة 1983.
المعيار رقم (21) المعدل "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات"،18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC 30، SIC 11، SIC 7	حل محل المعيار رقم (21) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (22) "المحاسبة عن اندماج منشآت الأعمال"، نوفمبر 1983.	1985/01/01	E22 "المحاسبة عن اندماج منشآت الأعمال" سبتمبر 1981.	تم تعديله سنة 1993.
المعيار رقم (22) المعدل " اندماج منشآت الأعمال"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E45 "اندماج منشآت الأعمال" جوان 1992.	حل محله المعيار (22) المعدل سنة 1998.
المعيار رقم (22) المعدل " اندماج منشآت الأعمال"، سبتمبر 1998.	1999/01/01	E61 "اندماج منشآت الأعمال" أوت 1997.	تغير نتيجة صدور المعيار (36) و المعيار (38).
المعيار رقم (22) المعدل " اندماج منشآت الأعمال"، مارس 2004.	2005/01/01	SIC 28، SIC 22، SIC 9	
المعيار رقم (23) "رسملة تكلفة الإقتراض"، مارس 1984.	1986/01/01	E24 "رسملة تكلفة الإقتراض" نوفمبر 1982.	ألغي وحل محله المعيار (23) المعدل عام 1993.
المعيار رقم (23) المعدل"تكلفة الإقتراض"، ديسمبر 1993.	1995/01/01	E39 "رسملة تكلفة الإقتراض" أوت 1991.	
المعيار رقم (24)"الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"، جويلية 1984.	1986/01/01	E25 "الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة" مارس 1983.	عدل عام 1994.
المعيار رقم (24)المعدل بعنوان "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01		حل محل المعيار (24) المعدل عام 1994.
المعيار رقم (25) "المحاسبة عن الإستثمارات"، مارس 1986.	1987/01/01	E26 "المحاسبة عن الإستثمارات" أكتوبر 1984.	عدل عام 1994، وتم إلغاؤه نهائيا بمقتضى المعيار (39) و المعيار(40).
المعيار رقم (26) "المحاسبة و التقرير عن خطة منافع التقاعد " جانفي 1987 .	1988/01/01	E27 "المحاسبة و التقرير عن خطة منافع التقاعد " جويلية 1985 .	عدل عام 1994.
المعيار رقم (27) " القوائم المالية المجمعة و المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة" أفريل 1989.	1990/01/01	E30 "القوائم المالية المجمعة و المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة"سبتمبر 1987.	تم تعديله سنة 1994، و نقح بمقتضى المعيار رقم (39) و الساري مفعوله في 2001/01/01.

المعيار رقم (27) المعدل بعنوان " القوائم المالية المجمعة و المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة "، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01		حل محل المعيار (27) المعدل عام 2000.
المعيار رقم (28)"المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الزميلة" أفريل 1989.	1990/01/01	E28 "المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الزميلة"، جويلية 1986.	عدل عام 1994، كما عدل بموجب المعيار (36) الصادر سنة 1998، وعدل مرة أخرى بمقتضى المعيار (39) سنة 2000.
المعيار رقم (28) المعدل بعنوان "المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الزميلة"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC 33، SIC 20، SIC 3	حل محل المعيار (28) المعدل سنة 2000.
المعيار رقم (29) "التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح"، جويلية 1989.	1990/01/01	E31 "التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح"، نوفمبر 1987.	عدل سنة 1994.
المعيار رقم (30) "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة"، أوت 1990	1991/01/01	المسودة E29 في أفريل 1987، و المسودة E34 " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة " جويلية 1989.	عدل المعيار سنة 1994.
المعيار رقم (31) "التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة"، ديسمبر 1990.	1992/01/01	E35 "التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة"، ديسمبر 1989.	عدل عام 1994، كما عدل بمقتضى المعيار (36) سنة 1998، و المعيار (39) سنة 1998
المعيار رقم (31) المعدل بعنوان "التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة"،18 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC13	حل محل المعيار (31) المعدل عام 2000.
المعيار رقم (32) "الأدوات المالية الإفصاح و العرض"،جوان 1995	1996/01/01	E40 "الأدوات المالية" سبتمبر 1991، المسودة E62, E48, E42 "الأدوات المالية" جانفي 1994.	عدل في ديسمبر 1998 بموجب المعيار (39).
المعيار رقم (32) المعدل بعنوان "الأدوات المالية، الإفصاح و العرض"، 17 ديسمبر 2003.	2005/01/01	SIC 17، SIC 16، SIC 5	حل محل المعيار (32) المعدل سنة 1998.
المعيار رقم (33) "ربحية السهم الواحد"، فيفري 1997.	1998/01/01	E52 "ربحية السهم الواحد" جانفي 1996.	تم تعديله سنة 2003.
المعيار رقم (33) بعنوان "ربحية السهم الواحد"، 18 ديسمبر 2003	2005/01/01	SIC24	حل محل المعيار (33) الصادر عام 1997.
المعيار رقم (35) "العمليات غير المستمرة"، جوان 1998.	1999/01/01	E58 "العمليات غير المستمرة" أوت 1997.	حل محل الفقرات من 19 إلى 22 في المعيار (8) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (36) "إنخفاض قيمة الأصول"، جوان 1998.	1999/07/01	E55 "إنخفاض قيمة الأصول" ماي 1997.	حل محل بعض المتطلبات التي تغطي الأصول في المعيار (9) و المعيار (16) و المعيار (22).

المعيار رقم (37) "المخصصات، الإلتزامات المحتملة، الأصول المحتملة"، سبتمبر 1998.	1999/07/01	E59 " المخصصات الإلتزامات المحتملة، الأصول المحتملة " أوت 1997.	حل محل جزء من المعيار (10) و المتعلقة بالأمور المحتملة.
المعيار رقم (38) "الأصول غير الملموسة"، سبتمبر 1998.	1999/07/01	E50 ، E60 "الأصول غير الملموسة" أوت 1997.	حل محل المعيار رقم (9) المعدل سنة 1993.
المعيار رقم (38) المعدل بعنوان "الأصول غير الملموسة"، 2004.	2004/03/31	SIC32، SIC 6	
المعيار رقم (39) "الأدوات المالية، الإعتراف و القياس"، ديسمبر 1998.	2001/01/01	E62 "الأدوات المالية، الإعتراف و القياس" جوان 1998.	حل محل بض الأجزاء في المعيار (25) و التي أثرت على المعايير(18)، (27)، (28)، (30)، (31)، (32).
المعيار رقم (39) المعدل "الأدوات المالية، الإعتراف و القياس"، نوفمبر 2000.	2001/01/01	E66 بعنوان " الأدوات المالية، الإعتراف و القياس"، جويلية 2000.	عدل سنة 2003 بالمسودة (33) ليصبح نافذ المفعول إبتداءا من 2005/01/01.
المعيار رقم (40) "إستثمارات الممتلكات"، أفريل 2000.	2001/01/01	E64 "إستثمارات الممتلكات"ديسمبر 1999.	يحل محل أجزاء من المعيار (25) و الذي تم إلغاؤه.
المعيار رقم (40) المعدل بعنوان "إستثمارات الممتلكات"، 18 ديسمبر 2003.	2005/01/01		حل محل المعيار (40) الصادر سنة 2000.
المعيار رقم (41) "الزراعة"، فيفري 2001.	2003/01/01	E65 "الزراعة" جويلية 1999.	يصف المعيار (41) المحاسبة و الإفصاح و عرض القوائم المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي.

SIC تعني التفسير

E تعني مسودة العرض

الملحق رقم (2): تصنيف معايير المحاسبة الدولية

طبيعة التصنيف	إسم المعيار
خاصة بشكل التقارير	IAS1 عرض القوائم المالية IAS7 قوائم التدفقات النقدية IAS14 التقارير القطاعية IAS15 المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار IAS21 أثار التغيرات في أسعار صرف العملات IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة IAS29 التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح
خاصة بقائمة الدخل	IAS8 صافي ربح وخسارة الفترة، الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسة المحاسبية IAS11 عقود الإنشاء IAS18 الإيراد IAS20 المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية IAS23 تكلفة الإقتراض IAS33 ربحية السهم الواحد IAS35 العمليات غير المستمرة
خاصة بالشركات و فروعها وعلاقتها بالشركات الأخرى	IAS22 إندماج المنشآت IAS27 القوائم المالية المجمعة و المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة IAS28 المحاسبة عن الإستثمارات في شركات زميلة IAS31 التقارير المالية عن الحصص في المشروعات المشتركة
خاصة بالميزانية	IAS2 المخزون IAS10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية IAS12 ضرائب الدخل IAS16 الممتلكات ، المعدات ، التجهيزات IAS17 الإيجارات IAS19 منافع التقاعد IAS36 انخفاض قيمة الأصول IAS37 المخصصات ،الإلتزامات المحتملة ، الأصول المحتملة IAS38 الأصول غير الملموسة IAS40 إستثمارات الممتلكات
خاصة بالأدوات المالية	IAS32 الأدوات المالية : الإفصاح و العرض IAS39 الأدوات المالية : الإعتراف و القياس

IAS26 المحاسبة و التقرير عن خطة التقاعد IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة IAS34 التقارير المالية المؤقتة IAS41 الزراعة	خاصة بالقوائم المالية الخاصة
IAS3 الإندماج المالي IAS4 محاسبة الإستهلاك IAS5 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية IAS6 الإستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار IAS9 المحاسبة عن أنشطة البحوث و التطوير IAS13 عرض الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة IAS25 المحاسبة عن الإستثمارات	المعايير الملغاة

الملحق رقم (3): التوجيهات الأوروبية.

التوجيه الرابع:

صدر التوجيه الرابع للإتحاد الأوربي سنة 1978، و يشمل على مجموعة واسعة و تفصيلية لإطار القواعد المحاسبية في الإتحاد الأوربي، و يجب على كل من الشركات العامة و الخاصة أن تطبقها.

و تشمل متطلبات التوجيه الرابع على ما يلي:

1. قواعد شكل الميزانية(المواد 9،10) و حساب الأرباح و الخسائر(المواد من 23-26) و هي تعكس التقاليد الفرنسية و الألمانية و تصف القواعد التفصيلية لهذه الأشكال، ومع ذلك فهي تحتوي على اختيارات لمواجهة الإحتياجات المختلفة للتنظيمات و الممارسات الوطنية.

2. متطلبات الإفصاح (المادة 43) و تمثل متوسط الممارسات القائمة لدول الإتحاد الأوربي مع وجود اختيارات في حالة ظهور تعارض مهم.

3. قواعد التقييم (المواد من 31 إلى 42) وهي مبنية على التكلفة على التكلفة التاريخية و لكنها تسمح بقواعد بديلة تسمح بالقيمة الجارية.

4. تغليب اعتبارات الصورة الحقيقية و العادلة (المادة 2) من خلال اشتراطات معينة في حالة تواجد الظروف التي تتطلب ذلك وهذه الظروف استثنائية، ويمكن أن تحددها الدول الأعضاء في صلب أنظمتهم المحاسبية.

و تتطلب تلك الاعتبارات الحاكمة - وهي أن تعطي الشركات الصورة الحقيقية العادلة - الإفصاح من خلال الملاحظات المرفقة كما تفصح عن القوائم المالية نفسها، و بالتالي يمكن للشركات أن تفصح أكثر من المتطلبات وهي:

- ✓ وصف للسياسات المالية الرئيسية؛
- ✓ قائمة للتوابع التي تمتلك الشركة 20 % أو أكثر من أسهمها؛
- ✓ تفاصيل التغيرات في حقوق حملة الأسهم و عدد الأسهم لكل نوع من الأسهم القائمة فعلا(لاحظ أن قائمة التغيرات في حقوق حملة الأسهم غير مطلوبة)؛
- ✓ تفاصيل الديون طويلة الأجل و المضمونة؛
- ✓ تفاصيل الالتزامات المالية و العارضة و تشتمل على إفصاح مستقل للالتزامات عن المعاشات؛
- ✓ معلومات قطاعية بما في ذلك المبيعات بحسب نوعها و بحسب توزيعها الجغرافي كما يمكن للشركة أن تلغي هذه المعلومات إذا كانت هناك أعذار مهمة بالنسبة لأنشطتها.
- ✓ متوسط عدد العاملين و إجمالي تكلفة الأفراد على سبيل المثال الأجور و التأمينات الإجتماعية؛
- ✓ تعويضات و مكافآت المديرين و قروضهم؛

✓ الفروق بين ضرائب الدخل المستحقة و المبلغ المحمل على العمليات و درجة تأخر نتائج العمليات بحوافز ضرائب الدخل.

و يجب أن تعد عناصر القوائم المالية وفقا لمبادئ محاسبية معينة و أساسية بما في ذلك مبدأ التكلفة التاريخية و مبدأ إستمرارية المنشأة، مبدأ الحيطة و الحذر، المحاسبة على أساس الإستحقاق ومبدأ الاتساق، و يتطلب التوجيه أيضا الممارسات الخاصة و بدائلها التالية:

1- الأراضي و المباني و المعدات: يجب أن تستهلك الأصول الثابتة ذات العمر الإنتاجي الإقتصادي و المحدد وفق أسلوب منهجي و تحمل سنويا على العمليات و إذا كانت دولة عضو إتحاد الأوربي تسمح بأية حوافز ضريبية، و التي تؤدي إلى تحميل الدخل بإهلاك زائد في أي فترة فيجب على الشركات الإفصاح على طبيعته و المبلغ المحمل للدخل.
2- الإستثمارات في التوابع: يجب تقييم حصة الشركة في الشركات التابعة بالتكلفة ومع ذلك يمكن أن تسمح الدول الأعضاء باستخدام طريقة حقوق الملكية على أن يتم الإفصاح الكامل عن التغيرات في حساب الإستثمارات في التوابع، و يجب بيان أي دخل غير محقق نتيجة استخدام طريقة حقوق الملكية و ذلك ضمن الأرباح غير الموزعة في حقوق الملكية.
3- الأصول غير الملموسة: يجب استنفاذ المبالغ المرسملة مثل الشهرة و مصاريف التأسيس و تكلفة البحوث و التطوير على فترات لا تزيد عن خمسة سنوات و يمكن للدول الأعضاء التصريح بفترة
4- أطول لاستنفاذ تكلفة البحوث و التطوير و الشهرة و على ذلك ألا تزيد الفترة عن العمر الإنتاجي الإقتصادي للأصل.
5- المخزون: يجب أن يقيم المخزون بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، وقد تسمح الدول الأعضاء بالتكلفة الفعلية أو بطريقةFIFOأو LIFO أو بطريقة المتوسط المرجح، كما قد تسمح بأكثر من طريقة من هذه الطرق و يجب أن تظهر أي فروق بين تكلفة الإحلال و القيمة المذكورة في تاريخ الميزانية.
6- الأصول المتداولة: يجب أن يقوم كل بند على أساس التكلفة (سعر الشراء أو تكلفة الإنتاج) أو السوق أيهما أقل.
7- الخصوم: يجب أخذ الالتزامات الممكن تحديدها و الخسائر المحتملة في الاعتبار حتى ولو كانت ستحدث بعد انتهاء السنة.
8- قروض طويلة الأجل: إذا كان الدين بخصم إصدار يتطلب الأمر استنفاذ هذا الخصم بمبالغ معقولة و يجب التخلص من كل قيمة هذا الخصم في فترة لا تزيد عن فترة سداد الدين.

9- مصروفات التنظيم: بالرغم من أنها تخضع لنفس قواعد الاستنفاذ مثل باقي الأصول غير الملموسة إلا أنها تقع ضمن قيود قواعد التوزيعات ولا يسمح بدفع أي توزيعات إلا إذا كانت المكاسب غير مقيدة تساوي على الأقل مصروفات التنظيم غير المستنفذة.

10- المحاسبة عن التضخم: كما لاحظنا سابقا إما أن تسمح الدول الأعضاء للشركات أو تطلب منها أن تعرض قوائم مالية بشكل أساسي في شكل ملاحق مع تسويتها بمقدار التضخم، و يجب أن يحدد قانون الدولة العضو تفصيلا للطرق التي يجب على الشركات اتباعها للوصول إلى أرقام التقرير، و يضع التوجيه قائمة بالأسس التالية الممكن استخدامها في التحاسب:

- ✓ إعادة تقييم الأصول الثابتة الملموسة مثل الأراضي و المباني و المعدات، و الأصول الثابتة المالية مثل الإستثمارات و القروض؛
- ✓ تكلفة الإحلال للمباني و المعدات و المخزون؛
- ✓ تقييم جميع بنود القائمة المالية بطريقة تسمح بالإعتراف بآثار التضخم.

و تسمح خيارات التنفيذ للدول الأعضاء استخدام طرق مختلفة، وعلى سبيل المثال تسمح المادة الثانية في فقرتها الخامسة للدول الأعضاء بتحديد الظروف الإستثنائية و التي تتطلب الخروج عن نص من نصوص التوجيه الرابع حتى يمكن إعطاء و عادلة ولم تستخدم أية دولة عضوة في الإتحاد هذا خيار.

ومن ناحية أخرى تسمح المادة 47 في الفقرة 2 أ و 2ب للدول الأعضاء خيار السماح بإعداد ونشر ميزانية موجزة ومرفق بها مذكرات مختصرة، و قد استخدمت كل الدول الأعضاء في المفوضية الأوربية هذا الخيار كليا أو جزئيا و تسمح الفقرة 45 بخيار حذف الإفصاح القطاعي للمبيعات سواء بحسب المنتج أو بحسب الموقع الجغرافي، و تصرح الدول الأعضاء بهذا الحذف، و بالتالي يتضح أن موقف تنفيذ الدول الأعضاء لكل توجيه كان حاسما ، وقد أعطى الإهتمام الكافي بأكثر مما يتطلبه التوجيه نفسه.

التوجيه السابع:

هو توجيه محاسبي مهم يتناول قضية القوائم المالية الموحدة، وقد صدر التوجيه السابع في 13 جوان 1983 وذلك بعد وضع مشروعه سنة 1967، وقد ثار العديد من الجدل حول التوجيه السابع، وذلك لأن موضوع القوائم المالية الموحدة في الإتحاد الأوربي كانت وقت اعتماده يعتبر استثناءا و ليس قاعدة، و نظرا لحداثة العهد باتحاد الشركات كمتطلب قانوني فقد أعطيت للدول الأعضاء حرية تصرف واسعة و الكثير من الخيارات فيما يتعلق بتطبيق التوجيه السابع ضمن قانون الشركات لكل منها، ويتطلب تطبيق هذا التوجيه أساسا على كل الشركات سواءا كانت الشركات الأم أو الشركات التابعة التي تأخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة و بغض النظر عن مكان تسجيل مكاتبها ، و يحدد مبدأ القوة القانونية لرقابة التزامات الإتحاد ، و تعتبر هذه الرقابة قائمة إذا كانت للشركة الأم واحدة أو أكثر من الظروف التالية:

1- أغلبية حقوق التصويت؛
2- حق تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة؛
3- الحق في ممارسة السيطرة و التأثير على التزامات محددة بموجب عقود التحكم و السيطرة؛
4- السيطرة على غالبية حقوق التصويت نتيجة للاتفاق مع باقي حملة الأسهم.

و توسع هذه الظروف من مجال الإتحاد وفقا للتوجيه السابع أكثر من المجال التقليدي المماثل في طرق الإتحاد البريطانية و الأمريكية.

وتحدد المادة 13 من التوجيه السابع الظروف التي تسمح بالإعفاء من إلتزامات إتحاد الشركات الذي يفرضه الإتحاد الأوربي ونذكر بشكل خاص أساس التطبيق أو الإعفاء من التطبيق كما يلي:

1- أن يكون المشروع دون أهمية من وجهة النظر الحقيقية و العادلة للتقرير المالي بحيث تكون المبالغ الذكورة غير هامة؛
2- وجود قيود قاسية طويلة الأجل، مثل حالة التوابع الأجنبية الخاضعة لقيود شديدة على النقل؛
3- زيادة المصروفات أو التأخير الكبير الغير ممكن تفاديه عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي يستلزمها التوجيه الذكور؛
4- أن تكون أسهم الشركات قد حصلت عليها الشركة بغرض إعادة بيعها أساسا، أي أن علاقة الرقابة و السيطرة في هذه الحالة علاقة مؤقتة .

و زيادة على ذلك تسمح المادة 14 من التوجيه السابع بالإعفاء من إعداد القوائم الموحدة في حالة إمكان إثبات عدم تشابه الأنشطة، حيث أن لفظ "عدم التشابه" يمكن ترجمته بأوجه كثيرة من دول عضو إلى دولة عضو أخرى، لذلك يسمح المعيار السابع بإمكانية الإعفاء بإقرار إختلاف و تنوع منتجات المجموعة من السلع و الخدمات.

التوجيه الثامن:

يتناول التوجيه الثامن الصادر في 10 أفريل 1984 عدة أوجه خاصة بتأهيل المهنيين المصرح لهم بالقيام قانونا بالمراجعة، ويضع هذا التوجيه أساسا الحد الأدنى لمؤهلات المراجعين ، ولا يتناول هذا التوجيه الإعتراف المتبادل بين دول الإتحاد الأوربي، كذلك لا يتناول موضوع حرية ممارسة المهنة في دول الإتحاد الأوربي، ومع ذلك تذكر المادة 11 من التوجيه الثامن انه يمكن أن تعتمد الدول الأعضاء المهنيين الذين حصلوا على كل أو جزء من مؤهلاتهم من دولة أوربية أخرى، وبشرط أن تعتبر هذه المؤهلات معادلة و أن يثبت المهني أنه على دراية كافية بالقوانين المحلية.

و يجب أن يتم التدريب تحت إشراف مراجع معتمد، واستقلال المراجع أمر مطلوب حيث يتيح التوجيه الثامن لدول الإتحاد الأوربي على تحديد ظروف هذا الإستقلال ، لذلك فما زالت متطلبات الإستقلال المهني للمراجعين تختلف كثيرا فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي.

الملحق رقم (4)

موقف استخدام المعايير الدولية بواسطة المنشآت المقيدة بأسواق المال

أهم دول العالم (الموقف في منتصف سنة 2004)

Code	Country	IFRS not permitted for Domestic Listed Companies	IFRS permitted for Domestic Listed Companies	IFRS Required for some Domestic Listed Companies	IFRS Required for all Domestic Listed Companies
AL	Albania	No domestic stock exchange in Albania . Companies follow Albania GAAP.			
AR	Argentina	X			
AM	Armenia				X
AR	Aruba		X		
AT	Austria				2005
AU	Australia				2005
BS	Bahamas				X
BH	Bahrain			Banks	
BB	Barbados				X
BD	Bangladesh				X
BE	Belgium				2005
BJ	Benin	X			
BM	Bermuda		X		
BO	Bolivia		X		
BA	Bosnia and Herzegovina				X(all large and medlum sized)
BW	Botswana		X		
BR	Brazil	X			
BN	Brunei Darussalam		X		
BG	Bulgaria				2003
BF	Burkina Faso	X			
KH	Cambodia	X			
KY	Cayman Islands		X		
CA	Canada	X			
CL	Chile	X			
CN	China			X	
CI	Cote D'Ivoire (Ivory Coast)	X			
CO	Colombia	X			
CR	Costa Rica				X
HR	Croatia (Hrvatska)				X
CY	Cyprus				X
CZ	Czech Republic				2005 (new EU member)
DK	Denmark				2005

DM	Dominica		X	
DO	Dominica Republic			X
EC	Ecuador			X
EG	Egypt			X
EV	El Salvador		X	
EE	Estonia			Since 2003
FI	Finland			2005
FJ	Fiji	X		
FR	France			2005
DE	Germany			2005
GE	Georgia			X
GH	Ghana	X		
GI	Gibraltar		X	
GR	Greece			2003 (annual, but not 2003 interim)
GU	Guam		No domestic stock exchange in Guam . Companies follow US GAAP.	
GT	Guatemala			X
GY	Guyana			X
HT	Haiti			X
HN	Honduras			X
HK	Hong Kong		X	
HU	Hungary			2005 (new EU member)
IS	Iceland			2005 (member of EEA)
IN	India	X		
ID	Indonesian	X		
IE	Ireland			2005
IL	Israel	X		
IT	Italy			2005
JM	Jamaica			X
JP	Japan	X		
JO	Jordan			X
KE	Kenya			X
KR	Korea (south)	X		
KW	Kuwait			X
KG	Kyrgyzstan			2003
LA	Laos		X	
LV	Latvia			2005 (new EU member)
LB	Lebanon			X
LI	Liechtenstein			2005 (member of EEA)
LS	Lesotho		X	
LT	Lithuania			2005 (new EU member)

LU	Luxembourg				2005
MK	Macedonia				X
MW	Malawi				X
ML	Mall	X			
MT	Malta				X
MY	Malaysia	X			
MU	Mauritius				X
MX	Mexico	X			
MD	Moldova	X			
MZ	Mozambique	X			
MM	Myanmar		X		
NA	Namibia		X		
NL	Netherlands				2005
AN	Netherlands Antilles		X		
NP	Nepal				X
NZ	New Zealand	X			
NI	Nicaragua				2005
NE	Niger	X			
NO	Norway				2005 (member of EAA)
OM	Oman				X
PK	Pakistan	X			
PA	Panamas				X
PG	Papua new guinea				X
PE	Peru				X
PH	Philippine	X			
PL	Poland				2005 (new EU member)
PT	Portugal				2005
RO	Romania		Companies of National Importance In 2005 for all large companies		
RU	Russian Federation			X	Requirement to use IFRS being phased in 2004-2007
SA	Saudi Arabia	X			
SG	Singapore	X			
SI	Slovenia				2005 (new EU member)
SK	Slovak Republic				2005 (new EU member)
ZA	South Africa		X		2005
ES	Spain				2005
LK	Sri Lanka	X			
SE	Sweden				2005
SY	Syria	X			
SZ	Swaziland		X		

CH	Switzerland		X Multi national main board companies must choose either IFRS or US GAAP staring 2005		
TW	Taiwan	X			
TJ	Tajikistan				2003
TZ	Tanzania				2004
TH	Thailand	X			
TG	Togo	X			
TT	Trinidad and Tobago				X
TN	Tunisia	X			
TR	Turkey		X		
UG	Uganda		X		
UA	Ukraine			Banks	2003
AE	United Arab Emirates			Banks	
UK	United kingdom				2005
US	United States	X			
UY	Uruguay	X			
UZ	Uzbekistan	X			
VE	Venezuela				2006
VN	Vietnam	X			
YU	Yugoslavia				X
ZM	Zambia		X		
ZW	Zimbabwe		X		

Source: www.IASPlus.com. (2005/09/10) .

الملحق رقم (5)
الكشف الرسمي للتسعير
في بورصة الجزائر

بورصة الجزائر
BOURSE D'ALGER

Société de Gestion de la Bourse des Valeurs

Bulletin Officiel de la cote

Date de négociation : 10/01/2005

	Cours Acheteur	Cours Vendeur	Volume transigé	Cours de clôture	Variation du cours	Valeur transigée	Nombre de transactions
Titres de capital *							
AUR		280,00	-	-	-	-	-
SAI		345,00	-	-	-	-	-
Total pour la séance N°:423			0			0,00	0

Date de négociation : 05/01/2005

	Cours Acheteur	Cours Vendeur	Volume transigé	Cours de clôture	Variation du cours	Valeur transigée	Nombre de transactions
Titres de capital *							
AUR			-	-	-	-	-
ERD			-	-	-	-	-
SAI			-	-	-	-	-
Total pour la séance N°:422			0			0,00	0

N.B : (*) les titres de capital sont cotés en dinars.
(**) les titres de créance sont cotés pied de coupon en pourcentage de la valeur nominale.

Date d'impression 10/01/2005

الملحق رقم (6) : شهادة إسمية لأسهم مجمع رياض سطيف

رقم الشهادة 0008839

عدد الأسهم

الرياض سطيف ش.ذ.أ

ERIAD - SETIF/SPA

مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف

شركة مساهمة رأسمالها 5.000.000.000 دج

مقسم إلى 5.000.000 سهم إسمي بـ 1.000 دج للسهم الواحد

المقر الإجتماعي: نهج بحري البحير 19.000 سطيف

السجل التجاري رقم 021 ب 85 سطيف

شهادة إسمية للأسهم

بقيمة 1.000 دج للسهم

محررة كلية

السيد ____

الشخص المعنوي (تسمية وشكل) ____

مسجل(ة) على سجل الشركة بـ (بالأحرف) ____

____ سهم بـ 1.000 دج للسهم الواحد،

محررة كليا(ة) حاملة للأرقام المشار إليها في الخلف

الإنتفاع إبتداء من : ____

لهذا الغرض أمضت الشركة هذه الشهادة من قبل القائمين بالإدارة المؤهلين لذلك.

رئيس مجلس الإدارة — القائم بالإدارة المفوض

تسمية صاحب الشهادة بالأحرف اللاتينية ____

سلسلة رقم :

رقم 0008839

عدد الأسهم

وصل الإستلام

لقد استلمت ____

المسمى(ة) السيد ____

وثيقة الهوية (ر.س، ب.ت.و، ج.س) ____

رقم ____

صادرة بتاريخ ____

في ____

أشهد أنني استلمت شهادة الأسهم رقم ____

بتاريخ ____

لدى ____

وكالة ____

____ في ____

الإمضاء

سلسلة رقم :

رقم 0008839

عدد الأسهم

أصل السند

الرياض سطيف

مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف

شركة مساهمة رأسمالها 5.000.000.000 دج

مقسم إلى 5.000.000 سهم إسمي بـ 1.000 دج للسهم الواحد

المقر الإجتماعي: نهج بحري البحير 19.000 سطيف

السجل التجاري رقم 021 ب 85 سطيف

شهادة إسمية للأسهم

بقيمة 1.000 دج للسهم

محررة كلية

السيد ____

الشخص المعنوي (تسمية وشكل) ____

مسجل(ة) على سجل الشركة بـ (بالأحرف) ____

____ سهم

بـ 1.000 دج للسهم الواحد، محررة كليا(ة) حاملة للأرقام المشار إليها في الخلف.

الإنتفاع إبتداء من : ____

لهذا الغرض أمضت الشركة هذه الشهادة من قبل القائمين بالإدارة المؤهلين لذلك.

سلسلة رقم :

3.3. Bilan Social :

Les effectifs du Groupe ERIAD Sétif ont été ramenés au 31/12/2004 à 1920 Agents soit une réduction de 128 Agents par rapport à l'année 2003.

La situation des effectifs par fonction et Catégorie Socio professionnelle se présente comme suit :

FONCTION CATEGORIE SOCIO PROFESSIONNELLE	EFFECTIF AU 31/12/2003	EFFECTIF AU 31/03/2004	EFFECTIF AU 30/06/2004	EFFECTIF AU 30/09/2004	EFFECTIF AU 31/12/2004
PRODUCTION					
CADRE	45	45	44	44	43
MAITRISE	330	323	319	303	304
EXECUTION	620	606	593	577	566
SOUS TOTALPRODUCTION (A)	995	974	956	929	913
SOUTIEN					
CADRE	45	42	40	41	38
MAITRISE	144	140	140	140	134
EXECUTION	290	282	282	284	279
SOUS TOTAL SOUTIEN (B)	479	464	462	465	451
COMMERCIAL					
CADRE	33	31	29	27	26
MAITRISE	78	79	78	79	80
EXECUTION	61	59	56	56	54
SOUS TOTAL COMMER. (C)	172	169	163	162	160
ADMINISTRATION					
CADRE	195	191	187	193	190
MAITRISE	143	139	136	134	133
EXECUTION	64	64	61	60	63
SOUS TOTAL ADMINISTRA. (D)	402	394	384	337	397
TOTAL GENERAL	2048	2001	1965	1943	1920
CADRE (A+B+C+D)	318	309	300	305	297
MAITRISE (A+B+C+D)	695	681	673	661	656
EXECUTION (A+B+C+D)	1035	1001	992	977	957
TOTAL GENERAL (A+B+C+D)	2048	2001	1965	1943	1920

الملحق رقم (8) : النتيجة الصافية لفروع المجمع (2003-2004)

Résultat Net et son Evolution :

Les résultats nets obtenus durant l'exercice 2004, comparés à ceux réalisés en 2003 sont en amélioration de 35,63 %.

Cette croissance est nettement visible au niveau de la majorité des filiales du groupe.

L'évolution des résultats nets détaillées par filiale se présente comme suit :

U : DA %

FILIALES	RESULTAT NET 2004	RESULTAT NET 2003	EVOLUTION %
LES HAUTS PLATEAUX SETIF	(-) 293.676.985,48	(-) 293.019.691,92	(-) 0,22
LES BIBANS B B ARRERIDJ	(-) 34.567.599,77	(-) 132.388.684,56	73,[illegible]
SOUMMAM SIDI-AICH	(-) 168.574.617,46	(-) 274.021.269,32	38,[illegible]
LES ZIBANS EL-KANTARA	(-) 161.925.594,20	(-) 332.987.037,31	51,37
HODNA M'SILA	(-) 94.779.026,45	(-) 143.795.498,02	34,0[illegible]
SIDI-AISSA	(-) 60.562.125,96	(-) 86.347.888,31	29,[illegible]
LES OASIS TOUGGOURT	(-) 155.786.294,46	(-) 264.269.237,35	41,05
LES T. FOUARA SETIF.	(-) 33.622.698,13	(-) 22.487.923,10	(-) 49,51
AGRO - SUD OUARGLA	(-) 64.863.490,35	(-) 17.510.800,25	(-) 270,[illegible]
SORMI / Spa SETIF.	(-) 6.583.882,80	(-) 10.155.148,29	35,[illegible]
SOCIETE MERE	(-) 1.958.972,66	3.016.782,23	(-) 164,[illegible]
SOMMATION SOCIETE MERE ET FILIALES	(-) 1.076.901.287,72	(-) 1.573.966.396,66	31,[illegible]
RETRAITEMENTS	179.156.843,11	179.410.394,40	(-) 0,14
CONSOLIDES	(-) 897.744.444,61	(-) 1.394.556.002,25	35,63

L'évolution positive a été d'une manière générale observée au niveau du résultat net qu'au niveau du résultat d'exploitation .

La diminution des variations des comptes de provisions par rapport à 2003 ont contribué de façon significative à l'amélioration du résultat net.

Résultat d'exploitation et son évolution

Le résultat d'exploitation du Groupe a enregistré une évolution positive de 10,46 % par rapport à l'exercice 2003.

Cette évolution positive s'explique principalement par l'amélioration de la valeur ajoutée et l'excédent brut d'exploitation principalement durant le 2ème semestre 2004 .

U : DA %

FILIALES	RESULTAT D'EXPLOITATION 2004	RESULTAT D'EXPLOITATION 2003	EVOLUTION %
LES HAUTS PLATEAUX SETIF	(-) 246.218.401,36	(-) 251.756.847,33	2,20
LES BIBANS B B ARRERIDJ	(-) 29.542.699,90	(-) 17.006.825,00	(-) 73,7[illegible]
SOUMMAM SIDI-AICH	(-) 174.831.100,96	(-) 205.781.918,70	15,04
LES ZIBANS EL-KANTARA	(-) 147.470.221,62	(-) 183.692.521,45	19,72
HODNA M'SILA	(-) 88.344.082,43	(-) 140.790.540,56	37,25
SIDI-AISSA	(-) 46.598.784,03	(-) 59.157.450,87	21,23
LES OASIS TOUGGOURT	(-) 97.690.412,10	(-) 181.749.755,65	46,25
LES T. FOUARA SETIF.	(-) 32.431.126,71	(-) 1.120.599,30	(-) 2.794,09
AGRO - SUD OUARGLA	(-) 40.621.200,85	(-) 23.250.177,42	(-) 74,71
SORMI / Spa SETIF.	(-) 4.996.632,49	(-) 10.125.798,14	50,65
SOCIETE MERE	181.661.697,48	258.999.750,57	(-) 29,85
SOMMATION SOCIETE MERE ET FILIALES	(-) 727.082.964,97	(-) 815.432.683,86	10,83
RETRAITEMENTS	(-) 2.510.320,48	617.482,89	(-) 506,54
CONSOLIDES	(-) 729.593.285,45	(-) 814.815.200,97	10,45

Les évolutions négatives les plus importantes ont été enregistrées au niveau des filiales les Moulins des Bibans(diminution de la valeur ajoutée) , les Transports Fouara (diminution de la valeur ajoutée et augmentation des frais financiers) et Agro Sud suite au faible rendement à l'hectar .

Il est à noter aussi, l'enregistrement d'évolutions positives importantes, 50,65 % au niveau de la filiale SORMI et 46,25 % au niveau de la filiale les Moulins des OASIS.

الملحق رقم (١٥): حركة الأسهم للمجمع للفترة 2004.

ERIAD SETIF SPA

VENTILATION DES CREANCES AU 31.12.2004

CPTE	LIBELLE	MONTANT	COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME
41	CREANCES PARAFISCALES	3.049.839.926,35	3.049.839.926,35		
42	CREANCES D'INVESTISSEMENTS	4.768.082.239,81	4.739.082.239,81		29.000.000,00
43	CREANCES DE STOCKS	74.891.011,77	74.891.011,77		
44	CREANCES ASSO. ET SOC. APPAR.	29.065.520,00	29.065.520,00		
45	AVANCES POUR COMPTE	42.772.340,25	42.772.340,25		
46	AVANCES D'EXPLOITATION	623.603.552,12	623.603.552,12		
47	CREANCES SUR CLIENTS	2.620.699.242,50	2.620.699.242,50		
48	DISPONIBILITES	1.053.377.677,75	1.053.377.677,75		
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	176.575,51	176.575,51		
	TOTAL (5)	12.262.508.086,06	12.233.508.086,06	-	29.000.000,00

تابع الملحق رقم (10) : حركة الديون للمجمع الفترة 2004 .

ERIAD SETIF SPA

VENTILATION DES DETTES AU 31.12.2004

CPTE	LIBELLE	MONTANT	COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME
51	DETTES PARAFISCALES	3.579.811.746,76	3.579.811.746,76		
520	EMPRUNTS OBLIGATAIRES	1.296.337.328,03	885.830.507,04	388.901.198,41	21.605.622,58
52	DETTES D'INVESTISSEMENTS	70.735.438,61	70.735.438,61		
53	DETTES DE STOCKS	228.150.490,56	228.150.490,56		
54	DETENTIONS POUR COMPTE	303.946.246,00	303.946.246,00		
55	DETTES ASSOC. ET SOC. APPAR.	79.767.488,83	79.767.488,83		
56	DETTES D'EXPLOITATION	1.120.151.417,74	1.120.151.417,74		
57	AVANCES COMMERCIALES	6.435.105,02	6.435.105,02		
58	DETTES FINANCIERES	6.538.244,90	6.538.244,90		
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	797.957,66	797.957,66		
	TOTAL (5)	6.692.671.464,11	6.282.164.643,12	388.901.198,41	21.605.622,58

الملحق رقم (١١) اصول [illegible]

BILAN AU 31/12/2004

CONSOLIDATION

ACTIF	MONTANT BRUT	AMORTISSEMENT	MONTANT NET AU 31/12/2004	MONTANT NET AU 31/12/2003
INVESTISSEMENTS				
PRELIMINAIRES	-	-	-	6.273.853,75
RS INCORPORELLES	235.837.277,00	-	235.837.277,00	235.806.577,00
INS	468.358.854,83	-	468.358.854,83	466.056.772,00
ATIONS	565.600,00	-	565.600,00	565.600,00
EMENT DE PRODUCTION	11.535.333.795,11	8.456.339.501,46	3.078.994.294,65	3.518.347.744,42
EMENTS SOCIAUX	180.552.589,29	97.952.456,29	82.600.133,00	85.353.200,13
ON DE REPRODUCTION	-	-	-	
TISS. EN COURS NON PLANIFIES	-	-	-	-
TISSEMENTS EN COURS PLAN.	89.812.509,34	-	89.812.509,34	166.113.[illegible]
TOTAL (2)	12.510.460.637,12	8.554.291.957,75	3.956.168.679,37	4.478.527.717,[illegible]
STOCKS				
HANDISES	37.632.565,91	-	37.632.565,91	43.7[illegible]
IRES ET FOURNITURES	684.797.652,40	28.018.295,48	656.779.356,92	658.295.[illegible]
ON	-	-	-	-
ITS SEMI-OUVRES	0,00	-	-	312.[illegible]
ITS EN COURS	8.670.000,00	-	8.670.000,[illegible]	222.[illegible]
ITS FINIS	356.793.314,60	72.306.253,23	284.487.0[illegible]	202.857.[illegible]
ETS ET REBUTS	88.021,72	-	88.0[illegible]	[illegible]
S A L'EXTERIEUR	15.030,00	-	15.0[illegible]	231.[illegible]
TOTAL (3)	1.088.046.644,53	100.324.538,71	987.722.105,82	862.[illegible]
CREANCES				
NCES PARAFISCALES	3.049.839.926,35	-	3.049.839.926,35	3.040.555.[illegible]
NCES D'INVESTISSEMENTS	4.768.082.239,81	205.815.804,42	4.562.266.435,39	5.214.[illegible]
NCES DE STOCKS	74.891.011,77	34.112.464,33	40.778.547,44	40.9[illegible]
NCES ASSO. ET SOC. APPAR.	29.065.520,00	-	29.065.520,00	29.0[illegible]
CES POUR COMPTE	42.772.340,25	-	42.772.340,25	48.5[illegible]
CES D'EXPLOITATION	623.603.552,12	68.840.595,05	554.762.957,05	834.5[illegible]
NCES SUR CLIENTS	2.620.699.242,50	1.335.583.870,18	1.285.115.372,32	1.525.2[illegible]
NIBILITES	1.053.377.677,75	-	1.053.377.677,75	674.3[illegible]
TES DEBITEURS DU PASSIF	176.575,51	-	176.575,51	[illegible]
TOTAL (4)	12.262.508.035,05	1.644.352.733,[illegible]	10.618.155.302,07	11.4[illegible]
RESULTAT DE L'EXERCICE	897.744.444,51	-	897.744.444,51	1.394.[illegible]
TOTAL GENERAL	26.758.759.312,42	10.298.969.230,45	16.459.790.081,97	13.143.[illegible]

SETIF S.P.A

تابع الملحق رقم (11) : خصوم المجمع

BILAN AU 31/12/2004

CONSOLIDATION

PASSIF	MONTANT NET AU 31/12/2004	MONTANT NET AU 31/12/2003
FONDS PROPRES		-
FONDS SOCIAL	5 000 000 000,00	5 000 000 000,00
PRIMES D'APPORTS	1 300 000 000,00	1 300 000 000,00
RESERVES	1 226 847 697,27	3 018 271 673,40
SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
ECART DE REEVAL.	-	-
AUTRES FONDS PROPRES	2 143 622 226,45	2 148 622 225,45
LIAISON INTER-UNITES	-	-
RESULTAT EN INST. D'AFFECT.	3 795 253,00	5 421 730,00
PROVISIONS P/ PERTES ET CHARGES	87 853 941,13	132 670 545,49
TOTAL (1)	9 767 119 117,85	11 604 935 242,35
DETTES	9 679 265 176,73	11 604 935 242,35
DETTES PARAFISCALES	3 579 811 746,75	3 571 733 513,05
EMPRUNTS OBLIGATAIRES	1 295 337 328,03	1 295 337 328,03
DETTES D'INVESTISSEMENTS	70 735 438,61	71 393 047,35
DETTES DE STOCKS	228 150 490,55	122 230 037,46
DETENTIONS POUR COMPTE	303 946 246,03	305 752 010,08
DETTES ASSOC. ET SOC. APPAR.	79 767 488,83	61 037 052,67
DETTES D'EXPLOITATION	1 120 151 417,74	1 050 335 964,57
AVANCES COMMERCIALES	6 435 105,02	10 149 142,81
DETTES FINANCIERES	6 538 244,90	47 773 503,00
COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	797 957,55	555 160,21
TOTAL (5)	6 692 671 464,11	6 538 552 879,24
RESULTAT DE L'EXERCICE	-	-
TOTAL GENERAL	16 459 790 581,97	18 143 339 121,59

TIF S.P.A

الملحق رقم (١٢) ، جدول حسابات النتائج

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS CONSOLIDATION 31/12/2004

DESIGNATIONS DES COMPTES	MONTANT AU 31/12/2004		MONTANT AU 31/12/2003
	DEBITS	CREDITS	
NTES MARCHANDISES		3.738.983,32	30.823.472,54
RCHANDISES CONSOMMEES	3.192.335,51		31.359.330,42
MARGE BRUTE		546.648,31	530.557,33
RGE BRUTE		546.648,31	530.557,33
ODUCTION VENDUE		4.405.824.155,57	6.174.570.157,33
ODUCTION STOCKEE		129.314.627,91	203.923.335,57
ODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME		1.549.470,04	4.404.331,35
ESTATIONS FOURNIES		272.621.192,53	238.593.333,17
NSFERT DE CHARGE DE PRODUCTION		10.495.202,35	8.574.543,57
TIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES	4.333.179.935,34		5.766.355.503,57
VICES	96.502.031,84		127.547.377,35
TOTAL	4.429.681.332,68	4.320.551.233,31	327.235.313,33
VALEUR AJOUTEE		390.869.309,53	327.2[illegible].313,33
LEUR AJOUTEE		390.869.309,53	327.235.313,33
DEMNITES PARAFISCALES		9.263.735,93	15.575.973,72
DUITS DIVERS		244.734.232,37	324.413.511,35
NSFERT DE CHARGES D'EXPLOITATION		7.916.209,30	18.775.592,37
AIS DE PERSONNEL	625.873.752,54		684.992.374,25
POTS ET TAXES	81.554.435,34		112.933.344,93
AIS FINANCIERS	81.556.137,70		89.723.135,50
AIS DIVERS	34.785.745,01		31.254.374,72
ES ET REDEVANCES PARAFISCALES	8.073.123,70		12.333.355,51
ATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISIONS	549.390.434,29		570.530.750,35
TOTAL	1.332.395.774,65	552.503.433,[illegible]	814.3[illegible]
RESULTAT D'EXPLOITATION	729.593.235,45		814.315.[illegible]
DUITS HORS-EXPLOITATION		1.418.317.543,50	1.690.330.330,54
RGES HORS-EXPLOITATION	1.586.113.722,99		2.258.430.240,33
SULTAT HORS-EXPLOITATION	167.795.079,16		578.097.273,33
SULTAT D'EXPLOITATION	729.593.235,45		814.31[illegible]
ULTAT HORS-EXPLOITATION	167.795.079,16		578.0[illegible].273,33
SULTAT BRUT DE L'EXERCICE	897.389.354,51		1.392.912.473,35
POTS SUR LES BENEFICES	355.030,00		1.643.[illegible]
SULTAT NET DE L'EXERCICE	897.744.444,51		1.394.555.[illegible]